-جـــامعة أبو بكـــر بلقـــايد-تلمســـــان
كليـــة الحقـــوق و العلـــوم السيـــاسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

هجرة الكفاءات الوطنـــية و إشكالية التنـــمية في المغرب العـــربي:دراسة حالـــــة الجـــــزائر 1999 ــ 2010

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات أورومتوسطية.

إعـــــداد الطـــالب:
شيخاوي سنوسي

إشـــــراف الأستـــاذ
د.أبو مدين طاشمة

لجنـــــة المنـــاقشة و التحكيـــــم

د. بن علي بن سهلة ثاني	رئيسا
د. أبومدين طـاشـــمـة	مشرفا و مقررا
د. نصر الدين بن طيفـور	مناقشا
د. محـمـد قنـــــاد	مناقشا

السـنـــة الجـــامعية: 2011/2010

1433/1432

إهـــــداء

□

□إلى الوالـدين الكـــريمـين أطـــال الله في عمـــرهـــما .

□إلى جميـــــع أفـــراد أســـــــــرتي .

□إلى كل زملائي في العمل .

□إلى كل المخلصـــــين والشرفاء من أبناء هذه الأمـــة .

□إليكـــم جميعا اهدي ثمـــــــرة هـــــذا العـــــمل المتـــــواضع

□

شكر و عرفان

الحمد و الشكر لله الذي وفقني في إتمام هذا البحث.

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور أبو مدين طاشمة الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة ، و الذي لم يدخر أي جهد في توجيهي و إرشادي .

كما لا يفوتني أن اشكر كل أساتذة قسم العلوم السياسية وأخص بالذكر الذين تشرفت بالاستفادة من عطاءهم العلمي خلال سنوات التدرج و ما بعد التدرج.

مقـــدمـــة

مقـــدمـــــة

لقد أثبتت خبرات المجتمعات المعاصرة أن الرأسمال البشري أهم عناصر التنمية،فكثير من المجتمعات تفوقت حضارياً بسبب نجاحها في استثمار مواردها البشرية، بينما فشلت الثروات الطبيعية في كثير من الأحيان في تحويل البشر إلى فئات منتجة، وأصبح من البديهي في يومنا هذا أن المصدر الحقيقي للثروة لم يعد يكمن في امتلاك الخامات أو قوة العمل أو الآلات،وإنما في امتلاك قاعدة بشرية مثقفة و علمية وتكنولوجية. [1]

من هنا جاء الاهتمام الكبير بأهمية التطوير المعرفي لإنتاج العقول المبدعة،والطاقات المبتكرة التي تعمل على استثمار هذه الطاقات وتسخير مهاراتها المعرفية وإبداعها العلمي في خدمة مجتمعاتها بالشكل الذي يؤدي إلى رفع معدلات التطور في كل الميادين، الاقتصادية ،اجتماعية ،السياسية والثقافية، وبدون تلك الرعاية التي يتوجب على الأمم أن توليها لصالح استثمارات الموارد البشرية،يبقى الحديث عن تطور المجتمعات البشرية امرأ دون جدوى،كما أن قوة الاقتصاد اليوم تقاس بنوعية الموارد البشرية وكفاءتها وحسن استخدامها، ولهذا نجد أن تنمية الموارد البشرية أخذت تطفو على السطح وتستقطب الاهتمام، لأنها ببساطة هي العدة التي يستطيع المجتمع أن يستخدمها في تصحيح مساراته التنموية وتوجيهها التوجيه الأمثل،وإنتاج القدر اللازم من الكفاءات والعقول الخلاقة من أجل معالجة المشاكل والظواهر التي تتخلل مسيرة التنمية الاقتصادية وتقديم الحلول لها، من هنا تتأتى الأهمية التي توليها الدول المتقدمة في استقطاب هذه الكفاءات باعتبارها عاملا قويا يضاف إلى عوامل قوة الدول و المجتمعات.

وإن التفاوت في مجالات التنمية بين الضفتين جعل من دول الجنوب على العموم ودول المغرب العربي خصوصا مصدرا هاما للكفاءات الجاهزة باتجاه الدول المتقدمة وهو ما أدى إلى تفاقم الظاهرة ، حيث تعد هذه بحق أحد أهم العوامل المؤثرة على التركيب الهيكلي النوعي

---

1 - Jean.D Bernel : Science in history, Penguin Books, 1969, vol 17, p 17

للسكان والقوى البشرية ومن ثم على التنمية بمفهومها الواسع،حتى باتت هذه الظاهرة تكتسي أهمية متزايدة في ظل تزايد أعداد المهاجرين من الكوادر العلمية المتخصصة.

كما أن هيمنة القوى العظمى على مساحات شاسعة من العالم النامي في وقتنا المعاصر، وبطريقة تختلف اختلافا كبيرا عن النفوذ العسكري الذي كان سائدا خلال فترات الاستعمار المباشر عبر التاريخ، ماكان ليكتب لها التمكين لولا التفوق التكنولوجي الناتج عن التفوق العلمي و المعرفي ، فأصبحت لدينا ما يسمى بتمركز آليات المعرفة و العلوم لدى مجموعة محدودة من الدول المتقدمة، مع العمل على استمرارية هذا التفوق عن طريق جلب كفاءات علمية خلاقة من أوطانها تعمل بالتكامل مع كفاءاتها الوطنية ، وذلك بتنشيط كل الوسائل التي من شأنها استقطاب الكفاءات العلمية من كل أنحاء المعمورة.

ولقد شكلت حالة الدول النامية بتراكم أزماتها في مختلف المستويات الناتجة عن ضعف أداء سياساتها التنموية أرضية خصبة لاستهداف طاقاتها العلمية وكفاءاتها الخلاقة من طرف الدول المتقدمة،لتحقق بذلك هدف أساسي هو ضمان مزيدا من التفوق العلمي والتكنولوجي يقابله استمرار التبعية و التخلف في المجتمعات النامية .

أولا: إشكاليـــــــة الدراســـــــــة

إذا كانت الهجرة المغاربية نحو الضفة الشمالية لمختلف الشرائح و الأعمار، تعتبر تهديدا حقيقيا لاستقرار المنطقة ومصدرا هاما لتنامي ظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة،فإن انتقال الكفاءات الوطنية ضمن موجات هذه الهجرة نحو الدول المتقدمة، تعتبر بحق عائقا أساسيا أمام التنمية الشاملة،التي تسعى دول المنطقة من أجل تحقيقها في المجتمع، مقارنة بما يمكن أن تحققه هذه الكفاءات في المجتمعات المستقبلة لها.

وعلى هذا الأساس ،تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في :

ماهي العوامل المؤدية إلى هجرة الكفاءات في بلدان بالمغرب العربي؟وما أثر ذلك على التنمية في المنطقة، وفي الجزائر على وجه التحديد ؟

وفي هذا الإطار تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على تساؤل رئيسي و عدد من الأسئلة الفرعية،التساؤل الرئيسي هو:

ما أثر هجرة الكفاءات الوطنية على التنمية الشاملة في المغرب العربي عامة والجزائر خاصة ؟

و تتفرع منه الأسئلة التالية :

ـــ ما هي الأسباب الحقيقية المؤدية إلى هجرة الكفاءات الوطنية ؟

-إلى أي مدى يمكن اعتبار هجرة كفاءات المغرب العربي عائقا أمام عملية التنمية الشاملة ؟

- ما هو واقع هجـــــــــرة الكفاءات الوطنية في الجزائر؟وما السياسات المتبعة للتكيف مع انعكاساتها ؟

ثانيا :فرضيات الدراسة:

وللإجابة على إشكالية الدراسة حاولنا اختبار الفرضيات التالية:

- ترهن هجرة الكفاءات الوطنية ببيئة مجتمعاتهم الأصلية والإمكانات التي توفرها الدول المستقبلة.
- تعتبر الكفاءات المهاجرة مصدرا أساسيا للتنمية الشاملة ،ومن ثم فقدانها يؤثر سلبا على المسار التنموي في المغرب العربي.
- يرتبط استقرار الكفاءات الوطنية واستغلالها تنمويا بإصلاح منظومة البحث العلمي و المنظومة التعليمية في الجزائر.

ثالثا :منـــــــــهجية الدراســـــــــــة:

أ ــ المنـــاهـــج :

باعتبار المنهج هو القاعدة الأساسية لكل البحوث العلمية، ونظرا لطبيعة الموضوع تم اعتمادنا على نوع من التكامل المنهجي الذي يقوم على أكثر من منهج واحد لذا كانت الحاجة إلى **المنهج التاريخي** ، فالتاريخ هو موجه الأمم ،يمكننا من فهم الحاضر و بناء المستقبل[1]، والمنهج التاريخي يضمن الفحص الدقيق و التحليل الايجابي للأحداث عن طريق إدراك الظروف والعوامل

---

[1]ــ عمر محمد التومي الشيباني، مناهج البحث العلمي، لبنان: الشركة العامة للنشر و التوزيع،1975،ص78.

التي تتحكم في ميلاد الظواهر[1]، و لم يكن القصد من اعتماده سرد الوقائع التاريخية، إنما انصب الاهتمام على الجانب التحليلي فيما يتعلق "بالهجرة" أو"استقطاب الكفاءات "واللذان يمتدان في ظهورهما إلى الماضي.

كما اعتمدنا على **المنهج الوصفي التحليلي** لأنه الأكثر شيوعا واستخداما وملائمة في دراسة القضايا والظواهر ذات البعد الإنساني والسوسيولوجي لصعوبة إخضاعها للتجربة[2]، ومن الأمور التي أصبحت محل اتفاق بين الباحثين في المناهج،أن الحصول على وصف علمي للظواهر الاجتماعية ضرورة لا مناص منها قبل التقدم كثيرا في تداول تلك الظواهر ، وذلك للحصول على تقديرات دقيقة لحدوث الظواهر وتوزيعها وما بينها من علاقات[3]، وسعيا منا لإضفاء المدلول العلمي للظاهرة محل الدراسة، تم توظيفه فيما يتعلق بتأثير هجرة الكفاءات على التنمية في المغرب العربي .

و استعنا أيضا **بالمنهج الإحصائي** على أساس انه لا تخلو أي دراسة في العلوم السياسية والاجتماعية عموما من الإحصاءات والأرقام، كأدلة صادقة و شواهد لإثبات الحقائق. و الدراسة التي هي بين أيدينا تتطلب جمع إحصائيات حول الفئات المهاجرة من المغرب العربي عموما ثم من الكفاءات الجزائرية على وجه التحديد كطريقة لتحديد حجم الظاهرة من جهة ثم محاولة توظيف هذه الإحصائيات سواء في المقارنة أو في التحليل خلال إعطاء بعض الإحصاءات التي توضح حجم ظاهرة هجرة الكفاءات الوطنية سواء على المستوى المغاربي أو بالنسبة للجزائر، و كذا بعض الإحصائيات التي تبين مدى التقدم والتأخر في مجال التنمية .

وبطبيعة الحال يتطلب الرجوع إلى الخطاب الرسمي، توظيف **منهج تحليل المضمون** من اجل الوقوف على الخطوط العريضة لاستراتيجيات صانع القرار الجزائري في التعامل مع ظاهرة هجرة الكفاءات الوطنية، من خلال ما جاء في مضمون العديد من الخطابات الرسمية و في مناسبات مختلفة.

---

[1]ـ عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1999،ص106.

[2]-محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، الجزائر:ددن، 1997،ص102.

2- سيد على شتا :المنهج العلمي والعلوم الاجتماعية ، الإسكندرية:مؤسسة الشباب الجامعي،د ت ن، ص1.

ب ــ الاقترابات النظرية :

كما اعتمدنا في دراستنا على بعض الاقترابات النظرية التي تمكننا من إعطاء الدراسة طابعها الخاص،لأن الاقتراب هو أقرب للواقع من النظرية من جهة ، ثم أنه يحدد نوعية المفاهيم و الطرق التي يستعملها الباحث في دراسته من جهة أخرى[1]. و في هذا الإطار جاء توظيفنا للاقتراب **القانوني المؤسساتي** من خلال الرجوع إلى بعض النصوص القانونية الواردة في الجريدة الرسمية،وبعض القرارات و اللوائح التنظيمية تخص تصنيف الباحثين وإنشاء هياكل البحث العلمي وأخرى لفائدة الكفاءات المتواجدة بالمهجر.

كما جاء توظيفنا **للاقتراب البيئي الحضاري** بناء على علاقتي الطرد و الجذب التي تربط كلا من البيئة الداخلية لكفاءات المغرب بالعربي والبيئة الخارجية المتمثلة في دول الاستقبال،وما يلعبه العامل الحضاري في زيادة حدة الجذب نحو هذه الأخيرة.

رابعا : مبررات اختيار الموضوع:

وترجع مبررات اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية، و موضوعية:

فالأسباب الذاتية تتمثل في عاملين أساسين حسب حدود علم الباحث هما:

ــ التأثر ببعض المعارف من الكفاءات الوطنية الذين غادروا الجزائر باتجاه الضفة الشمالية للمتوسط،و لم نتمكن من إقناعهم في استثمار ثروتهم العلمية من أجل تنمية هذا الوطن.

ــ اهتمامنا بظاهرة " هجرة الكفاءات " أو "هجرة الأدمغة" كما شاع تسميتها،ومحاولة الاطلاع على مدى مسؤولية الدول المغاربية ومن بينها الجزائر في تفاقمها و استمرارها.

أما الأسباب الموضوعية ،فتتمثل في:

ــ كون الاهتمام في الكتابات العديدة حول الظاهرة انصب حول هجرة الأفراد بشكل عام، دون التمييز بين هجرة النخبة من الكفاءات وهجرة اليد العاملة العادية، وحتى وان وجدت بعض الإشارات إليها إنما تكون كمبحث أو مطلب في موضوع واسع.

---

[1] - السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي،الإسكندرية:دار المعارف،1986، ص163.

ـــ التسارع في وتيرة هجرة الكفاءات العربية على العموم والمغاربية خصوصا، جعلت من الظاهرة تهديدا ليس على مسار التنمية و اقتصاديات دول المغرب العربي فحسب، و إنما يتعدى ذلك إلى المنظومة الاجتماعية و الثقافية ككل، مما يفرض واجب دراسة الظاهرة وإيجاد الآليات الكفيلة بالحد من آثارها، ومن ثم الحيلولة دون تفاقمها و استمرارها .

ـــ ثم من جهة ثانية تمحورت دراسة الظاهرة وفق مقاربة سوسيولوجية، فأردنا أن نتعدى ذلك بربطها بالتنمية في الدول العربية و من ثم الأبعاد السياسية والاقتصادية لهذه الظاهرة داخل هذه المجتمعات.

ـــ إن الكتابات حول ظاهرة الهجرة خاصة غير الشرعية كثيرة ومتنوعة ولكن تلك التي تتعلق بالنخبة من الوطن العربي لا زالت قليلة تكاد لا تتعدى المقالات المتفرقة تتناول في مجملها عينة من الدول العربية بحسب انتماء الباحث،لا ترقى إلى البحث الموسع و الدقيق من أجل الوقوف على هذه الظاهرة وأسبابها الحقيقية .

خامسا:النطاق الموضوعي والزمني للدراسة

تقوم الدراسة ببحث قضية هجرة الكفاءات في المغرب العربي عموما ،وفي الجزائر على الخصوص و مدى تأثيرها على التنمية ، وعلى اعتبار أن هذا التأثير قد يأخذ وجهين:الايجابي منه والسلبي، و اعتقادا منا أن الأثر الإيجابي إنما يخص فئة المهاجرين بشكل عام بمختلف أشكالهم وأنماط هجرتهم عن طريق التحويلات المالية إلى بلدانهم الأصلية ،بينما الأثر السلبي يتعلق بفئة الكفاءات المهاجرة ومهما كان حجم ما يقومون من تحويله من رأسمال مادي لا يمكن في أي حال من الأحوال مقارنته بقيمة التكلفة التي تكبدتها بلدانهم الأصلية في سبيل تكوينهم وتحويلهم بذلك إلى رأس مال بشري ، و بالتالي فإن هذه الدراسة تعتبر الظاهرة تحد يؤثر سلبا على التنمية في المنطقة ، ومن جهة ثانية تعدد المفاهيم حول التنمية ومستوياتها جعلنا نقتصر بشكل كبير في توضيح هذا التأثر على التنمية البشرية بشكل خاص نظرا لقابلية قياسها عن طريق المؤشرات .
أما بالنسبة للنطاق الزمني للدراسة فيغطي فترة 1999الى 2010 ويرجع اختيار الباحث لهذه الفترة للأسباب التالية:

- تفادي دراسة تأثير متغيرات أخرى ظهرت خلال سنوات التسعينيات كالمشاكل الاقتصادية من جهة و المتغير الأمني من جهة ثانية التي تتدخل بشكل قوي في تفاقم هده الظاهرة، وهي متغيرات قد تحول اتجاه بحثنا من دراسة علاقته بالتنمية إلى التركيز على العوامل و الأسباب و سبل معالجتها.
- التغير الحاصل على مستوى هرم النظام السياسي بوصول شخصية جديدة متمثلة في شخص السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى هرم السلطة، وما تزامن معه من تفعيل برامج التنمية الشاملة و سياسات الإنعاش الاقتصادي.
- النقص الشديد في الكتابات حول الظاهرة خلال هده الفترة، حيث تناولتها جل الدراسات خلال حقب قديمة نسبيا(كما يتبين من أدبيات الدراسة) كانت متبوعة بتغيرات جذرية ليس على المستوى الوطني فحسب ولكن على المستوى الإقليمي و الدولي أيضا.
- الزيادة المتنامية لهجرة الكفاءات الوطنية خلال هده الفترة، في ظل سعي الدولة إلى رفع التحدي في مجال التعليم العالي و البحث العلمي من اجل مسايرة عديد الدول المتقدمة من حيث الإنتاج العلمي كما ونوعا.

سادسا:أدبيـــــــات الدراسة:

من الملاحظ أن موضوع الهجرة تجاه الضفة الشمالية للمتوسط قد أخذ نصيبه في الكثير من الكتابات، مع إشارة في جزء كبير منها إلى المهاجرين من أصحاب المهارات العالية،ولكن من وجهة نظر مختلفة .

1/ الدراسات في الوطن العربي :

أ – الدراســـة التي قام بها أنطونيوس كرم، "العرب أمام تحديات التكنولوجيا" ، يتطرق في فصل خاص إلى هجرة العقول حيث يصفها بالنقل المعاكس للتكنولوجيا ، و يجعلها من أسباب التخلف العربي ولكن يوسع مجال الدراسة إلى أمريكا ودول شرق آسيا،و يحصر الأسباب في

فرص الدراسة في الخارج و التجمع العائلي بينما تغيب في الدراسة العديد من العوامل الاخري،مثل:تهميش هذه الكفاءات من قبل الأنظمة لسياسية،والبيروقراطية...[1]

ب _ نوفل قاسم علي الشهوان، فجوة البحث والتنمية في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وانعكاساتها عربياً، مركز الدراسات الإقليمية – جامعة الموصل – العراق، تناول الباحث إشكالية البحث و التنمية من خلال تحليل الإبعاد المختلفة للظاهرتين مع التركيز على دراسة حجم الإنفاق على البحث و التنمية في البلدان الغربية و مقارنتها بنفقات الدول العربية في نفس المجال مشيرا إلى غياب الاهتمام بالتكنولوجيا غير انه لم يتطرق إلى عامل مهم إلى حد كبير في ذلك وهو استنـــزاف كفاءاتها العلمية .[2]

ج - رسالة ماجستير حول مسألة الهجرة في العلاقات الأورومغاربية:رهانات وآفاق، مقدمة من طرف الطالبة زهور مناد، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسة والإعلام،2004[3]،ركزت من خلالها على كلا من الجزائر وتونس ثم المغرب ،غير أنها اعتمدت على إحصائيات قديمة نسبيا(1998_2000)كأداة للتحليل مما يؤثر على مصداقية الاستنتاجات التي وصلت إليها في الخاتمة.و لم يتم الإشارة إلى أصناف الفئات المهاجرة إلى أوروبا.

2/ باللغة الأجنبية :

أ- الدراسة التي قامت بها " إيميلي مامبو" (Elie Mambou) من خلال أطروحة دكتوراه،حول هجرة الكفاءات الإفريقية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، 2008، تطرقت فيها إلى مفهوم هجرة الكفاءات عموما، وركزت على العوامل المؤدية إليها، غير أنها ركزت فقط على دول من الجنوب الإفريقي و لم تتطرق إلى كفاءات شمال إفريقيا بما في ذلك دول المغرب العربي.[4]

---

[1]-أنطونيوس كرم،"العرب أمام تحديات التكنولوجيا"، عالم المعرفة، العدد 59، يناير 1978.

2_ نوفل قاسم علي الشهوان، "فجوة البحث والتنمية في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وانعكاساتها عربياً"، العراق :مركز الدراسات الإقليمية، 2000.

3_ زهور مناد، الهجرة في العلاقات الأورومغاربية:رهانات وآفاق، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسة والإعلام، 2004.

[4] - Elie Mambou,la diaspora africaine aux états-unis de 1960 à nos jours:intégration et/ou assimilation? thèse pour obtenir le grade de doctorat, université François-Rabelais – Tours, 2008.

ب- الدراسة التي قام بها "سابيو قاسوم" (Sabiou Kassom) و آخرون حول هجرة الكفاءات وتنمية القدرات بإفريقيا وهو تقرير مقدم للجنة الاقتصادية للأمم المتحدة و المركز العالمي للأبحاث حول التنمية والمنظمة العالمية للهجرة ، يتطرق إلى المنظومة التعليمية في إفريقيا ، مع التركيز على العوامل الطاردة للكفاءات من هذه القارة، غير انه يركز بشكل أساسي على دول الساحل الإفريقي: الكامرون،أثيوبيا، السنغال،كوت ديفوار، نيجيريا ،غير أنه غابت في التقرير دول الشمال الإفريقي (منطقة المغرب العربي) التي تعاني بشكل حاد من تفاقم هذه الظاهرة[1].

سابعا:تقسيمات الدراسة

محاولة منا إعطاء الموضوع حقه من الشرح و التحليل، تناولنا الدراسة من خلال ثلاث فصول: شمل **الفصل الأول** الإطار المفاهيمي للبحث، تطرقنا في المبحث الأول منه إلى التنمية دراسة في الأبعاد و المستويات(المفهوم، المستلزمات ، مؤشرات القياس)، أما المبحث الثاني فقد حاولنا من خلاله التعريف بظاهرة هجرة الكفاءات وأهم الاتجاهات الفكرية المفسرة لها، من أجل الوقوف على الأنماط ثم الأسباب الداخلية(الطاردة) والعوامل الخارجية(سياسات الاستقطاب).

أما **الفصل الثاني** فقد خصصناه لهجرة الكفاءات المغاربية وعلاقتها بالتنمية، حيث تناولنا في المبحث الأول واقع هجرة الكفاءات المغاربية(الإحصائيات،الأسباب والانعكاسات)، محاولين من خلال المبحث الثاني الاطلاع على واقع التنمية البشرية في المنطقة وقد اقتصرنا في ذلك على كل من تونس والمغرب ، أما المبحث الثالث فقد رأينا تخصيصه للوقوف على المنظومة التربوية ومنظومة البحث العلمي في المنطقة مع التحديات التي تواجهها ومحاولات الإصلاح في هذا المجال.

كما شمل **الفصل الثالث** دراسة حالة الجزائر فترة1999-2010، تطرقنا فيه من خلال المبحث الأول إلى عوامل هجرة الكفاءات الوطنية الجزائرية، و خصصنا المبحث الثاني لدراسة انعكاسات الظاهرة على التنمية في الجزائر من خلال الوصول إلى تصنيف الكفاءات المهاجرة بواسطة الإحصائيات و الأرقام المتوفرة، ثم التطرق في المبحث الثالث إلى السياسات الممكنة التي

---

[1] - Sabiou Kassom, Sibry,jM.Tapsoba ,Pascal V.Holieno, Bankole ONi Meera Sethi , Joseph NGU, Exode des Competences et developpement des capacites en Afrique , 2000

من شأنها التقليل من حدة هذه الظاهرة والاستفادة من الكفاءات المهاجرة تنمويا ، وختمنا دراستنا بخلاصة و جملة من الاستنتاجات.

ثامنا: صعوبات البحث

لا بد من التسليم انه لا يكاد يخلو أي بحث مهما كان، من الصعوبات، من بين ما واجهتنا في هذا البحث نذكر:

- صعوبة الحصول على الإحصائيات الرسمية عند دراسة حالة الجزائر وذلك نظرا للعراقيل البيروقراطية الإدارية من جهة وكون الموضوع يمس بالدرجة الأولى سياسات الدولة ومسؤوليتها في تفاقم ظاهرة هجرة الكفاءات الوطنية.
- حتمية الاعتماد على المراجع باللغات الأجنبية خاصة منها اللغة الانجليزية و هو ما يطرح صعوبة عملية الترجمة أمام التخوف من إعطاء العبارات الأصلية معاني غير التي أرادها صاحب المقال باللغة الأصلية .
- صعوبة التعامل مع المنهج الإحصائي في ظل التضارب في الأرقام نظرا لتعدد المصادر من جهة و التعتيم الذي تتميز به إحصائيات الدول االمغاربية حول الظاهرة،حيث سجلنا اختلاف كبير بين تنشره والمنظمات الدولية من إحصائيات حول الظاهرة ، وتلك الصادرة عن الهيآت الحكومية (من تقارير وطنية).

الفـــصل الأول

التأصيل النظري للتنمية وظاهرة هجرة الكفاءات

المبحث الأول: التنمية:دراسة للمستويات و المؤشرات

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم في القرن العشرين ،وقد ظهر بشكل أساسي بعد الحرب العالمية الثانية وكان استعماله بداية في علم الاقتصاد للتعبير عن أحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في المجتمع، لينتقل بعد ذلك مفهوم التنمية إلى حقل السياسة بداية الستينيات،ثم تطور ليشمل العديد من الحقول المعرفية لتعدد حوله المفاهيم: التنمية الثقافية، التنمية الاجتماعية،التنمية البشرية.

وبعد أن خلفت الحرب العالمية الثانية مجموعة من البلدان التي تعاني بشكل كبير من أزمة التخلف ،التي بدأت بعد ذلك تشعر بحتمية التفكير في الخروج من وضع التخلف و اللحاق بركب العالم المتقدم، خاصة بعد حصولها على استقلالها السياسي حيث أصبح الاهتمام بموضوع التنمية يأخذ حيزا كبيرا من مجمل اهتمامات هذه الدول خاصة و المجتمع الدولي على العموم، من اجل تضييق الهوة بين بلدان الشمال و بلدان الجنوب.كما ساد الإدراك أن دفع عملية التنمية يتطلب تفعيل كل الطاقات ضمن إستراتيجية تنموية محكمة وشاملة .سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مفهوم التنمية وإبعادها ومن ثم مستلزماتها سعيا منا إلى تسليط الضوء على هذا المفهوم أملا في رفع اللبس بينه وبين مفاهيم مشابهة له.

المطلب الأول: مفهـــــوم التنمـــية و ومستوياتها

قبل التطرق إلى تطور مفهوم التنمية رأينا أنه من الضرورات المنهجية أن نسلط الضوء على كل من النمو و التنمية بغية التفريق بينها وتوضيح مجالات استعمال كل من المصطلحين.

لقد كان الاعتقاد السائد في الأدبيات الاقتصادية الأولى بان التنمية و النمو مرادفان لمفهوم واحد،على أساس أن كلاهما يعبر عن زيادة في الناتج القومي الإجمالي خلال فترة معينة بينما هناك فروق جوهرية بين المصطلحين، فالنمو في مفهومه العام هو العملية التي تحدث في المجتمعات تلقائيا دون تخطيط مسبق كالنمو في عدد السكان مثلا، بينما التنمية تعتمد بالأساس على جهد منظم ومدروس.

ويذهب Mrs Hicks في تفريقه بين النمو و التنمية إلى اعتبار الأول يشير إلى البلدان المتقدمة بينما الثاني يشير إلى البلدان النامية.كما يضيف Schumpeter بأن التنمية هي تغيير غير مستمر وفجائي في الحالة المستقرة، بينما النمو الاقتصادي هو تغيير تدريجي و مستقر في الأمد الطويل.[1]

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول أن التنمية أشمل من النمو، فهي تعني النمو مع التغيير وهي ليست ظاهرة اقتصا دية بالخصوص بل تتعدى ذلك إلى الجانب الاجتماعي.

أولا: المفـــــــهوم التقليدي للتنمية :

لقد كان مفهوم التنمية بعد الحرب العالمية الثانية ينحصر في النمو السريع للدخل وبالتالي التركيز على جانب النمو الاقتصادي للتعبير عن هذا المفهوم ،على أساس أن التحسن في مستوى المعيشة ،إنما يرتبط بشكل أساسي بزيادة الدخل الحقيقي، غير أن الواقع في العديد من الدول أثبت عكس ذلك . فقد استمرت مشاكل الفقر و البطالة رغم توفر النمو الاقتصادي نتيجة لسوء توزيع الدخل.

وارتبط مفهوم البلدان النامية خلال فترة الممتدة بين الأربعينيات و الستينيات بمستوى الدخل الفردي و قياسه بما تحقق منه لدى الدول المتقدمة و على هذا الأساس جاء تعريف التنمية على أنها الزيادة السريعة و المستمرة في الدخل الفردي عبر الزمن.بل إن البض قد ذهب إلى إعطاء تحديد كمي للزيادة السنوية المطلوبة في الناتج القومي الإجمالي، كما عرفت التنمية بأنها الحالة التي يصبح فيها الاقتصاد القومي قادرا على توليد زيادات متواصلة في الناتج القومي الإجمالي بمعدل يتراوح بين 5%و 7%سنويا.[2]

غير أن الواقع العملي و تجارب الدول النامية في هذا المجال قد أثبت أن حدوث نمو اقتصادي لا يعتبر بالضرورة دليلا على نجاح عملية التنمية بالضرورة وذلك للأسباب التالية:

---

[1]-مدحت القريشي،التنمية الاقتصادية:نظريات وسياسات و موضوعات،ط1، الأردن:دار وائل للنشر،2007، ص4 -126.

[2]- إبراهيم العيسوي ، التنمية في عالم متغير :دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها، ط2، القاهرة : دار الشروق 2001 ص13.

- إن عدم إتمام التحولات الجوهرية المواكبة لعملية التنمية في المجالات التكنولوجية والمؤسسية، الاجتماعية و الثقافية، السياسية و الاقتصادية كل هذا يحدث تباطؤ في التنمية و أن كان يحقق بالفعل نمو اقتصادي سريع.
- الاختلال الناتج عن عدم التوازن بين تطور الاقتصاد و احتياجات المجتمع كالخلل في توزيع الدخل و الثروات بين طبقات المجتمع ، و كذا الخلل في سوق العمل الذي يؤدي إلى انتشار البطالة ...
- النقص في المشاركة السياسية أو عدمها ،كنتيجة لكبت الحريات و الاعتداء على الحقوق المدنية للمواطنين ، رغم وجود نمو اقتصادي سريع إلا انه لا يمكن الحديث عن تنمية لان هذه الأخيرة تتطلب حشد جهود المواطنين و تعبئتها لبناء الوطن .
- إن النمو الاقتصادي في ظل التبعية الاقتصادية و العسكرية و السياسية والتكنولوجية والسياسية يفتقد بالأساس إلى القاعدة الصلبة التي تبنى عليها عملية التنمية الحقيقية في المجتمعات ، لأن خصوصيات كل مجتمع ،يقابلها تنمية خاصة بهذا المجتمع وفق المبادئ والمعتقدات والتركيبة الاجتماعية الخاصة به ، ومن ثم زيادة درجة الاعتماد على الذات .

و هكذا ساد هذا المفهوم حتى منتصف السبعينيات من القرن العشرين ، إلى أن بات واضحا قصور المفهوم التقليدي في تفسير و دراسة عملية التنمية التي بدأت بعد ذلك تأخذ أبعادا اجتماعية بعد ما كان يقتصر على البعد الاقتصادي فقط ، فالتنمية بهذا المفهوم هي مكافحة مشكلات الفقر،والبطالة و اللامساواة في التوزيع، ولا يمكن الحديث عن التنمية هنا حتى مع ارتفاع الدخل الفردي والقومي، وفي هذا السياق جاء نموذج تودارو Todaro ليرسم الأبعاد الثلاثة لعملية التنمية متمثلة في: إشباع حاجات الإنسان الأساسية ، احترام الذات ، حرية الاختيار، ومن ثم ساد الاعتقاد بأن التنمية ليست قضية اقتصادية فحسب بقدر ما هي مرتبطة بالأفكار ودور الجماهير في المجتمع .[1]

إن عملية التنمية بالأساس تهدف إلى رفاهية الإنسان وفي نفس الوقت ترتكز على جهده وفكره، فهو بذلك وسيلتها وغايتها في الوقت نفسه، أي أن الإنسان هو بؤرة الاهتمام في مسار

[1]- عثمان محمد غنيم ،ماجدة احمد أبو زنط ،التنمية المستدامة :فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها،ط1، عمان : دار صفاء للنشر و التوزيع ،2007، ص20.

التنمية،وتتحدد أبعاد هذه الأخيرة من أبعاد حياة العنصر البشري، كما أن الحديث عن مستوياتها لا يقتصرعن الجانب المادي المتمثل في شقه الاقتصادي فحسب،وإنما يتعدى ذلك إلى الاعتبارات الاجتماعية،وبذلك فإن مستويات التنمية تتعدد بتعدد مستويات حياة الإنسان وحاجاته.

ثانيا :تطور مفهوم التنمية:

أ-التنـــمية البشـــرية:

لقد أصبح العنصر البشري يستقطب اهتمام كثير من الدراسات و التقارير الدولية المتعلقة بالتنمية ، ومن ثم وضع حاجة الإنسان في بؤرة سياسات التخطيط و صنع القرار في البلدان النامية،على اعتبار أن العنصر البشري هوالعمود الفقري لعملية التنمية بمختلف إبعادها ، فالإنسان لديه القدرة على الإبداع و التجديد و التطوير و يملك الطاقة غير المحدودة التي إن أحسن استخدامها وتوظيفها من خلال التعليم الواعي و المحافظة على بيئة الإنسان و صحته بتوفير احتياجاته المادية أمكنه تحقيق أعلى مستويات التنمية وقد تطور مفهوم التنمية البشرية من عقد إلى آخر حيث استخدم أكثر من تعبير للدلالة على مفهومها ، ففي البداية استخدم مصطلح "تنمية العنصر البشري" أو "تنمية رأس المال البشري" وكذا تنمية الموارد‌البشرية أو التنمية الاجتماعية ،إلى أن استقر الحال على مصطلح التنمية البشرية الذي حدده تقرير الأمم المتحدة الإنمائي في التسعينيات.

و هكذا قد اختلف مضمون التنمية البشرية باختلاف التسميات، حيث انتقل ارتباط المفهوم بعنصر الرفاه الاجتماعي خلال الخمسينات الى التركيز على أهمية التعليم و التدريب وإشباع الحاجات الأساسية وصولا إلى ضبط المفهوم من خلال تقرير الأمم المتحدة الإنمائي. [1]

لقد تعددت تعريفات التنمية البشرية و نحاول فيما يلي التطرق إلى أهمها:

- تعرف التنمية البشرية على أنها " ليست مجرد تحسين القدرات البشرية من خلال التعليم والصحة و التغذية وما إلى ذلك ، بل أنها تعني انتفاع البشر بقدراتهم و بالتحسينات فيها ،سواء

[1]- محمد عابد الجابري و آخرون ، التنمية البشرية في الوطن العربي ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995 ص81.

في وقت العمل أو التمتع بوقت الفراغ فالإنسان ليس مجرد وسيلة أوعنصر إنتاج، بل إنه الهدف أيضا من التنمية "[1]

- "أن جوهر التنمية هو جعل التنمية في خدمة الناس بدلا من وضع الناس في خدمة التنمية، ومن هذا المنظور فإن التنمية البشرية تعني ضمنا تخويل البشر سلطة انتقاء اختياراتهم بأنفسهم،سواء فيما يتصل بموارد الكسب،أوبالأمن الشخصي،أو بالوضع السياسي."[2]
- وقد كان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدور الكبير في ترويج و ترسيخ هذا المفهوم من خلال تقارير التنمية البشرية التي صدرت عام 1990 وقد جاء التعريف على النحو التالي:

" بأنها عملية توسيع الخيارات أمام الإفراد ، وأهم هذه الخيارات هي حياة الأفراد حياة طويلة وخالية من الإمراض الحصول على قدر معقول من التعليم ،وان يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشي كريم بالإضافة إلى تمتعهم بالحريات السياسية و حقوق الإنسان." [3]، و تأكيدا لهذا اللإتجاه جاء تعريف البنك الدولي في تقريره حول التنمية لعام 1991:"تحدي التنمية يعني تحسين نوعية الحياة و التي تتضمن أكثر من مجرد ارتفاع الدخل لتشمل تعليما أفضل ومستوى أعلى من الصحة و التغذية،وفقرا أقل،و بيئة أنظف وتكافؤ الفرص،وحرية فردية أكبر،وحياة ثقافية أغنى."[4]

فالتنمية بهذا المفهوم هي تغيير اجتماعي هادف و مقصود بغية نقل حال المجتمع نحو وضع أفضل في مختلف الجوانب ، من خلال مشاركة جميع أفراد المجتمع في هذا التغيير ، عن طريق تمكينهم من توسيع قدراتهم و مواهبهم ، مع توظيف هذه القدرات في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية .[5]

---

[1]- محمود عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسة نظرية و تطبيقية، الإسكندرية 2003، ص181.

[2]- حسين عبد القادر صالح، الموارد و تنميتها:أسس و تطبيقات على الوطن العربي، عمان: دار وائل للنشر، 2002، ص 348

[3]- تقرير التنمية البشرية لسنة 1990.منشور في موقع هيئة الامم المتحدة :

http://hdr.undp.org/en/media/hdr_1990_fr_chap1.pdf تاريخ التصفح 11/01/15

[4]- مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، 127.

[5]- محمد مصطفى الاسعد،التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع 2000،ص23-24.

وعليه أصبحت التنمية هي تلك العملية التي تعنى بمختلف جوانب الحياة الاجتماعية وتبنى أهدافها على أساس تحسين ظروف حياة الإنسان في حد ذاته، و إذا كانت التنمية الاقتصادية تهتم بزيادة الدخل الوطني فإن التنمية البشرية تعمل على الزيادة و التطوير في قدرات البشر من خلال تحسين مستوى المعرفة والصحة و ترشيدهم إلى الانتفاع من تلك القدرات .

و من ثم يمكن القول أن للتنمية البشرية فرعين ، الأول هو تكوين القدرات البشرية عن طريق الاهتمام بتحسين الصحة والمعرفة ،والثاني هو استخدام الإنسان لهذه القدرات في إغراض تخدم مختلف جوانب حياته من إنتاج و أنشطة ثقافية واجتماعية ، وسياسية ،على أن يكون هناك قدر من التوازن بين تكوين هذه القدرات من جهة ثم استخدامها من جهة ثانية،حيث ينتج عن هذا التوازن صحة العبارة :الإنسان هو صانع التنمية وكذلك الإنسان هو هدف التنمية.[1]

وتقوم عملية التنمية الإنسانية على محورين أساسيين:

أولهما:بناء القدرات البشرية التي تمكن من الوصول إلى مستوى من الرفاهية، التي تقوم على العيش حياة طويلة و صحية، واكتساب المعرفة و التمتع بالحرية لجميع البشر دون تمييز أو تفرقة.

وثانيهما:التوظيف الكفء للقدرات البشرية في جميع مجالات النشاط الإنساني: الإنتاج ومنظمات المجتمع المدني و الحياة السياسية. [2]

و من اجل الوصول إلى الأهداف المسطرة فإن إستراتيجية التنمية البشرية تركز على تنمية القدرات البشرية عن طريق التعلم و التدريب وزيادة القدرة على العمل و الإنتاج عن طريق الرعاية الصحية، والانتفاع من القدرات البشرية عن طريق خلق فرصة عمل منتجة بما يتناسب

---

[1]- زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستديمة في الجزائر:دراسة تقييميه،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة ،جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،2006، ص 117-119.

[2]- تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003منشور في موقع هيئة الأمم المتحدة :http://www.un.org/arabic/esa/rbas/ahdr2003/pdf/report2003.pdf تاريخ التصفح 2011/01/28

مع القدرات المكتسبة، إلى جانب السعي إلى تحقيق الرفاهية باعتبارها هدف كل الجهود الإنمائية.[1]

عنـــاصر التنمية البشرية:

ترتكز التنمية البشرية على خمس عناصر هامة و متداخلة و تكتسي نفس القدر من الأهمية متمثلة في: التعليم، الصحة و التغذية، تحسين البيئة، العمل، الحرية السياسية والاقتصادية، وفي ما يلي تفصيلها:

التعلـــــــيم:

إذ لا يمكن الحديث عن التنمية مع إهمال هذا العنصر، فالتعليم مقياس حساس لمدى تحسين الأحوال المعيشية للمواطن والاهتمام بهذا العنصر يتجلى من خلال الاعتمادات المالية المخصصة له ، مع إلغاء الرسوم المدرسية ، وفي هذا المجال تجدر الإشارة انه من أصل781 مليون أمي في العالم لن يتمكن إلا مائة مليون فقط من إجادة الكتابة والقراءة بحلول عام 2015 ، هذا التأخر المسجل ناتج عن عوامل مختلفة منها الأوضاع الناتجة عن حالات ما بعد النزاعات ،حيث انه من الصعوبة بمكان إيجاد فرص التعليم للصغار ناهيك عن الكبار منهم ، الشيء الذي يستدعي الحاجة الملحة إلى إيجاد الحلول الكفيلة بتحقيق تحسن ملموس في هذا المجال . فالتعليم وتكوين رأس المال البشري ضروريان لبناء المؤسسات وتزايد نمو الإنتاجية وذلك لأن الاستثمار في التعليم يؤدي إلى اكتساب مهارات تحسن الكفاءة من خلال الاستخدام الأفضل للتكنولوجيات المتاحة، ويؤدي التقدم التكنولوجي بدوره إلى الإسراع بتراكم رأس المال البشري من خلال عوامل خارجية ايجابية ومؤثرة.[2]

وقد أثبتت الدراسات و التجارب أن التعليم هو ثاني أهم عنصر يؤثر بشكل كبير في عملية التنمية عن طريق تأثيره على النمو الاقتصادي وذلك بعد عامل التطور التكنولوجي،حيث

---

[1]- عبد المجيد قدي ، "إشكالية تنمية الموارد البشرية في ظل العولمة" ، مداخلة بالملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية ، جامعة ورقلة، 10 – 09 مارس2004 .

[2]- رابح حمدي باشا، أزمة التنمية و التخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2007، ص 154.

أن الزيادة في متوسط سنوات التعليم للأفراد العاملين بسنة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج الحقيقي بنسبة 20% تقريبا وهو ما أكدته دراسة أجريت على كل من كوريا و تايوان.[1]

الصـــحة و التغـــذية:

هناك علاقة وطيدة بين الصحة و التغذية، فلا شك أن نقص الغذاء يشكل تهديدا مباشرا لصحة ملايين من البشر خاصة في الدول النامية، حيث سجل سنة2010 وفاة ما يقارب 1.2مليون شخص جراء الأمراض المعدية وحوالي 28الف شخص بسبب الجوع [2]، وأكثر من مليار شخص يعانون من سوء التغذية، كما أن عنصر التغذية يتعلق بشكل أساسي بمعدل الزيادة السكانية مقابل الإنتاج الزراعي. وعموما ينبغي أن يكون العامل الثاني (الإنتاج الزراعي) أكثر نموا من الأول (الزيادة السكانية) من اجل تحقيق الأمن الغذائي، والحديث عن الغذاء يجرنا إلى الحديث عن الماء ،إذ لا يزال قرابة 1،3 مليار من سكان المعمورة دون حاجتهم من الماء الشروب.

و تتضح العلاقة بين الصحة و التنمية من خلال تأثير الأولى على النمو وذلك بتأثيرها على الإنتاجية، فالصحة الجيدة تعطي الفرد القدرة على بذل مجهود اكبر،والعمل لوقت أطول خلال نفس اليوم وهي عوامل تساعد على زيادة الإنتاج ، و من جهة أخرى تؤدي الصحة الجيدة إلى التقليل من المبالغ المخصصة للإنفاق على الرعاية الصحية ومن ثم توفير موارد مالية إضافية لتمويل مشاريع التنمية. ومن جهة ثانية تشكل سوء التغذية عاملا أساسيا في إعاقة التنمية العقلية و البدنية للأطفال، وبالتالي ارتفاع نسبة الوفيات بينهم .[3]

البيـــئـــة:

لا يمكن الحديث عن التنمية البشرية دون ضمان البيئة الطبيعية المناسبة لحياة البشر،فقد باتت عوامل تهديد حياة الإنسان في محيطه وصحته كثيرة ومتنوعة، من تناقص لطبقة الأوزون والتلوث الذي يطال الهواء و الماء، بشكل متفاوت، ثم مشكلة التصحر التي تكاد تغطي حوالي ثلث

---

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،اتجاهات حديثة في التنمية .الإسكندرية: الدار الجامعية .2003.ص84-85

[2]- إحصائيات منشورة في شبكة الانترنت موقع :http://www.worldometers.info/ar / تاريخ التصفح 11/03/04

[3]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، نقلا عن: Senauer, B.Garacia, Economic, Development and culturel change, Jan19911, pp371-389

مساحة الأراضي الزراعية،فخلال سنة 2010كانت مساحة الغابات المفقودة عن طريق الحرائق تفوق 980الف هكتار، كما بلغت مساحة الأراضي الخصبة المفقودة بسبب تآكل التربة حوالي 525الف هكتار، و يقضي التصحر على حوالي1،2مليون هكتار.[1]

العمـــــل:

يعد العمل العنصر الرابع من عناصر التنمية البشرية ، فالعمل على خلق فرص العمل، ما هو في واقع الأمر إلا السعي إلى القضاء على البطالة أو على الأقل التقليل منها ، كما أن التصاعد المتنامي لتعداد السكان في البلدان النامية مع التراجع وثيرة التنمية قد زاد من تفاقم ظاهرة البطالة حيث تقدر احتياجات فرص العمل خلال العقدين القادمين بـــ 700مليون فرصة عمل هو ما يعتبر عائقا أمام تنمية مواهب الأفراد و طاقاتهم بشكل يخدم مجتمعاتهم وبالتالي ضمان مستقبلهم ومستقبل أطفالهم.

الحرية السياسية و الاقتصادية:

جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002 أن "حرية الإنسان مفهوم متعدد الأبعاد، وهي تتراوح بين الحرية الاقتصادية و السياسية من جهة والفرص التي تمكن الإنسان من أن يكون منتجا و مبدعا و متمتعا باحترام الذات و حقوق الإنسان المكفولة من جهة أخرى،ويؤكد مفهوم التنمية الإنسانية توسيع الخيارات في هذه الميادين " و الحريات السياسية هنا تنصرف إلى تحقيق فرص للناس لتقرير من ينبغي أن يحكم ووفق المبادئ التي يقررونها ، والقدرة على مراقبة السلطات و نقدها، وحرية التعبير السياسي في ظل صحافة حرة.[2]

وخلال فترة ما بين منصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات من القرن العشرين انصب الاهتمام بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية على حد سواء، فظهر بذلك مفهوم التنمية الشاملة التي ترمي-بالإضافة إلى تحسين معدلات النمو الاقتصادي—إلى توزيع هذا النمو على المناطق وشرائح المجتمع ، غير انه يعاب على هذا الاتجاه في التنمية أنه يسعى إلى معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن باقي الجوانب الأخرى ، و بالتالي محاولة إيجاد الحلول لكل مشكلة على انفراد وهو ما أدى إلى قصور مفهوم التنمية الشاملة في تحقيق الرفاهية

---

[1]- إحصائيات منشورة في شبكة الانترنت موقع :http://www.worldometers.info/ar / تاريخ التصفح 11/03/04

[2]- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاجتماعي والاقتصادي.

العيش الكريم في الكثير من المجتمعات ، فكان لا بد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة كفيلة تحقيق الأهداف التي عجزت عن تحقيقها المفاهيم السابقة للتنمية.

ب-التنمـــــــية الإنسانيـــة:

يعتبر الإنسان محور تركيز جهود التنمية، كما أن الناس هم الثروة الحقيقية للأمم والهدف من التنمية هو إيجاد بيئة تمكنهم من التمتع بحياة طويلة و صحية و خلاقة.لقد أعطى تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002 تعريفا مبسطا للتنمية الإنسانية جاء فيه "... يمكن أن تعرف التنمية الإنسانية ببساطة على أنها عملية توسيع الخيارات- ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة بعضها اقتصادي ،وبعضها اجتماعي،والبعض سياسي، وبعضها ثقافي.والتنمية الإنسانية بهذا المفهوم عملية ومحصلة في الوقت ذاته، فهي تهتم بالعملية التي تجري من خلالها توسيع الخيارات وتركز على النتائج التي تم تعزيزها..." [1]

يتجلى من خلال هذا التعريف أن التنمية الإنسانية تقوم على دلالات بعيدة الأثر تتمثل في:

1-تعزيز الخيارات الإنسانية و توسيعها وذلك بعد أن اكتساب القدرات و الفعاليات مع إتاحة الفرص لهم لتوظيفها،و المقصود بالفعاليات كل ما يمكن أن يقوم به أو يتمتع به الإنسان مثل التغذية الجيدة ، الحياة الطويلة ،المشاركة في النشاط داخل المجتمع ، دون إهمال الحرية التي يمارسها الإنسان لتحقيق هذه الفعاليات ، وتوسيع خيارات الإنسان تشير إلى تعزيز قدراته وذلك من خلال تنمية الموارد البشرية :الصحة ، التغذية الجيدة، التعلم الجيد من اجل اكتساب المهارات.

2-إشارة ضمنية إلى النمو الاقتصادي باعتباره وسيلة ولكن رغم أهميتها إلا أنها ليست هدفا نهائيا للتنمية، فالدخل وسيلة للزيادة في رفاه الإنسان،و قد يؤدي النمو في الوقت نفسه إلى القضاء على فرص العمل والحد من الحريات وبدلك لا يؤدي إلى تنمية إنسانية.

---

[1]-تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي، منشور على شبكة الانترنت في موقع:
http://www.un.org/arabic/esa/rbas/ahdr2002/pdf/report2003.pdf

3-التركيز على الخيارات يمثل دعوة إلى مشاركة الناس في صنع القرارات و العمليات التي تشكل حياتهم داخل المجتمع ن مع مراقبتها و تعديلها عند الضرورة سعيا إلى تحسين نتائج هذه القرارات بما يعود على الإنسان بالنفع و تحقيق الرفاه بمفهومه الواسع.

ج-التنمية المستـــــــديمة:

لقد برز مفهوم التنمية المستديمة لأول مرة في خلال مؤتمر استكهولم سنة 1972 حول البيئة الإنسانية الذي نظمته الأمم المتحدة ، كخطوة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة ، في محاولة لربط قضايا البيئة بواقع الفقر و غياب التنمية في العالم ، مع انتقاد الحكومات التي لا تأخذ البيئة بعين الاعتبار عند التخطيط لسياساتها.وقد تتوج هذا المؤتمر بإصدار أول وثيقة دولية« Rapport of» the united nation conbern on the Human environment تتضمن مبادئ العلاقات بين الدول مع توصيات بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة من اجل حماية البيئة، و من خلالها حماية البشرية من الكوارث البيئية وكان من نتائج هذا المؤتمر أيضا إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (United Nations Environment Programme) PNUE تمثلت أهدافه الأساسية في تنظيم التعاون بين الدول في مجال حماية البيئة ، وجعل الأنظمة و البرامج الحكومية المتعلقة بالبيئة تحت المراجعة المستمرة، بالإضافة إلى تمويلها مع رسم السياسات و البرامج و الخطط التي تتطلبها عملية حماية البيئة.[1]

ثم جاء الحديث عن التنمية المستدامة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة و التنمية و الذي نشرسنة1987 تحت عنوان"عالنا المشترك"(Our Common Future)،كمدخل جديد يجمع بين البيئة و التنمية[2] ،وقد جاء تعريفها في هذا التقرير على أنها "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم "[2].

---

[1]- محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، الإسكندرية:مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، ط1، 2002، ص 113.

[2]- نتيجة التهديدات المختلفة للبيئة منها على سبيل المثال:الجفاف في إفريقيا، التلوث البيئي نتيجة الاستعمال المفرط للمواد الكيميائية، انتشار الأمراض و الأوبئة الفتاكة، سوء التغذية، الفقر... ازدادت مخاوف هيئة الامم المتحدة الى تفاقم الوضع في العالم مما دفعها الى تشكيل اللجنة العالمية للتنمية و البيئة عام1983 و هي جهاز مستقل مرتبط بالحكومات وبنظام هيئة الأمم المتحدة و لكنه خارج نطاق سيطرتها و قد كلفت اللجنة بتفويضات اهمها: النظر في القضايا الحرجة للتنمية و البيئة و من اجل صياغة مقترحات واقعية لمعالجتها،ثم اقتراح اشكال جديدة للتعاون الدولي في هذه القضايا. ترأست اللجنة Brundtland Report =

و يعرفها قاموس ويبستر Webster على أنها" تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا."[1]

وفي سنة 1992 ،عقد مؤتمر بالبرازيل بمدينة ريو ديجانيرو تحت اشراف الأمم المتحدة ويعتبر هذا المؤتمر اكبر حدث عالمي حول البيئة و التنمية نظرا لعدد الدول المشاركة فيه، الذي عرف باسم "قمة الأرض "، وقد كان هدف المؤتمر هو إيجاد صيغة تعاون بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة انطلاقا من مبدأ المصالح المشتركة من اجل حماية مستقبل الأرض ، وقد انبثق عن هذا المؤتمر مجموعة قرارات أهمها على الإطلاق خطة العمل التي أطلق عليها اسم " أجندة 21" تحدد الأهداف الخاصة بالبيئة والتنمية في القرن الحادي و العشرين.بالإضافة إلى إعلان ريو حول البيئة والتنمية الذي يحتوي مجموعة مبادئ محددة لحقوق وواجبات الجدول في هذا المجال .[2]

وفي ما يلي بعض التعريفات حول البيئة المستديمة :

و انطلاقا مما سبق يمكن القول أن التنمية المستديمة تسعى إلى تحسين نوعية حياة الإنسان باستعمال الموارد الطبيعية استعمالا عقلانيا يضمن حق الأجيال القادمة في بيئة تمكنهم من العيش في مستوى الأجيال الحاضرة.

وأصبح يتم تقييم التنمية من خلال ما تحدثه من تغيير وتقاس إما بمؤشرات اقتصادية مثل معدل الدخل ومستوى المعيشة أو بمؤشرات سياسية مثل المشاركة السياسية وكفاءة الجهاز البيروقراطي واحترام حقوق الإنسان، أو بمؤشرات أخرى تعكس الآثار على البيئة مثل مؤشر الناتج المحلي الصافي المصحح بيئيا أو قابلية الحياة والاستمرارية ونسبة تلوث الهواء والمياه ودرجة تدهور الأراضي...وما إلى ذلك.

وهكذا أصبح ينظر إلى التنمية على أنها تقاس بمدى تحقيق عملية التغيير الكلية وليس بأحداث وظواهر محددة؛ وهي وجهة النظر التي تتفق مع توجهات الفكر المعاصر ومع مفهوم التنمية لدى المؤسسات المالية الدولية التي ترى أن التنمية عملية شاملة ومتعددة الأبعاد والجوانب وأن التنمية

=وهي رئيسة وزراء سابقة في النرويج، و قد قامت اللجنة اعداد تقريرها باللغة الانجليزية وتمت ترجمته إلى اللغة العربية لمزيد من المعلومات ، انظر : مجلة المعرفة، الكويت ، العدد 142،اكتوبر 1989.

[1]- عثمان محمد غنيم ،ماجدة احمد أبو زنط، المرجع السابق الذكر ، ص 25.

[2]- زرنوح ياسمينة، مرجع سابق الذكر ، نقلا عن:

Jean – Marie Harribey, le développement soutenable, Economica, Paris 1998, P8

الاقتصادية المتواصلة لها متطلبات سياسية واجتماعية وثقافية وأنها تطرح تداعيات على نفس الأصعدة. وترى أيضا أن التنمية الحقيقية تفترض الارتقاء بمستوى الدخل والصحة والتعليم والغذاء. ومن هذا المنظور فان جوهر التنمية هو كفاءة استخدام الموارد المالية والبشرية المتاحة بهدف تحقيق رفاهية الإنسان."[1]

أبعاد التنمية المستديمة :

إذا كان الهدف الاسمي الذي تسعى التنمية المستديمة إلى تحقيقه من خلال آلياتها ومستلزماتها هو تحقيق حياة أفضل للسكان ، فإن ذلك مرتبط بشكل كبير و أساسي بثلاث أبعاد تمثل الأرضية الصلبة التي تبنى عليها كل الغايات و الأهداف و المتمثلة في : البعد الاقتصادي و البعد الاجتماعي ثم البعد البيئي (الايكولوجي) ، التي ينبغي أن تكون مترابطة و متكاملة .

فالأول هو البعد الاقتصادي، ولا ينبغي أن ينحصر هذا البعد فقط في تحقيق نمو اقتصادي مستديم كما يعتقد البعض ولكن يتعداه إلى مسائل أخرى لا تخرج عن الحلقة الاقتصادية والمتمثلة في كفاية رأس المال ، إشباع الحاجات الأساسية.

و أما الثاني فيتمثل في البعد الاجتماعي حيث تسعى التنمية المستديمة في بعدها الاجتماعي إلى تحقيق المساواة في التوزيع بين أفراد المجتمع من اجل خلق حراك اجتماعي مبني على المشاركة الشعبية في إطار التنوع الثقافي وكذا استدامة المؤسسات في المجتمع .

و يتمثل البعد الثالث في البعد البيئي إذ التنمية المستدامة تسعى أيضا إلى تنمية العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية وحاجات البيئة المجتمعية لتصبح علاقة تكامل و انسجام عن طريق :ضمان التنوع البيولوجي حماية و الحفاظ على النظم الايكولوجية ، الاستعمال العقلاني للطاقة من اجل ضان حق الأجيال القادمة في بيئة ملائمة للحياة البشرية و استمراري.[2]

---

[1]- رابح حمدي باشا، مرجع سابق الذكر، ص127.

[2]ـــ المرجع نفسه ، ص 39-ص41.

شكل1: مخطط ترابط أبعاد التنمية المستديمة [1]

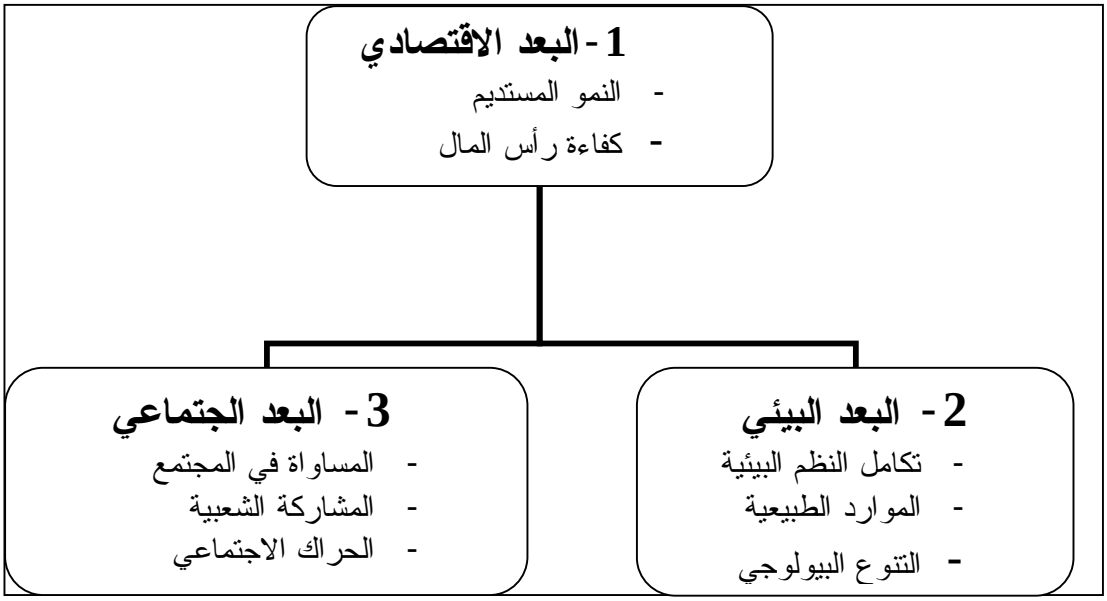

ومن اجل تحقيق تنمية مستديمة بأبعادها المختلفة لا بد من ارتكازها على مخزون أساسي متمثل في رأس المال بمفهومه الواسع ، الذي يتعدى الجانب المادي أو النقدي(Financial capital) ليشمل أيضا الجانب الطبيعي المتمثل في الموارد الطبيعية و المنظومة البيئية (Natural capital) ،ثم رأس المال البشري (Human Capital) ثم رأس المال الاجتماعي (Social Capital) المتمثل في الثقافة الاجتماعية السائدة بما تقوم عليه من قيم و تقاليد وعادات.[2]

[1]- عثمان محمد غنيم ،ماجدة احمد أبو زنط، ص41.
[2]- المرجع نفسه ، ص 44-45.

المطلب الثاني: مستلزمات التنمية

بالإضافة إلى ما يتطلبه الإطار العام للتنمية من نظم اجتماعية و سياسية واقتصادية والأنماط الثقافية ،و منظومة القيمية من عادات و تقاليد و قيم ، ثم مشاركة الشعب في عملية التنمية ، يقوم مسار التنمية بالمفهوم الشامل على مستلزمات ضرورية ،سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إليها حسب الأولوية :

أولا :الموارد البشرية:

الإنسان هو غاية التنمية و هو وسيلتها في الوقت نفسه ، ونقصد الموارد البشرية المواهب والقدرات والمهارات و المعرفة لدى الإفراد، حيث تلعب قدرات العنصر البشري دورا محوريا في عملية التنمية ، لأن ثمار التنمية ناتجة بالدرجة الأولى عن نشاط الإنسان، وكما أن التنمية الاقتصادية ترتبط بتراكم رأس المال فإن تنمية الموارد البشرية ترتبط بتراكم رأس المال البشري. [1]

ومن جهة ثانية إذا كانت مساهمة اليد العاملة العادية مهمة في تحقيق النمو الاقتصادي فإن مساهمة المهارات والكفاءات تعتبر أكثر أهمية في عملية التنمية الشاملة ،كما أن فقدانها يؤدي إلى تعثر حتمي في مسار هذه الأخيرة، ومن ثم فإن الاهتمام بتكوين رأس المال البشري ينبغي أن ينظر إليها كأحد الأهداف الإستراتيجية لإدارة التنمية عن طريق إيجاد الظروف اللازمة لتعبئة الكفاءات العالية و الاستفادة منها .وقد ساد الاهتمام لدى غالبية الدول النامية بالاستثمار في رأس المال المادي على حساب رأس المال البشري وذلك لعوامل مختلفة منها كون الاستثمار في تنمية الموارد البشرية نتائجه تظهر على المدى البعيد ، بالمقارنة مع الاستثمار في رأس المال المادي،وكذلك الاعتقاد السائد حتى سنوات ماضية بأن التنمية تقوم بالأساس على رأس المال المادي وتبقى المستلزمات الأخرى ثانوية .

ثانيا:الموارد الطبيعية:

تلعب الموارد الطبيعية دورا أساسيا في عملية التنمية ،و الموارد الطبيعية كما تعرفها الأمم المتحدة هي كل شيء يجده الإنسان في بيئته الطبيعية و التي يمكن له الانتفاع بها، وكلما زادت هذه

---

[1]- مدحت القرشي، المرجع السابق الذكر، ص134-135.

الموارد في بلد وتم استغلالها بشكل جيد كلما كان ذلك حافزا وعاملا مساعدا على النمو والتطور، كما إن الموارد الطبيعية تشكل قاعدة صلبة للتنمية الاقتصادية حيث تمكن من توسيع النشاط الصناعي بإنتاج المواد الخام التي تساعد بدورها في الحصول على العملات الأجنبية لاستيراد السلع الضرورية للتنمية .

وإذا كانت ثروة الموارد الطبيعية في العديد من الدول قد أدت إلى تحقيق مستويات عالية من الدخل الفردي، كما هو الحال بالنسبة للدول المصدرة للنفط خصوصا لدول الشرق الأوسط النفطية ،وبعض الدول التي تمتلك احتياطا ضخما من المعادن ، فإن هذه الموارد لا يمكن اعتبارها عاملا أساسيا للتنمية والمثال الواضح على ذلك هو تقدم بعض البلدان قطعها أشواطا في التنمية دون امتلاكها لموارد طبيعية و ثروات كاليابان مثلا .[1]

ثالثا:التكنلوجيا :

يقصد بالتكنولوجيا تلك المعرفة العلمية القائمة على التجارب و على النظريات العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على الأداء بدءا بالعمليات الإنتاجية ووصولا إلى أساليب التسيير والتنظيم في مختلف الميادين ، وهي كذلك التطبيق العملي للاكتشافات والاختراعات العلمية المختلفة التي يتم التوصل إليها من خلال البحث العلمي، كما أنها مجموعة المعارف والخبرات المتراكمة والأدوات والوسائل المادية والإدارية التي يستخدمها الإنسان في أداء عمل ووظيفة معينة في مجال حياته اليومية لإشباع حاجته المادية.

ومن الضروري هنا التمييز بين العلم و التكنولوجيا ، فالتكنولوجيا بالمفهوم العام تعبر عن المعرفة و المهارة ، و العلم ينتج المعرفة أما التكنولوجيا فتساعد على إنتاج الثروة، وبالتالي فإن العلم يصبح عقيما إن لم تشاركه التكنولوجيا، كما أن هذه الأخيرة تبقى جامدة إن لم يشاركها العلم.[2]

---

[1]- مدحت القرشي، المرجع السابق الذكر، ص 139- 141.

[2]- محمد عبد الشفيع عيسى، العالم الثالث و التحدي التكنولوجي الغربي، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1984، ص38

وبشكل عام فإن التكنولوجيا تتضمن ، المعرفة التكنولوجية المتجسدة في الجانب المادي من الأجهزة و الآلات وكل ما يدخل بشكل مباشر في الرفع من الإنتاج و نمو المجتمع اقتصاديا،وكذا المهارات و الكفاءات و التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالموارد البشرية ويطلق عليها أيضا العمالة المتخصصة تكنولوجيا.ثم براءات الاختراع و العلامات التجارية. [1]

كما أن التكنولوجيا الحديثة تتميز بخضوعها للاحتكار في جوانب عديدة منها مثل الالكترونيات الدقيقة وتكنولوجيا الطاقة و المواصلات والصناعات الحربية، حيث يتركز التطور التكنولوجي وما يزال في يد عدد قليل من الدول كالدول الأوروبية والولايات المتحدة و اليابان ، وما تزال جهود الدول النامية و مساعيها من اجل اكتساب التكنولوجيا بشتى الطرق والوسائل المختلفة ، إذ أن انتقال التكنولوجيا من مصادرها إلى مناطق استخدامها يعتبر من أهم الوسائل في تحقيق التنمية .

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية

رغم المفاهيم المختلفة الواردة حول التنمية و الدراسات المتعددة التي أعطت إطارا شاملا لهذا المصطلح ،وأخرجته من مجال ضيق انحصر في الجانب الاقتصادي فحسب ،ليتسع إلى اعتبار التنمية مسارا ينتقل بالحياة الإنسانية بكل أبعادها من وضع قائم إلى وضع أفضل، إلا أن الإشكالية ظلت قائمة حول كيفية تصنيف الدول والمجتمعات إلى دول متخلفة وأخرى متقدمة ،دول نامية وأخرى أكثر نموا ، و بصيغة أخرى الآليات التي يمكن من خلالها قياس درجة التخلف و التنمية لدى الأمم .

فهل يمكن اعتبار معدل النمو المرتفع مؤشرا على التنمية دون شرط الاستمرارية في وتيرة هذا الارتفاع ؟ وهل يعتبر توظيفا مؤشرات ذات دلالات محددة كالناتج القومي أو متوسط دخل الفرد، كافيا لتصنيف المجتمعات حسب معيار التنمية ؟ فالواقع يثبت عكس ذلك، إذ أن الدول المصدرة للنفط ليست دولا متقدمة بالضرورة، كما أن تجربة باكستان و ارتفاع نسبة النمو فيها

[1]- - مدحت القرشي، المرجع السابق الذكر، ص142.

إلى أكثر من6 % لم يغير من واقع فقر الجماهير و سوء التغذية و ضعف التغطية الصحية وانتشار الأمية.[1]

وكان من الطبيعي أن يرافق التطور في مفهوم التنمية تطورا في مؤشرات قياسها،فقد تطورت المقاييس المعتمدة في العقود الأخيرة وهو ما نحاول التطرق إليه من خلال هذا المطلب للوقوف على المؤشرات الحديثة في المتبعة في الحكم على الدول من حيث مدى الأخذ بأسباب التنمية و العمل على تحقيق أهدافها .

أولا:المقاييس التقليدية للتنمية :

يقوم المقياس التقليدي على متغيرين أساسيين لتحديد مؤشرات التنمية وهما: الناتج القومي الإجمالي، والناتج المحلي الإجمالي. ومن أكثر المؤشرات استعمالا في المنظور التقليدي لقياس التنمية نجد، متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، و معدل النمو السنوي في الناتج القومي الإجمالي ثم معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.غير أن الدراسات قد أثبتت قصور الاتجاه التقليدي في قياس التنمية وقد جاءت الانتقادات من زوايا متعددة نوجزها في ما يلي :

- إن اعتماد الناتج القومي الإجمالي، والمؤشرات التابعة له وخاصة معدل النمو يمكننا من قياس الزيادة في الناتج دون التحقق من كونها ناتجة عن زيادة حقيقية و مستمرة في قدرة المجتمع على الإنتاج ، فقد تكون هذه الزيادة ناتجة عن تقلبات عارضة في التجارة الدولية أو اكتشافات جديدة بترولية كما هو الحال في الدول النفطية دون أن تعكس تغير حقيقي في الفرص المتاحة إمام الإفراد من اجل تحسين مستواهم

- كما أن الرفاهية الاجتماعية لا تعتمد على حجم الناتج القومي الإجمالي فحسب، بل تعتمد أيضا على محتوى هذا الناتج وعلى توزيعه على الفئات الاجتماعية المختلفة، و من جهة ثانية فإن رفاهية الفرد لا تتحدد بالدخل فقط و لكن تتعدى ذلك إلى طريقة استخدام هذا الدخل .

---

[1]-أسامة عبد الرحمان، "البيروقراطية النقطية و معضلة التنمية"، عالم المعرفة، العدد 57، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص14-16، نقلا عن فضل الله علي فضل الله، إدارة التنمية، الإمارات: صوت الخليج، 1981.

- بالإضافة إلى الاعتماد على التقدير الجزافي عند مقارنة نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في دول مختلفة، نتيجة لصعوبة تحديد مستوى الدخل، الذي يمكن من خلاله الفصل بين التخلف والتقدم بشكل قاطع.وقد استطاع مشروع بحثي مشترك بين هيئة الأمم المتحدة و جامعة بنسلفانيا في أواخر الثمانينات، التوصل إلى إيجاد طريقة ناجعة لمقارنة بين متوسط الدخل بين الدول بالاعتماد على فوارق الأسعار في قياس القوة الشرائية للدخل.[1]

وقد جرت محاولات عديدة لإنقاذ المقياس التقليدي الذي يقوم على فكرة الناتج القومي الإجمالي كوسيلة لتصنيف الدول وفق معيار التنمية، وقد جاءت هذه المحاولات من منطلقات متشعبة كالسعي إلى تصحيح معدل النمو التقليدي من الزاوية التوزيعية، ثم معدل نمو الرفاه الاجتماعي بالتركيز على الزيادة في الرفاهية وليس الرفاهية في حد ذاتها، كما انه من الصعب جدا التوصل إلى مقياس دقيق يقيس الرفاهية بشكل مباشر، وذلك نظرا لتنوع جوانب هذه الأخيرة وعدم إمكانية قياس كل هذه الجوانب بمعيار مادي. ونتيجة قصور الاتجاه التقليدي والتطور الحاصل في مفهوم التنمية، سوف نعتمد في التطرق إلى قياس التنمية على مؤشرات قياس التنمية البشرية على أساس أنها الأكثر استعمالا في تصنيف الدول سواء من قبل الهيئات الدولية،بدءا بمنظمة الأمم المتحدة من خلال برنامجها الإنمائي و التقارير السنوية الصادرة عنها، أو من قبل الهيئات و معاهد الدراسات مختصة.

لقد صدرت حتى الآن مجموعة من تقارير التنمية البشرية عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية وقد شملت هذه التقارير مجموعة صيغ مختلفة لقياس التنمية البشرية، تعرضت للكثير من الانتقادات أنتجت تعديلات جوهرية، تباينت بين المؤشرات الجزئية لقياس التنمية البشرية ومحاولة إيجاد مؤشر مركب وعملي لقياس التنمية البشرية خلال مدة زمنية معينة.

ثانيا: دليل التنمية البشرية :

جاء في التقرير الوطني حول التنمية البشرية في الجزائر لسنة 2006 أن دليل التنمية البشرية يقوم على ثلاث أبعاد قابلة للقياس وهي: أن يتمكن الإنسان من العيش حياة طويلة وصحية ،وهي تشكل مقياس لمتوسط العمر المتوقع ،وأن يكون متعلما وتقاس من خلال المسجلين في

[1]- إبراهيم العيسوي ، المرجع السابق الذكر ، ص101-103

التعليم ثم الذين يعرفون القراءة و الكتابة ،أما البعد الثالث فهو المستوى المعيشي المحترم و يقاس من خلال مستوى الدخل.[1]

وتعبر الأبعاد الثلاثة لدليل التنمية البشرية عن مجموعة من القدرات ، فطول الأجل يعبر عن القدرة على العيش حياة طويلة وبصحة جيدة ، و التحصيل العلمي يعبر عن القدرة على اكتساب المعارف ، أما مستوى الدخل فيعبر عن القدرة على النشاط المادي والاجتماعي والمشاركة في الحياة داخل المجتمع منتجا و مستهلكا.

و بالتالي فإن دليل التنمية البشرية بكونه مقياسا جديدا لتقييم أداء الدول اجتماعيا واقتصاديا ، لا يقتصر على النمو الاقتصادي أو مستوى دخل الفرد بل يعبر عن كل ما تم تحقيقه من تقدم لتحسين حياة الناس عن طريق المزج بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، إلا انه من الواضح انه يرتب الدول بالنسبة لبعضها البعض وذلك تبعا للأشواط التي تكون قد قطعتها هذه الدول من أدنى مستويات الانجاز في وقت معين والمستوى الأعلى الذي يجب أن تبلغه لكل من المؤشرات الثلاثة،و بالتالي فهو لا يقيس المستويات المطلقة للتنمية بقدر ما يقيس المستويات النسبية ويتم تصنيف الدول حسب دليل التنمية البشرية إلى ثلاث مستويات :

المستوى الأول : تنمية بشرية مرتفعة يكون دليل التنمية البشرية فيها 0،800اواكثر.
المستوى الثـــاني: تنمية بشرية متوسطة دليل التنمية البشرية بين0،500و0،799.
المستوى الثالث: تنمية بشرية منخفضة يكون الدليل أقل من 0،500.[2]

لقد حظي دليل التنمية البشرية الذي جاءت به تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، باهتمام أكاديمي و إعلامي ، لكن ذلك لم يمنع تعرضه للكثير من الانتقادات خاصة تلك الصادرة عن البلدان النامية التي تعتبره قائما على قيم غربية و مبني انطلاقا من مستوى الدول المتقدمة و بالتالي نسبية قياس التنمية – تصنيف الدول تبعا لبعضها البعض- ، أما الانتقادات الخاصة بالمؤشرات في حد ذاتها فيمكن تلخيصها في ما يلي:

---

[1] - Rapport National sur le developpement humain,2006 publié sur internet :
http://planipolis.iiep.unesco.org/upload/Algeria/Algeria%20HDR.pdf تاريخ التصفح 2011/01/15

[2] - تقرير التنمية البشرية 2008/2007 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منشور على موقع:
hdr.undp.org/en/media/HDR_20072008_AR_complete.pdf تاريخ التصفح 2010/12/12

1- مؤشر طول الحياة ينصرف إلى قياس الحياة الطويلة مع خلوها من الأمراض أي الحياة الصحية اللائقة بحياة البشر، ولكن يتغاضى عن المعوقات الأخرى المعنوية التي تتأثر بها حياة البشر الطويلة كالحريات وحقوق الإنسان،وان كان هذا المؤشر ينصرف حقيقة للإشارة إلى العديد من مظاهر التنمية .

2- مؤشر المعرفة لا يعبر بقدر كبير عن المعارف العلمية والتقنية والمهنية لكونه يعتمد على قياس معدلات الأمية ونسب الالتحاق بالسنوات التعليمية ، فانخفاض نسبة الأمية ليست دائما دليلا على مجتمع المعرفة ، ومن جهة ثانية إن مؤشر المعرفة لايعكس ارتباط ما يتعلمه الفرد بحاجته المجتمعية،كما إن ضمان قدر كبير من المعرفة مرهون بمدى تجديد هذه المعارف سواء العلمية منها أو التقنية خاصة في ظل ثورة المعلومات.[1]

3- أما مؤشر الدخل ، فإنه من الصعوبة بمكان تحديد العوامل الحقيقية لارتفاع الدخل المحلي أو الدخل الفردي ، فقد يكون نتيجة تحويلات خارجية أو نتيجة لاستتراف الموارد الطبيعية كما هو الحال في الدول النفطية ،بدل الاهتمام بالأصول المادية الإنتاجية الأخرى وتوزيعها.[2]

وأمام هذه الانتقادات الموجهة إلى دليل التنمية البشرية و مؤشرات التنمية البشرية جاء المدخل الكلي للبنك الدولي أو ما يسمى بالإطار الشامل للتنمية الذي يجمع بين الجوانب الاقتصادية والجهة ، و الجوانب المؤسسية و الاجتماعية من جهة أخرى، في محاولة لرصد التطور في هذه المجالات على مستوى الإطراف الفاعلة في مجال التنمية و المتمثلة في : الحكومة،القطاع الخاص،المجتمع المدني ،المؤسسات، وذلك من خلال الوقوف على التطورات في المجالات التالية:

- الحكم الراشد، يتعلق بدرجة نزاهة و نظافة الحكم، ومدى التزام القيادة بهذه النزاهة،وآليات المحاسبة و المشاركة، وكذا المستوى التعليمي و التنظيمي للحكومة.

-النظام القانوني و القضائي الجيد، ويدخل في هذا المجال توفير تشريعات فعالة لعلاقات العمل والمعاملات التجارية، وكذا كل ما من شأنه توفير الحماية والأمان للممتلكات و الأفراد.

---

[1]- محمد عدنان وديع ،" **قياس التنمية و مؤشراتها** "، مقال منشور على شبكة الانترنت موقع :
http://www.4geography.com/vb/showthread.php?t=9145

[2]- نفس المرجع.

-التعليم و المعرفة

-الصحة و السكان.

-الطرق و النقل و المواصلات

-قضايا البيئة و الثقافة.

-استراتيجيات التنمية الريفية و الحضرية و القطاع الخاص.[1]

المبحث الثاني:مفهوم هجرة الكفاءات والاتجاهات المفسرة لها

تثير الإحصائيات حول الهجرة بمختلف أشكالها، مسألة التحديات و الفرص التي تفرض نفسها على دول المنشأ و الدول المستقبلة على حد سواء، فقد بلغ عدد المهاجرين الدوليين191 مليون سنة2005، وقد سجلت أعلى نسبة منها بالدول ذات الدخل المرتفع ما بين سنـــتي 1990-2005 ، وقد شكل المهاجرون من ذوي التعليم العالي ما يقارب نصف الزيادة في عدد المهاجرين على المستوى الدولي، فعلى سبيل المثال ما بين كل 10 مهاجرين من ذوي الكفاءات الذين كانوا يعيشون في بلدان منظمة التعاون و التنمية عام 2000، كان أصل 06 منهم من البلدان النامية، وهو ما يبين بوضوح اتجاه هذه الظاهرة في إطارها الجغرافي من الدول النامية إلى البلدان المتقدمة، أو على الأقل الأكثر نموا.[2]

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى بعض التعاريف الواردة حول الظاهرة ومن ثم الوصول إلى إعطاء تعريف إجرائي شامل لهجرة الكفاءات ، ثم الوقوف على أهم الاتجاهات المفسرة للظاهرة .

المطلب الأول: التعريف بظاهرة هجرة الكفاءات و أنماطها

لازالت ظاهرة هجرة الكفاءات الوطنية تشكل هاجسا خطيرا، وإحدى أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية على العموم ودول منطقة المغرب العربي خصوصا لكونها تؤثر بشكل مباشر على عجلة التنمية في المنطقة ، وذلك لأن ما تسعى إليه المجتمعات عن طريق النشاط

---

[1]- إبراهيم العيسوي ، المرجع السابق الذكر ، ص136-37 .

[2]- إحصائيات منشورة بموقع الأمم المتحدة : http://huwu.org/ar/events/migrantsday/background.shtml
تاريخ التصفح : 2011/01/18.

التنموي إنما هو بالدرجة الأولى تطويرا نحو وضع أفضل و لن يتحقق ذلك إلا بتطوير الأفكار والمفاهيم وهو دور الكفاءات الوطنية باعتبارها النخبة من أهل العلم و العلماء .

ولا تعتبر هذه الظاهرة حديثة النشأة والتداول، بل تمتد عبر امتداد التاريخ البشري،حيث تشير الشواهد التاريخية أن بناء الحضارة الإنسانية عبر العصور و الأزمنة إنما كان نتيجة انتقال الكفاءات من منطقة إلى أخرى وهو ما يفسر أيضا انتقال العلوم المختلفة بين الأمم ،فقد تم العثور في مواقع أثرية بمدينة سوسة بشمال إفريقيا على نقوش عليها قائمة بأسماء العمال الأجانب المهرة الذين شيدوا قصر الملك داريوس الأول فترة 521-485 قبل الميلاد.

وكذلك قد هاجر علماء و كفاءات الحضارات القديمة من منطقة نهر النيل و ما بين النهرين بعد قساوة الظروف الداخلية لبلدانهم ، و إيجادهم لمناطق أخري أكثر أمنا و استقرارا وترحيبا بجهودهم و إنتاجهم الفكري ، و هي العوامل نفسها التي دفعت الفلاسفة و علماء الجزر اليونانية للانتقال إلى أثينا عدة قرون قبل الميلاد وهجرة العلماء الإغريق إلى الإسكندرية تجنبا للاضطهاد فكانت بحق سببا في إقامة مركز حضاري جديد يضاهي في مكانته مركز أثينا .[1]

فالحضارة العربية الإسلامية كانت أيضا محل استقطاب للكفاءات الأجنبية من غير العرب كالإغريق والرومان، خصوصا العلماء المسلمين من بلاد فارس و آسيا الوسطى من اجل طلب العلم من المدارس التي كانت مشهورة آنذاك في بلاد الشام خاصة في العراق كالمدرسة المستنصرية التي قصدها بعض أبرز علماء المسلمين كالفارابي و ابن سينا والرازي و ابن الهيثم والبيروني .[2]

كما أن الاضطهاد و سوء المعاملة التي كان يتعرض لها العلماء و المفكرين في أوروبا خلال العصور الوسطى أدت إلى هجرتهم إلى غيرها من المناطق التي يجدون فيها التقدير والدعم من اجل السعي إلى بناء مجتمعات متحضرة وراقية . ثم إن انتقال الحضارة الإسلامية إلى

---

[1]- أنطونيوس كرم ،" العرب أمام تحديات التكنولوجيا "، عالم المعرفة ، العدد 59 ، يناير 1978

[2]- نوزاد عبد الرحمان الهيتي. المرجع السبق الذكر .

أوروبا،بمظاهرها المختلفة من الإنتاج فكري أو العمران و غيرهما ، إنما كان بدرجة كبيرة نتيجة انتقال الطلبة الأوروبيين إلى الجامعات الإسلامية في قرطبة و اشبيلية و غرناطة .[1]

كما أن الشمال الإفريقي كان أيضا قبلة للكفاءات القادمة من الأندلس من علماء في مختلف العلوم خاصة أثناء فترة التراعات بين أمراء الأقاليم الأندلسية ، حيث نذكر هنا -على سبيل المثال لا الحصر- مجموعة من العلماء و المفكرين في العلوم المختلفة الذين قدموا إلى منطقة بجاية للاستقرار بها منهم :أبو العباس بن عبد الجليل الأندلسي أديب و شاعر ،أبو الصلت بن عبد العزيز الاشبيلي الأندلسي 529ه –1134م عارف بالفلسفة و الرياضيات ،أبو الحسن موسى بن علي القرطبي 895 هـ 1205م عارف بالتاريخ ،أبو العباس احمد بن خالد المالقي660ه_1262م عالم في الطب و غيرهم من قوافل العلماء و أهل الفكر.[2]

أولا: تعريف الهجرة:

قبل التطرق إلى مفهوم هجرة الكفاءات رأينا انه من الضرورات المنهجية أن نتطرق بإيجاز إلى التعريف بظاهرة الهجرة عموما على أساس أن الأولى ما هي في الحقيقة إلا نوع خاص من أنواع الثانية .

التعريف اللغوي:

الهجرة من هجر، يهجر، هجرانا : صرمه وقطعه ، ضد وصله، تركه واعرض عنه.وهي الخروج من أرض إلى أخرى .[3]

تعريف اصطلاحي:

- هي انتقال الأفراد من وطنهم إلى بلد آخر بهدف الإقامة الدائمة فيه .[4]

---

[1]- أحمد شلبي ، موسوعة التاريخ الإسلامي ، الجزء 4، القاهرة : مكتبة النهضة العربية ، ط1995،10،ص 152.

[2]- عبد الله بن علي الزيداني وآخرون ، الأندلس قرون من التقلبات والعطاء ،ط1،الرياض:مكتبة الملك عبد العزيز العامة،1996، ص92-98.

[3]- لويس ،معلوف ، المنجد في اللغة و الأدب و لعلوم ،بيروت :المطبعة الكاثوليكية ، 1960 ، ص885

[4]_ أحمد زكي، بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت: مكتبة لبنان، 1986، ص130

- هي انتقال فرد أو مجموعة بشرية معينة من إطار جغرافي إلى آخر، و يشمل هذا الإطار بلدانهم الأصلية أو من قارة إلى أخرى .[1]
- تعني الهجرة عبور حدود وحدة سياسية أو إدارية لمدة معينة[2].

استنادا إلى كل ما سبق يمكن القول أن الهجرة تعني حركة الأشخاص فرديا كان أم جماعيا من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل سواء في المجال الاجتماعي أو الاقتصادي أوالد يني والسياسي.

ثانيا: تعريف هجرة الكفاءات:

تناولت الدراسات هذه الظاهرة منذ مطلع الستينيات للقرن الماضي بمسميات مختلفة منها:هجرة الأدمغة،استنـــزاف الكفاءات، هجرة الأدمغة، النقل المعاكس للتكنولوجيا " the reverse Transfer of technology" ، وقد ابتدعه البريطانيون للتعبير عن فقدانهم الكثير من المهندسين و العلماء والأطباء بسبب هجرتهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية فأطلقوا على هذه الظاهرة مصطلح "Brain Drain"[3] (Fuite des cerveaux)) أو" Brain Gain" (le gain des cerveaux) ففي فترة ما بين 1961-1972 فقدت دول الجنوب ما يقارب 300 ألف من العمال و الكفاءات المتخصصة باتجاه الشمال ، و في عام 1990 أحصت الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها قرابة 2,5 مليون من الكفاءات المهاجرة إليها قادمة من الدول النامية(باستثناء الطلبة منهم)،وفي مقارنة بين ما تفقده بعض الدول النامية من مخزون كفاءاتها خلال نفس السنة تشير الإحصائيات إلى ما لا يقل عن 15 % من أمريكا الوسطى ،6 % أفريقيا ، 03 % من أمريكا الجنوبية ثم 05 % من آسيا.[4]

---

[1]- فريدريك معتوق ، معجم العلوم الاجتماعية ، أكاديميا ، بيروت :لبنان ، ط1، 1993، ص 233-234.

[2]- بويل و آخرون ،" الهجرة الدولية عام 2000، المجلة الدولية لعلوم الاجتماعية ،القاهرة : مركز المطبوعات لليونسكو،العدد 169،سبتمبر 2000،ص32 .

[3] - الربيع محمد، هجرة الكفاءات العلمية، الكويت: جامعة الكويت، 1973، ص 11.

[4] - Frédéric Docquier & Hillel Rapport *Migration du travail qualifié et formation de capital humain dans les pays en développement :un modèle stylisé et une revue de la littérature récente, économie internationale 2005, p5-26.*

لقد تعددت التعريفات الخاصة بهذا المصطلح من قبل الهيئات العالمية و المختصين، بغية إعطاءه القدر الكافي من الوضوح، وفيما يلي بعض التعريفات الواردة في كثير من الدراسات:

- تعريف منظمة الأمم المتحدة للتربية و الثقافة و العلوم (اليونسكو) حيث تعتبر هجرة الكفاءات على أنها نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي غير انه يتميز بالتدفق باتجاه واحد من الدول الأكثر تقدما نحو الدول الأقل تقدما وهي ما يطلق عليها البعض النقل المباشر للتكنولوجيا وهي أيضا النقل المباشر لأحد عناصر الإنتاج والمتمثل في العنصر البشري .[1]
- كما يعرف إلياس زين هجرة الكفاءات "بأنها نزوح حملة الشهادات الجامعية العلمية والتقنية والفنية ،كالأطباء والعلماء والمهندسين والتكنولوجيين والباحثين والممرضات و الاختصاصيات وكذا الاختصاصيين في علوم الاقتصاد و الرياضيات والاجتماع وعلم النفس والتربية والتعليم والآداب والفنون و الزراعة و الكيمياء والجيولوجيا ، ويمكن أن يشمل هذا التحديد الفنانين والشعراء و الكتاب والمؤرخين والسياسيين والمحامين و أصحاب المهارات و المواهب و المخترعين وشتى الميادين الأخرى ، أي أصحاب الكفاءات و المهارات الجامعية العلمية و التقنية ".[2]
- و في تعريف آخر يقصد بهجرة الكفاءات :" سفر أو نزوح أو هجرة الرجال و النساء المؤهلين تأهيلا جامعيا سواء في داخل البلاد أو خارجها بمحض إرادتهم أو طلبوا أو قصدوا ذلك طلبا للعمل و الاستيطان أو الدراسة وعدم عودتهم بعد إتمام الدراسة .[3]

- كما تعتبر منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية*(OCDE) هجرة الكفاءات ظاهرة تشمل أيضا خريجي الجامعات و الكليات الذين يذهبون إلى الخارج لفترة محددة من الزمن للدراسة و التخصص و كذا الزائرين الذين يمددون فترة زيارتهم و إقامتهم بالخارج.

---

[1]- خوري، عصام، هجرة الكفاءات العلمية العربية مع إشارة للجمهورية العربية السورية، دراسة بحثية عن مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، دمشق، سوريا.2008.

[2]- إلياس زين ، هجرة الأدمغة العربية ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 1972،ص 13.

[3]- بهاء الدين أحمد، "المثقفون و السلطة في عالمنا العربي"، مجلة العربي، الكويت، أكتوبر 1999.

*-منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE : هي منظمة دولية مكونة من مجموعه من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر. نشأت في سنة 1948 عن منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (OEEC)،للمساعدة على إدارة خطة مارشال لإعادة 'عمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وبعد فترة تم توسيعها لتشمل عضويتها بلدان غير أوروبيه، ،وفي عام 1960 تم إصلاحها لكي تكون منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الدول الأعضاء هي :ألمانيا ، استراليا،النمسا،بلجيكا ،كندا،كوريا، الدنمرك ، الولايات المتحدة الأمريكية ،فنلندا ،فرنسا ،اليونان ، ايرلندا ، اسلاندا ،ايطاليا، اليابان،ليكسنبورغ،المكسيك،النرويج،المكسيك،النرويج ،البرتغال، اسبانيا،

- و يعرفها الأستاذ عبد اللاوي حسين على أنها هجرة الأشخاص الذين تلقوا تكوينا عاليا،جامعيا أو ما يعادله سواء كان هذا التكوين قبل أو بعد الهجرة. [1]".

و يرى" جاك غيار" (JACQUES GAILLARD) أن مصطلح هجرة الكفاءات يستعمل للتعبير عن هجرة الأشخاص المؤهلين من دولهم الأصلية نحو دول الاستقبال(هجرة الكفاءات الخارجية) وللتعبير أيضا عن هجرة الأشخاص العلميين و التقنيين نحو قطاعات غير علمية داخل نفس الدولة (الهجرة الداخلية للكفاءات). [2]

التعريف الإجرائي:

انطلاق من التعريفات السابقة يمكن أن نعرف هجرة الكفاءات الوطنية على أنها انتقال الأفراد أصحاب الكفاءات والمهارات العلمية و التقنية ومن دولهم الأصلية، وبإرادتهم الكاملة ،والمؤهلين تأهيلا جامعيا في مختلف الاختصاصات العلمية و الفكرية ، أو الراغبين في مواصلة دراستهم سواء كان هذا الانتقال من اجل الإقامة الدائمة في دولة أخرى أو بصفة مؤقتة،بالإضافة إلى العمالة الماهرة و التقنيين العاملين في القطاعات الإنتاجية و غير الإنتاجية.

ثالثا: أنماط هجرة الكفاءات :

و يمكن التميز بين نمطين أساسيين لهجرة الكفاءات الوطنية و ذلك حسب المتغير الجغرافي وهما:

الهجرة الخارجية للكفاءات: تشمل انتقال الكفاءات خارج الحدود الجغرافية لبلدانهم لأصلية وهو النمط الأكثر شيوعا بين الدول وتنقسم بدورها إلى فئتين :

*- النمط التبادلي الكفاءات:يتمثل في تبادل الأفراد ذوي المهارات و الكفاءات ما بين الدول،وعادة ما تكون هذا النوع من التبادل بين الدول المتقدمة قصد التكامل المعرفي من جهة ثم العمل المشترك في مشاريع بحثية تحقيقا للمصلحة المشتركة في المجال المعرفي و المعلوماتي و ،غير

=السويد،سويسرا، المملكة المتحدة، تركيا،نيوزيلندا، جمهورية التشيك، كوريا الجنوبية ،المجر بولندا، سلوفاكيا.من اجل الاطلاع أكثر على نشاطات المنظمة ارجع إلى موقع :http://www.oecd.org/homel

[1] - Abdellaoui Hocine, « Les dimensions sociopolitiques de la migration hautement qualifiée en Algérie », série CARIM AS, n° :24 /2010, Robert Schuman center for Advanced studies .2010.

[2] -JACQUES GAILLARD ,coopérations scientifiques internationales , volume 7,l'institut française de recherche scientifique et de developpement en coopération , Paris 1996

أن هذا النمط من التبادل للكفاءات لا يقتضي الإقامة الدائمة بالبلد المستقبل بل يكون محدد بمدة التكامل و البحث وفقا للاتفاقيات بين الدول المصدرة و المستقبلة.

*-النمط الاستنـــزافي للكفاءات : وهو النوع السائد بين دول النامية و الدول المتقدمة ، حيث تأخذ الهجرة بهذا المفهوم اتجاه واحد من المناطق الأقل نموا و الأكثر فقرا إلى نظيرتها من الدول الأكثر نموا و تقدما ، و منه تكون المنفعة القصوى لصالح هذه الأخيرة.[1] حيث قام "لورنت كاروي"(Laurent Carroué) بتسميتها بالجغرافيا العالمية للأدمغة التي أصبحت في نظره موجهة و غير متكافئة التوزيع لصالح الدول المتقدمة بالدرجة الأولى : من بين150مليون من يتلقون أجورهم مقابل نشاطهم في مجال البحث العلمي و التكنولوجي عبر العالم، نجد 90% منهم يقطنون الدول الأكثر تقدما، ويستقر منهم 20% في الولايات المتحدة و كندا[2] . ويمكن في هذا المجال تحديد ثلاث قطاعات تعاني أساسا من الاستنزاف وهي :

1- البحث العلمي: وتشمل الطلبة و الباحثين من ذوي الشهادات العالية (دكتوراه وماجستير) حيث يظهر من تقرير اليونسكو1990 أن أكثر من 50% من الباحثين من دول الجنوب يشتغلون في الولايات المتحدة ، أوروبا و اليابان،وهو العامل الذي يزيد من تمركز المعرفة والإنتاج العلمي شمالا.كما أن سويسرا لوحدها تستقطب83،22% من الطلبة الأجانب(سنة 2006-2007) بينما تنفرد الولايات المتحدة بنسبة 21,6% خلال نفس السنة.[3]

2- التعليم: حيث يسعى الكثير من الطلبة إلى إتمام مشوارهم العلمي بدول الشمال سواء من اجل تنمية كفاءاتهم في اختصاص معين أو سعيا وراء الشهادات العالية ، و غالبا ما تكون نحو الدول التي تمثل مستعمرات سابقة لدولهم و ذلك لقابلية الاندماج اللغوي والثقافي .

3- الصحة : إن هجرة الأطباء و الكفاءات المتخصصة في هذا المجال يعد ملفتا للانتباه،حيث تفيد التقارير أن 60% من الأطباء المكونين محليا في إفريقيا قد غادروا باتجاه دول الشمال خلال

---

[1]- نوزاد عبد الرحمان الهيتي ، المرجع السابق الذكر.

[2] -Carroué Laurent, ***Géographie de la mondialisation***, Armand Colin, Paris, 2002, 52-53.

[3] -Marie-Claire Caloz-Tschopp, Diasporas scientifique, migration, développement ,À la lumière de la philosophie et de la théorie politique ,publié au site internet : ttp://cooperation.epfl.ch/files/content/sites/cooperation/files/shared/diaspora/Caloz-Tschopp,%20Diasporas%20scientifiques,%20migration,%20developpement.pdf (18/02/2011)

الثمانينيات، وهو ما يجعل توزيع عدد الأطباء بالنسبة للكثافة السكانية منخفض جدا (طبيب لكل 25000ساكن).[1]

ب- الزيف الداخلي للكفاءات: يتعلق هذا النمط بمحدودية نشاط الكفاءات داخل أوطانهم ،نتيجة ميلهم إلى اقتصار أبحاثهم على المعرفة في حد ذاتها دون أن تتعدى ذلك إلى تنمية مجتمعاتهم ،وقد يكون الهدف من نشاطهم الحصول على امتيازات شخصية محدودة أو نتيجة لتهمشيهم من طرف الأنظمة القائمة و بالتالي عزلتهم و ابتعادهم عن ميدان البحث العلمي.

المطلب الثاني: الاتجاهات المفسرة لهجرة الكفاءات

على الرغم من كون المهتمين بالبحث في مجال الهجرة الدولية عموما ،و هجرة الكفاءات على وجه التحديد يعترفون بعدم التوصل إلى بلورة نموذج نظري للظاهرة حيث يعتبر "تابينوس" (Tapinos) أن موضوع الهجرة لم يؤخذ بعين الاعتبار عند إعداد النظريات الاقتصادية ، لأنه أصلا لم توجد نظريات للهجرة .و يذهب "وود" (Wood) إلى انه ما زال هناك قصور في الإطار المفاهيمي المناسب لدراسة حراك السكان. ومن جهة ثانية أكد "تودارو"(Todaro) إلى أن أدبيات الهجرة الدولية عموما تفتقر إلى النماذج النظرية المعنية بتحليل أسباب الهجرة وانعكاساتها.[2]

غير أن ذلك لا ينفي وجود محاولات تفسيرية من أجل الوصول إلى إقترابات تمكننا من تفسير علمي لظاهرة هجرة الكفاءات الوطنية ،في هذا الإطار وطبقا لدوافع وأسباب ظاهرة هجرة الكفاءات، يمكن تمييز ثلاث اتجاهات لمحاولة تفسير الظاهرة وهما:

أولا: الاتجاه الفردي :(individualist)

تعتبر الظاهرة فردية بالأساس ، فهي تنظر إلى هجرة الكفاءات على أنها سعي لتلبية مطالب شخصية لأفراد متميزين، قد تكون هذه المطالب مادية بالدرجة الأولى أو فكرية ،كالعيش في

---

[1]- Cherin, cheri, Mobilisation des Diasporas Qualifiées Au profit du développement de leur pays d'origine, étude diagnostique, octobre 2005

[2]- ارجع إلى : عمار جفال ، الهجرة الشرعية للعمالة العادية ، ورقة مقدمة إلى ندوة الهجرة العربية الإفريقية إلى الخارج : مشكلات و حلول ،من تنظيم جامعة الدول العربية ، 17-18 نوفمبر 2008.

محيط يوفر لهم حرية الإبداع والتفكير . وتستمد بذلك هذه المدرسة مبادئها من الاتجاه الاقتصادي النيوكلاسيكي ووعليه فإن العوامل المؤدية إلى هجرة الكفاءات حسب هذه المدرسة تتلخص فيما يلي :

- اقتصادية تتمثل في انخفاض مستوى الدخل و بالتالي تدني مستوى المعيشة .
- انعدام الحرية الفكرية و حرية الرأي في مجتمعاتهم الأصلية .
- تفاقم معوقات البحث العلمي ، بدءا بعدم جدوى منظومة البحث العلمي ووصولا إلى هشاشة البنى المؤسسية للبحث .[1]

غير أن الدراسات التي تدخل ضمن الاتجاه الفردي للهجرة لا تذهب بعيدا في تأييد هذه الأسباب ، فانخفاض مستوى الدخل الفردي لا تعتبره محدد أساس لتفسير لجوء الكفاءات الوطنية إلى الهجرة ، في دراسة ميدانية تمت تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة للبحث و التدريب في عدد من الدول المصدرة و المستقبلة للكفاءات ، يظهر أن في الكثير من الحالات يكون معدل الدخل الفردي في البلد المستقبل أقل منه في البلد الأصل ، كما أن البلدان ذات الدخل المرتفع لا تخلو هي أيضا من وجود ظاهرة هجرة كفاءاتها و إن كانت بحجم
أقل حدة منه في نظيرتها ذات الدخل الفردي المنخفض.لذلك يضيف أنصار هذه المدرسة محددا ثانويا مسببا لهذه الظاهرة ، متمثلا في مدى تماسك العلاقات الاجتماعية داخل البلد الأصل،ودرجة الانتماء لحضارته حيث أن العلاقة عكسية بين هذا العامل و ظاهرة هجرة الكفاءات، أي كلما زادت درجة التماسك الاجتماعي والانتماء الحضاري القوي للأفراد أصحاب الكفاءة لبلد الأصل كانت نسبة الهجرة بالنسبة لهذه الفئة أقل و العكس صحيح.[2]

1- Nil Demet Gungor, Brain drain from turkey:an empirical investigation of the determinants of skilled migration and student non-return , in partial ufillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy in the deprtment of economics, the graduate school of social sciences of middle east technical university, december 2003.

[2]- نادر فرجاني، " هجرة الكفاءات من الوطن العربي في منظور إستراتيجية لتطوير التعليم العالي"، مقال منشور على موقع *www.4geography.com/vb/t491.htm*: تاريخ التصفح 2010/12/20

ثانيا: الاتجاه العالمي لهجرة الكفاءات (Internationalistes):

تنظر إلى الظاهرة في بعدها الدولي ، و تعتبرها عادية في الاقتصاد الليبرالي و تحكمها متطلبات السوق العالمية ، فالكفاءات المختلفة تتجه إلى البيئة التي توفر لهم مكانة معتبرة مقابل ضمان حد أقصى لإنتاجهم الفكري ، و بالتالي تفسيرها يستمد مسلماته من عمق الاقتصاد السياسي بالأساس من جوهر النظام الاقتصادي العالمي ، حيث يذهب مؤيدو هذه المدرسة إلى اعتبار السبب الرئيسي لهجرة الكفاءات هو علاقة التبعية و التخلف في مختلف المجالات التي تربط دول العالم الثالث بدول مركز النظام الرأسمالي العالمي.[1]

يقوم هذا الاتجاه على ثلاث افتراضات أساسية :

الأول يتمثل في التوسع الحاصل في سوق الكفاءات المحلي للبلدان الأصلية إلى سوق دولية للكفاءات واعتبارها كامتداد طبيعي للأولى بما تحمله من مزايا فردية ضخمة ، أما الافتراض الثاني فيتعلق بالخلفيات السائدة في طبيعة المنافسة الفردية المبنية في أساسها على الإطار الرأسمالي لدى الأفراد في الدول النامية ، و التي تتلخص في السعي وراء الحصول على أعلى قدر من الرفاه المادي الفردي دون الاهتمام بالرفاه المجتمعي.و أخيرا كون الكفاءات المتخرجة من المنظومة التعليمية سواء على مستوى التعليم العالي أو باقي مستويات التعليم في البلدان النامية ، تتناسب مع احتياجات سوق العمل الدولي أكثر من مناسبتها للأسواق الداخلية للبلدان الأصلية لهذه الكفاءات ، و هي في الحقيقة نتيجة حتمية للتقليد الحاصل في انساق التعليم العالي للدول المتقدمة سواء عن طريق البعثات التكوينية إلى الخارج أو عن طريق استيراد البرامج و المناهج .[2]

ثالثا: الاتجـــاه الوطني:(Les nationalistes):

ينطلق هذا الاتجاه الأولى من اعتبار الاقتصاد العالمي لا يسمح بتوزيع عادل للكفاءات،وانتقالهم في اتجاه واحد نحو الشمال يشكل أكبر ضرر بدول الجنوب، وأن حركة هجرة الكفاءات الوطنية

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- - نادر فرجاني، المرجع السابق الذكر.

ليست حركة عفوية ناتجة فقط عن الرغبة الفردية لهذه الكوادر ولكنها مفتعلة عن طريق سياسات الهجرة التي تنتهجها الدول المتقدمة لجلب الكفاءات الجاهزة من الدول النامية.[1]

غير أن أغلب الدراسات حول هجرة الكفاءات تذهب إلى الجمع بين الاتجـــــــاهين الأخـــيرين (الاتجاه العالمي و الاتجاه الوطني)، نظرا لكون الظاهرة تستجيب في نفس الوقت إلى متطلبات السوق العالمية والعوامل الطاردة و الجاذبة المؤثرة سواء من قبل الدول المصدرة أو المستقبلة للكفاءات على حد سواء.

المطلب الثالث: أسباب ظاهرة هجرة الكفاءات

تتعدد أسباب الظاهرة بتعدد الأقطار و الأنظمة ، وعليه فإن ما نسعى إليه من خلال هذا المطلب هو الوقوف على العوامل المشتركة بين هذه الدول، و التي أفرزت بشكل أو بآخر تخلي كفاءاتها عن أوطانهم ،كما أن الفهم الجيد و التحليل المعمق لهذه الظاهرة يستدعي منا البحث عن دوافعها و أسبابها ، حيث يذهب الكثير من الباحثين إلى اعتماد معيار مسؤولية الدول المصدرة و الدول المستقبلة لهذه الكفاءات فيصنفونها إلى العوامل الطاردة و العوامل المستقطبة للكفاءات.

أولا: العوامل الطاردة للكفاءات: (العوامل الداخلية):

تشير العوامل الطاردة إلى مجموعة الأسباب و المعوقات التي تؤثر سلبا على عملية التطور الفكري و العلمي في المجتمع ،مما يدفع فئة العلماء و أهل الفكر إلى تبني قرار الهجرة،والانتقال إلى المكان الذي يضمن لهم القدر الكافي من عوامل الاستقرار والمحفزات التي تجعل منهم أداة فعالة للنهوض بعملية التنمية في المجتمع ، وقد تكون هذه العوامل سياسية و اقتصادية ، اجتماعية و تقنية أو تربوية .

ـــ العوامل السياسية:

تعاني دول الجنوب على العموم من الخلفية الاستعمارية ، ففي إفريقيا مثلا 80% من الدول لم تتحصل على استقلالها إلا حديثا:سنة960 نيجيريا، بنين، تشاد،السنغال والغابون،الكاميرون ،مالي ، سيراليون ... وفي سنة 1961 استقلت جنوب إفريقيا، ثم

---

1 - Anne Marie Guillard, Jaques Guillard, Fuite des cerveaux, circulation des compétences et développement En Afrique :un défi global , http://horizon.documentation.ird.fr/exl-doc/pleins_textes/divers09-03/010038540.pdf, date de consultation 16 /02/2011

سنة1962الجزائر ، رواندا وأوغندا و بوراندي ،ثم1963 كينيا وفي1964 مالاوي...هذا الوضع خلق كيانات ضعيفة في كل المستويات و تدني في مستوى معيشة أفرادها مما دفع الكثير من الكفاءات المتكونة أثناء فترة الاستعمار إلى الاستقرار بالدول التي كانت تفرض هيمنتها على أوطانهم الأصلية كامتداد لنشاطهم أثناء فترة الاستعمار[1].

و لم تتطور هذه الدول كثيرا على المستوى السياسي، إذ ما تزال شعوب معظمها تعاني في مجال الحقوق و الحريات، ومنها حرية البحث العلمي التي هي حق متصل اتصالا مباشرا بحرية التفكير، فالمعتاد عن الأنظمة السياسية في هذه دول فرض قيود مختلفة على البحوث العلمية مما يؤدي بالكم الهائل من العلماء و الباحثين إلى التردد في دراسة بعض الظواهر التي قد يكون لها ارتباط باتجاهات مخالفة لطموحات المؤسسة الحاكمة، بالإضافة إلى تهميش هذه الكفاءات والحد من طموحاتها ، مع انعدام سياسة الحوافز المشجعة للإنتاج العلمي،كما أن الصراعات والاضطرابات السياسية و غياب امن الإنسان، وصعوبة المشاركة في الحياة السياسية كلها عوامل مغذية إن لم تكن أساسية لتفاقم ظاهرة هجرة الكفاءات الوطنية .[2] دون إهمال الهجرة في إطار اللجوء ،حيث تشير الإحصائيات إلى انه من بين 6.6 مليون مهاجر من أفريقيا يوجد 3.3 مليون من الذين يأخذون صفة اللاجئ وعموما يمكن إضافة الأسباب السياسية التالية:

- انتشار ظاهرة الفساد السياسي.
- الممارسات البيروقراطية.
- الديكتاتورية والنزاعات الاثنية وعدم الاستقرار السياسي، فبعد نصف أكثر من قرن من استقلالها ما تزال 70% من الدول الإفريقية تستعمل القوة من اجل الحفاظ على أنظمتها السياسية ، هذا المنطق خلق جو من التوتر و النزاعات السياسية في الكثير من هذه الدول المستقلة بنسبة 80 % .[3]

---

1 - Elie Mambou, la diaspora africaine aux états -unis de 1960 à nos jours : intégration et/ ou assimilation ? thèse pour obtenir le grade de doctorat , université françois-rabelais – tours, 2008.p42.

2- عبد الناصراحمدعبد السلام البدراني،هجرة الكفاءات العربية الأسباب و النتائج(العراق نموذجا)،رسالة ماجستير غير منشورة،الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنكمارك، كلية الإدارة و الاقتصاد، قسم الاقتصاد،2009، ص83-84.

3 -Elie MAMBOU، op.Cit. , p 51-52

ـــ العوامل الاقتصادية و الاجتماعية:

يعتبر الكثير من الباحثين في مجال الهجرة الدولية أن الثلاثية المتكونة من: البطالة ،الفقر و البحث عن مستوى معيشي أفضل ،تعتبر من أهم العوامل الدافعة إلى تنامي هذه الظاهرة،ففي إفريقيا -على سبيل المثال لا الحصر- نجد 38% من أعداد المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال العشرية الأخيرة تعتبرون أن الأسباب السابقة الذكر هي الدافع الأساسي لمغادرة لأوطانهم .[1]

فمشكلة البطالة هي من اخطر المشكلات التي تواجه الشعوب في الدول النامية والدول العربية على الخصوص، إذ تمتص أعلى معدلات البطالة في العالم خاصة بين خريجي المعاهد و الجامعات ، وحسب تقرير لمجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية،صدر عام 2004، قدّرت نسبة البطالة في الدول العربية ما بين 15 و20%. وكان تقرير منظمة العمل الدولية قد ذكر في عام 2003، أن متوسط نسبة البطالة في العالم وصل إلى 6.2% ،بينما بلغت النسبة في العالم العربي في العام نفسه 12,2%. وتتزايد سنويا بمعدل 3%. وتنبأ التقرير بأن يصل عدد العاطلين في البلاد العربية عام 2010 إلى 25 مليون عاطل. وما يجعل هذه القضية من أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات العربية، هو أن 60% تقريبا من سكانها هم دون سن الخامسة والعشرين، وتصف منظمة العمل العربية، في تقرير نشر في شهر مارس 2005، الوضع الحالي للبطالة في الدول العربية بـــ الأسوأ بين جميع مناطق العالم دون منازع وأنه في طريقه لتجاوز الخطوط الحمراء".[2]

كما أن انخفاض الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية و الأقل نموا مقارنة بنظيرتها من الدول المتقدمة ، الشيء الذي أدى إلى تنامي الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية ينتج عن دلك التباين في مستوى المعيشة ، و بالتالي سعي الكفاءات المتخصصة إلى الهجرة نحو المناطق الأكثر دخلا و التي توفر لهم العيش الكريم،ويظهر هذا التباين واضحا من خلال الجدول التالي الذي يعطي التطور في الناتج المحلي الإجمالي ما بين 2002 و 2007ومن خلاله الفارق بين الدول المتقدمة و النامية في العالم.

---

[1] - Elie MAMBOU .op.cit,p61.

[2]- عبد الناصر احمد عبد السلام البدراني ، "هجرة الكفاءات البشرية العربية "، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، ISSN: 1902-8458

جدول2: الناتج المحلي الإجمالي تخص المناطق من العالم (بمليارات الدولارات) [1]

	2002	2007
العالم	44 272.6	66 293.7
البلدان المتقدمة	29 341.1	38 557.1
البلدان النامية	16 364.4	26 810.1
أقل البلدان نمواً	567.1	926.4
أفريقيا	1 674.0	2 552.6
جنوب أفريقيا	323.8	467.8
بلدان أخرى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (باستثناء جنوب أفريقيا)	639.6	1 023.1
الدول العربية في أفريقيا	710.6	1 061.7

بالإضافة إلى النقص الكبير في حجم الإنفاق على البحث العلمي في الدول النامية، ففي الوقت الذي يسجل ما قيمته 0,1% إجمالي الإنفاق من الناتج الإجمالي المحلي في شمال إفريقيا على البحث و التطوير و 0,2% في الدول العربية الواقعة في آسيا سنة 2005 ، نجد إن الصين تنفق ما يقارب 136 مليار يورو على الأبحاث والتطوير بينما أنفقت اليابان 130ملياريورو سنة 2006. [2]

ويبين الفرق الكبير بين قيمة ما تنفقه الدول النامية على المجال العسكري وما تخصصه للبحث العلمي و التطوير، يبين بوضوح أنها لا تولي في سياساتها أي اعتبار للبحث العلمي، بقدر عنايتها بإعداد ترسانتها العسكرية مبنية على تكنولوجيا مستوردة جاهزة.فمن خلال الجدول(2) يظهر بوضوح التفوق النوعي في الإنفاق العسكري، بين مجموعة من الدول العربية مقارنة بين سنتي 2002 و2008 لتتراوح بين 3،4% و 12،4% من الدخل الوطني الخام بينما لا يكاد إنفاقها على البحث العلمي نسبة 0،2 % ، في حين لو تم تخصيص الحجم الأكبر من الموارد المالية لسياسات البحث وتطوير التكنولوجيا لكانت كافية وفق استراتيجيات رشيدة لتحقيق التنمية الشاملة .

---

[1] - تقرير اليونسكو عن العلوم لعام 2010 منشورة على شبكة الانترنت موقع http://unesdoc.unesco.org/images/0018/001898/189883a.pdf تاريخ التصفح 2010/12/10

[2] - تقرير اليونسكو عن العلوم لسنة 2005 و 2006 منشور في موقع هيئة اليونسكو على شبكة الانترنت : http://www.unesco.org/ar/services/publications/unesco-science-report-2005/better-prospects-for-africa-and-the-arab-states/

جدول 3: حجم الإنفاق العسكري من الدخل المحلي الخام لبعض الدول العربية[1]

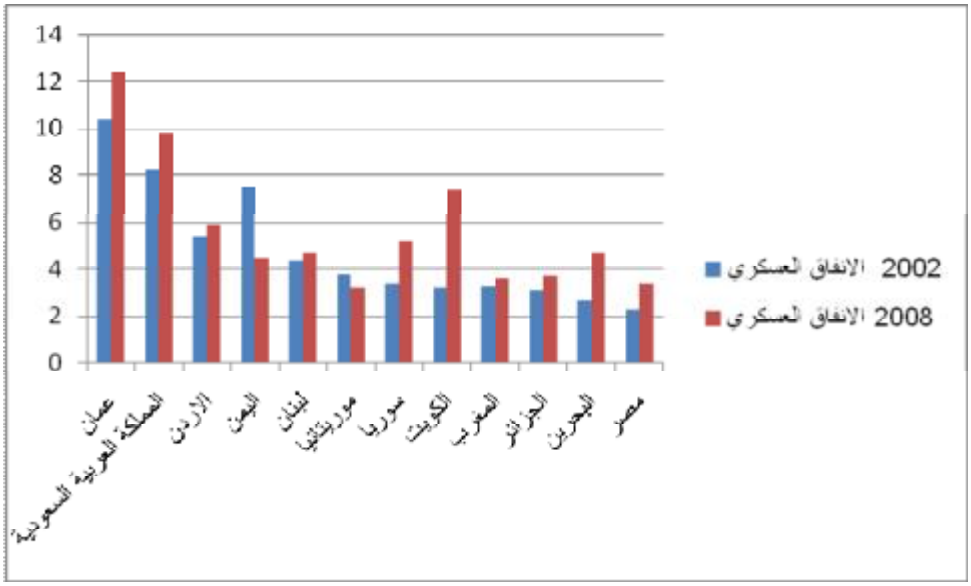

جدول 4: معدل نسبة الإنفاق من الدخل الوطني الخام على البحث العلمي و التطوير لبعض دول العالم فترة 1990- 1995[2]

المنطقة أو مجموعة البلدان	معدل الإنفاق (٪ من الدخل القومي الإجمالي)	نصيب الجهات الممولة ٪		
		أخرى	الصناعة	الحكومة
الولايات المتحدة، اليابان، السويد	3,1	10-4	70-55	30-20
ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، إيطاليا، استراليا، كندا	2,4	10	52	38
اليونان، البرتغال، اسبانيا	0,7	11	35	54
تركيا، المكسيك	0,4	5	31-14	73-65
البلدان العربية	0,2	8	3	89

المصدر: من (صيحي القاسم، 1999).

و من جهة ثانية أدى الاعتماد الكبير على الكفاءات الأجنبية على حساب الكفاءات الوطنية التي توجه إلى القيام بأعمال لا تتماشى مع تخصصاتهم الأكاديمية ،أدى هذا التهميش إما إلى هجرة الكفاءات خارج الوطن أو هجرتهم لاختصاصاتهم و الاهتمام بمجالات أخرى لا تمت

---

[1] - عن تقرير اليونسكو للعلوم 2010 المنشور على شبكة الانترنت (بتصرف من الباحث) موقع: http://unesdoc.unesco.org/images/0018/001898/189883a.pdf

[2] - تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003

بصلة إلى البحث العلمي بغية تحقيق قدر متواضع من العيش الكريم ، الشيء الذي أدى إلى تقليص عدد الباحثين في الدول النامية إلى حد لا يمكن مقارنته بالدول المتقدمة كالولايات المتحدة و بريطانيا واليابان، ففي إفريقيا التي يمثل عدد سكانها 13,5% من سكان العالم لا يمثل عدد الباحثين فيها إلا 1,1% من عدد الباحثين في العالم .كما أن الدول العربية في آسيا التي تمثل 1,7%من سكان العالم لا تكاد تنفرد منها إلا نسبة 0,2% من عدد الباحثين في العالم.[1]

1- العوامل الثقافية و التعليمية:

إن عدم نجاعة النظام التعليمي في كثير من الدول النامية عموما و الدول العربية على وجه الخصوص بسبب ارتباطها و تبعيتها لأنظمة الدول التي كانت مستعمرة لها من جهة ، وعدم مسايرتها للمتطلبات الاجتماعية و الثقافية و حتى الاقتصادية لهذه المجتمعات من جهة ثانية، جعل منها منظومة تعليمية تفتقد إلى الربط العضوي و الوظيفي بخطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وهو ما يتولد عنه في الغالب كم هائل من الإطارات تفوق حاجة مجتمعاتهم أو التكوين في تخصصات لا تجد لها مكانا في سوق العمل المحلي، لكونها من متطلبات الاقتصاديات المتقدمة ،بمعنى آخر هي كفاءات جاهزة لاستغلال من قبل الدول المتقدمة وهو ما يدفعها إلى الهجرة بتحفيز من هذه الأخيرة [2]، و قد تسعى بعض الدول لتدارك الوضع عن طريق سن تشريعات تعطي الأولوية في التوظيف لهذه الكفاءات ولكن في مجالات غير اختصاصهم وعلى أكثر تقدير في الإدارات الحكومية ،فيكون بذلك المزيد من التكدس الوظيفي أو ما يسمى بالبطالة المقنعة .

كما أن غياب البيئة العلمية من التجهيزات والمختبرات البحثية وكذا غياب التحفيز المادي و المعنوي في منظومة البحث العلمي تعتبر كلها عوامل تؤثر سلبا على عطاء الكفاءات من باحثين و علماء في مختلف التخصصات، وهي في الوقت نفسه عامل دفع نحو هجرة هذه الكفاءات في مقابل توفرها مجتمعة في الدول المتقدمة لتصبح بذلك عوامل جذب .

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- أنطونيوس كرم ،" العرب أمام تحديات التكنولوجيا "،عالم المعرفة ، العدد 59 ، يناير 1978

بالإضافة إلى ضعف الروح البحثية في السياسات التعليمية تكرس تبعية الدول النامية عموما والدول العربية على وجه الخصوص إلى الدول المتقدمة حيث أصبحت المؤسسات التعليمية تؤدي دورا يتناقض مع ما تقدمه نظيرتها من المؤسسات في الدول المتقدمة .

ومن جانب آخر التقارب اللغوي بين البلدان النامية و البلدان المتقدمة والروابط الثقافية والتاريخية الناتجة عن الحقبة الاستعمارية على الخصوص ، جعلت من المهاجرين بمختلف مستوياتهم و تخصصاتهم لا يجدون صعوبة في التجاوب والاندماج ،وبالتالي سهولة التكيف مع الوضع الجديد في المجتمعات المستقبلة ، بدءا بالتواصل بسبب إتقان لغة هذه البلدان حيث يتوجه في الغالب مهاجروا المشرق العربي إلى الدول الانجلوسكسونية ، بينما تتجه كفاءات دول المغرب العربي إلى الدول الأوروبية .[1]

الشكل 5: مخطط مقارنة عوامل هجرة الكفاءات الوطنية [2]

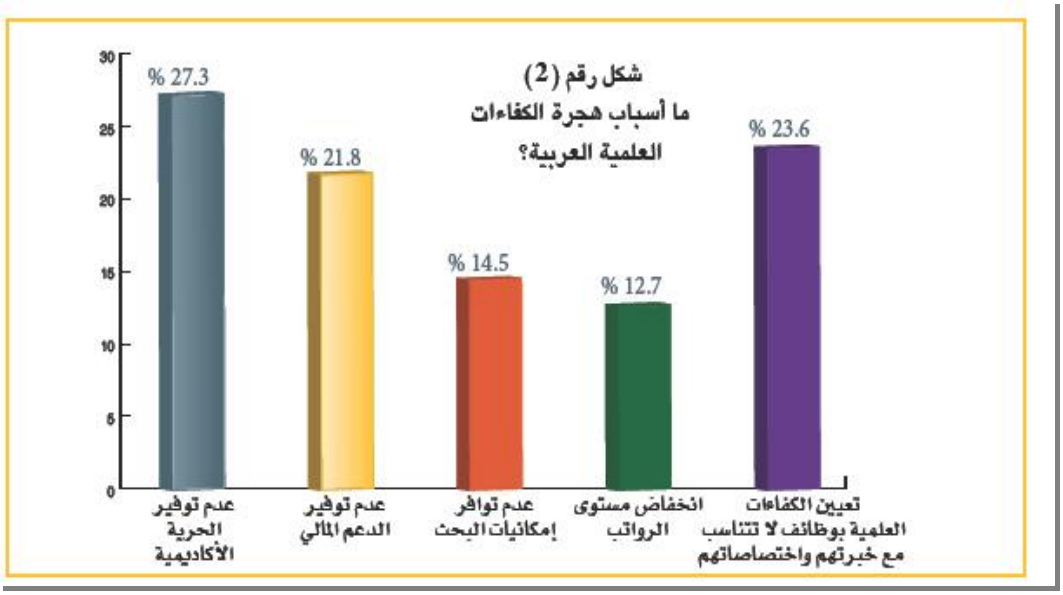

يظهر استطلاع للرأي أن عدم توفير الحرية الأكاديمية منها الرقابة على الأبحاث العلمية خاصة في مجال العلوم الإنسانية ، التي قد تهتم بدراسة ظواهر اجتماعية وسياسية لها علاقة بالأنظمة وإثارة حقائق وإحصائيات لا تخدم مصلحة هذه الأنظمة تعتبر العامل الأكثر دافعا لهجرة الكفاءات

---

[1]- محمد الأمين لعجال اعجال ، هجرة الكفاءات العربية : الأسباب و المقترحات للحد منها (حالة الجزائر) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 1989، ص 60-62.

[2] - عادل الحسيني، " تصدير العقول "، الأسبوعية الاقتصادية أسواق، البحرين، العدد 95، 5-12 ديسمبر 2010

العربية بنسبة 27،3% ثم يليه عامل تعيين الكفاءات العلمية بوظائف غير تخصصاتهم بنسبة 23،6% ليأتي في المرتبة الثالثة عدم توفير الدعم المالي أي النقص الكبير في النفقات الخاصة بالبحث العلمي ، غير أن هذا الاستطلاع يجعل من عامل تدني رواتب الباحثين و النقص في المنح الخاصة بالمنظومة البحثية عاملا ثانويا بنسبة12،7% وهو ما يؤكد نقد المدرسة الفردية المفسرة لهجرة الكفاءات و التي تم التطرق إليها سابقا .

ثانيا: العوامل الجاذبة للكفاءات: (العوامل الخارجية)

المقصود بالعوامل الجاذبة كل المؤثرات التي تفرزها البيئة الخارجية (الدول المستقبلة) التي من شأنها الزيادة بشكل أو بآخر في نسبة الكفاءات التي تستقبلها هذه الدول في عن طريق الهجرة من الدول الأقل نمو و بصفة اخص من دول الجنوب ، ونذكر منها :

- سياسات الهجرة الانتقائية للدول المستقبلة للكفاءات و التي تسعى من خلاله الى البحث عن الطرق التي تسمح لهم باختيار الأشخاص ذوي المهارات و القادرين على الهجرة ، من خلال وضع مجموعة من المؤشرات الدالة على الكفاءات التي تسمح بإعطاء الأفضلية لشخص دون آخر،حيث أصبحت هذه السياسات محل تنافس بين الدول المتقدمة من اجل الحصول على أكبر نسبة من العقول المهاجرة دون الأخذ بعين الاعتبار ما تتركه من آثار سلبية على دول المصدر،وفي هذا المجال قامت فرنسا بسن قانون جديد للهجرة يخص دوي الكفاءات العالية، وهو ما عرف بالهجرة الانتقائية والتي حددت فترتها بـــ 03 سنوات قابلة للتجدد مرة واحدة، وهي سياسة عقلانية تعتمد على حسابات الربح والخسارة. كما أصدر الكونغرس الأميركي قراراً بزيادة تصريحات الحصول على بطاقة الإقامة للخريجين الأجانب في مجالات التكنولوجيا المتطورة عن طريق نظام**h-1b** من **90** ألفا في السنة الى**150** ألف ثم إلى **210** ألف خلال العام الماضي [1] . و في بريطانيا تعتزم السلطات زيادة 500جنيه استرليني (728 أورو) في شكل رسوم الدخول إلى المملكة ويستثنى من ذلك المهاجرون من ذوي الكفاءات و المهارات من اجل جذبهم إلى التراب البريطاني و بالتالي فإن مهاجري المعرفة أصبحوا يتمتعون بمعاملة خاصة تختلف كثيرا

---

[1] - خضير عباس النداوي ، هجرة العقول العربية ، مقال منشور على شبكة الانترنت موقع :
http://www.iraqwriters.com/iNP/view.asp?ID=67 تاريخ التصفح **2011/11/08**

عن معاملة المهاجرين العاديين الذين أصبحوا يشكلون تهديدا امنيا بمفهومه الواسع. كما استطاعت كندا أن تحتل المرتبة الثانية للهجرة الدولية بعد استراليا بفضل تطبيق نظام الانتقاء على أساس مقاييس معينة تأخذ بعين الاعتبار:المستوى الدراسي، مدى إتقان اللغات الأجنبية (الفرنسية والانجليزية) والخبرة،العمر،العمل والقدرة على التكيف.

و الملاحظ هو غياب الانتقاء وفق مقياس العرق أو الدين عندما يكون الأمر يتعلق بالكفاءات من أصحاب الاختصاص و الخبرة .[1]

ولا شك أيضا أن السعي إلى تجسيد مجتمع المعرفة في الدول المتقدمة، لتصبح بيئة علمية جاذبة لمختلف الكفاءات من الدول النامية،من خلال تقديس كل ما من شانه أثراء منظومة المعرفة حيث تظهر جدية هذا السعي من خلال إنشاء المؤسسات البحثية. ففي سنة 1913 أنشئت مؤسسة "روكفلر" الأمريكية التي تعتمد في برامجها اعتمادا كليا على المعرفة ،كما تم انشأ الكنديون سنة 1970مركز بحوث التنمية الدولية(IDRC) تحت شعار "التمكين من خلال المعرفة "Empowerment through knowledge " يهدف إلى تزويد المجتمع بوسائل اكتساب المعرفة المناسبة و اللازمة للتنمية ، بالإضافة إلى المؤسسة الوطنية للعلوم في أمريكا .[2]

كما تعتبر التسهيلات الممنوحة للكفاءات الأجنبية للإقامة الدائمة بالدول المتقدمة عملا أساسيا في استقطابها، بدءا بالجنسية التي تعطيهم الحق في الانتماء و المساواة، و بالتالي الاندماج في هذه المجتمعات ولو على المدى البعيد. ففي الولايات المتحدة الأمريكية أعطى قانون 1965 الكفاءات من علماء و مهندسين وأطباء حق الحصول على تأشيرات الدخول دون قيود ، ثم جاء بعده قانون 1968الذي جعل معياري الاختصاص والمهنة وحدهما المحدد للحصول على التأشيرة بغض النظر عن الانتماء الديني أو العرقي ، كما حول هذا القانون الطلبة الأجانب والمتفوقين من الإقامة المؤقتة إلى الإقامة الدائمة[3]. إذ استطاعت ألمانيا خلال سنة 2003 من استقطاب 8000مختص في الإعلام الآلي بفضل التسهيلات للحصول على التأشيرة بالنسبة لهذه الفئة من الكفاءات عن طريق ما يسمى بنظام البطاقات الخضراء .

---

[1] - Immigrer et s'installer au Québec , Gouvernement du Québec , http://www.immigration-quebec.gouv.qc.ca/fr/immigrer-installer/index.html le 03 /03/2011

[2] - محمد مسعد ياقوت ، "البحث العلمي العربي : معوقات وتحديات" ، مجلة علوم إنسانية ، العدد 24، سبتمبر 2005

[3] - زهور مناد ، مسألة الهجرة في العلاقات الاورومغاربية : الرهانات و الآفاق ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة ،جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، 2004.ص23.

وتعبير فعالية نظام الحوافز والرواتب في الدول المستقبلة ، والامتيازات التي يتمتع بها الإطار العلمي في هذه المجتمعات ، بالتوازي مع التوازن الموجود بين سوق العمل و الكفاءات المتخرجة من المعاهد و الجامعات كلها عوامل جذب للعقول الأجنبية بالقدر الذي يحقق في نفس الوقت الحفاظ على كفاءاتها و إطاراتها المحلية.

أما عولمة الرأسمالية فقد شكلت بدورها عاملا قويا إن لم نقل محوريا في تفاقم ظاهرة هجرة الكفاءات من الدول النامية خاصة الإفريقية منها ، فقد قامت كل مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية على أنقاذ العنصر البشري القادم أساسا من المجتمعات الفقيرة : ففي الحقبة التي كانت الزراعة هي عمود الرأسمالية أدت الحاجة إلى توظيف العبودية و كانت موجات الرأسمال البشري المستعملة قادمة من أفريقيا -التي كانت سابقا مستعمرات أوروبية- في شكل عبيد موجهين أساسا إلى خدمة الأرض ، ثم بعد ذلك جاءت الرأسمالية الصناعية التي استغلت بدورها المعادن المتواجدة في مستعـــــــمراتها من الجنوب، و لم تستثني اليد العاملة من الدول النامية، كوسيلة من وسائل الإنتاج، سواء المتخصصة منها أو العادية التي تستعمل في المجال الصناعي بثمن منخفض، وهو ما ميز فترة إعادة البناء بعد الحرب العالمية الثانية أيضا ، لتأتي بعد ذلك فترة الرأسمالية التكنولوجية التي تقوم على محدد أساسي هو العلوم و التكنولوجيا والحاجة إلى المادة الأولية في مجال العالمي وهي رأس المال البشري الكفء أو ما تسمى بالكفاءات الجاهزة و التي تكونت في الدول النامية ليتم الاستفادة منها في تنمية الدول الرأسمالية فعلى سبيل المثال قامت ألمانيا لوحدها خلال هذه الفترة بمنح 30000 تأشيرة لمختصين في الإعلام الآلي من خارج الاتحاد الأوروبي .[1]

1 - Sibry JM Tabsoba, Sabiou kassoum, **Exode des compétences et développement des capacités en Afrique** ,Archive tapsob n° 118149 , p70-71

خلاصة و استنتاجات:

بعد هذا المسح السريع لأدبيات التنمية، والعرض الموجز لمستوياتها و تعدد المفاهيم حولها من جهة،ثم تنامي الاهتمام بظاهرة هجرة الكفاءات من جهة ثانية نصل إلى جملة من الاستنتاجات نوجزها فيما يلي:

- تتعدد مستويات التنمية بتعدد مستويات حياة الإنسان و حاجاته، وهي ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد، إذ لا يمكن فصلها عن سياق التنمية الشاملة، ومن ثم ينبغي التعامل مع الفعل التنموي بمنهج شمولي،فقد شبهها البعض بالمثلث قاعدته سياسية و ضلعاه اقتصادي واجتماعي ونقطة تلاقي أضلاعه هي خدمة الإنسان وتحقيق رفاهيته.

- إن الاهتمام بتكوين رأس المال البشري يعتبر أحد الأهداف الإستراتيجية لإدارة التنمية، ذلك أن مساهمة المهارات و الكفاءات في عملية التنمية الشاملة، تعتبر أكثر أهمية من مساهمة اليد العاملة العادية في تحقيق النمو الاقتصادي، ومن ثم ينبغي أن ينظر إلى أصحاب الكفاءات العالية كأحد المستلزمات الأساسية لمسار التنمية في مفهومها الواسع .

- بغض النظر عن الاتجاهات المفسرة لظاهرة هجرة الكفاءات الوطنية، تقوم العوامل الجاذبة التي تفرزها البيئة الخارجية (الدول المتقدمة)، على أنقاذ نقائص البيئة الداخلية (البلدان الأصلية)، ويمكن ترتيبها حسب درجة التأثير على النحو التالي: العوامل السياسية،العوامل الثقافية و العلمية ثم الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية.حيث يتحقق بذلك قدرا من التوافق بين المطالب الفردية لهذه الكفاءات المهاجرة و ما تحققه الدول المستقبلة من عائدات مادية و معنوية.

وبين حاجة المسار التنموي للدول النامية إلى الكفاءات الوطنية من جهة، واستقطاب هذه الأخيرة من قبل الدول المتقدمة، تقف دول المغرب العربي عاجزة أمام النـــزيف الذي يستهدف أدمغتها من أصحاب المهارات العالية. نحاول من خلال الفصل الثاني الوقوف على حجم الظاهرة بالمنطقة وأثر ذلك على عملية التنمية، مع التطرق إلى الاستراتيجيات الكفيلة بالتخفيف من حدتها.

الفـــــــصل الثـــــانـي

هجرة الكفاءات وواقع التنمية بالمغرب العربي

المغرب، تونس نموذجا

المبحث الأول:واقع هجرة الكفاءات المغاربية:الحقائق،الأسباب والانعكاسات

إذا كانت ظاهرة الهجرة الدولية ـــ التي تحمل في طياتها هجرة الكفاءات ـــ تختلف في تأثيرها على دول العالم سلبا و إيجابا ، فإن الدول العربية عموما و منطقة المغرب العربي على وجه الخصوص،تعيش بدورها هذا التأثير، إلى درجة جعل من بعض الأنظمة السياسية تُرجع مسؤولية تعثر التنمية إلى الكفاءات و العقول التي غادرت مواطنها الأصلية لتزيد من تقدم مجتمعات أخرى لم تفني أي جهد في تكوينهم القاعدي، حيث يُشبه الرئيس التنـــزاني Julius Nyerere[1] هذه الظاهرة بالخيانة في حق الأمة : كمن يعهد له من طرف أهله بتزويدهم بالقوت من منطقة أخرى فيذهب بلا رجعة تاركا الجميع وهم في أمس الحاجة إليه[2]. و تتحكم عوامل محلية وإقليمية ودولية في تسارع وتيرة هذه الظاهرة بكثافة خاصة في السنوات الأخيرة سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على خصوصيات دول المغرب العربي في تعاملها مع الظاهرة من خلال التطرق إلى الدوافع والأسباب ثم انعكاساتها على هذه الدول.

المطلب الأول:حقائق و إحصائيات حول هجرة الكفاءات المغاربية

قبل التطرق إلى الجانب الكمي لموجات هجرة الكفاءات الوطنية المغاربية ينبغي الإشارة أولا إلى أن التطور التكنولوجي الهائل الذي حصل بما في ذلك:سرعة تنقل الأشخاص و سرعة نقل المعلومة،ثم تعدد قد زاد من تعقيد ظاهرة حركة الكفاءات العربية عموما وذلك بسبب صعوبة إجراء مسح إحصائي للكفاءات المهاجرة ، حيث يشكو جميع الباحثين في موضوع هجرة الكفاءات العربية عدم وجود إحصائيات رسمية،حتى وان توفر البعض منها، فقد لا يخلو من التناقض و التضارب .

"... كما يقر أنطوان زحلان، الذي يُعتبر أبرز الباحثين العرب المتابعين للموضوع منذ ستينيات القرن الماضي، بأن ...من الصعب التقدير بأي درجة من الصحة حجم نزوح الأدمغة وأثر هذه

---

[1]- رئيس جمهورية تنزانيا ، 12ماي 1964.

[2] -Speranta DUMITRU, « L'éthique du débat sur la fuite des cerveaux », *Revue Européenne des Migrations Internationales*, 2009 (25) 1 pp. 119-135

الخسارة ما لم تأخذ الحكومات العربية على عاتقها القيام بأعمال ميدانيـــة مكثفـــة، ودعمهـــا بالمعطيات الأجنبية المتوفرة...[1]»

إن المعاناة من هذه الظاهرة لم تقتصر فقط على الدول النامية[*]، بل تعتبر هاجسا بالنسبة لبعض الدول المتقدمة أيضا،فمنذ التسعينيات من القرن الماضي هاجر أكثر من 900ألف عالم ومختص و باحث من الصين و الهند و الفدرالية الروسية سابقا باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية على وجه التحديد.

في المغرب العربي وبعد أن كانت وجهة المهاجرين هي بلدان معينة من أوروبا كألمانيا وفرنسا ، اسبانيا ، ايطاليا ، برز تيار آخر جعل من الولايات المتحدة واستراليا و كندا قبلة له حيث أصبحت هذه الدول جاذبة لأكثر الكفاءات المغاربية خصوصا والعالمية على العموم،وفي كثير من الأحيان أصبحت منطقة المغرب العربي محطة عبور للمهاجرين من وسط و غرب أفريقيا. وعموما يمكن تحديد ثلاث اتجاهات لهجرة العقول المغاربة استثنينا بعض المناطق التي يقصدها عدد قليل من الكفاءات لأسباب شخصية أو عائليةـــ هي: دول منظمة التعاون الاقتصادي OCDE خاصة كندا و الولايات المتحدة الأمريكية، استراليا، فرنسا ، اليابان والمملكة المتحدة أما الاتجاه الثاني لهذه الكفاءات والذي يعتبر أقل حجما مقارنة مع الوجهة الأولى فهو دول مجلس التعاون الخليجي خاصة منها : قطر، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة العربية السعودية .

1- محمد عارف ، نقلا عن : Antoine Benjamin Zahlan, {{The Arab Brain Drain, Innovation and Development,}} paper presented at: The ALECSO-UNESCO Conference on the Arab Brain Drain, Amman, Jordan, 27 November-1 December 2004[1]

(*) -حسب تقرير منظمة التعاون الاقتصادي OCDE لسنة 2003، كل سنة يهجر 400ألبلدان النامية باتجاه البلدان المصنعة وبالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا و اليابان .

الشكل 6: النسبة المئوية للأجانب بدول منظمة التعاون الاقتصادي OCDE[1]

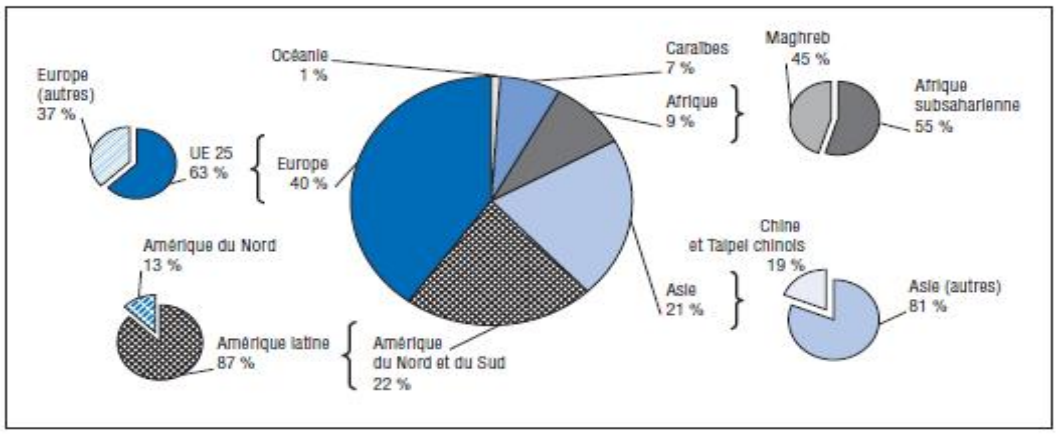

و في قراءة للمخطط (الشكل6)، ورغم كون نسبة الأجانب بدول منظمة التعاون الاقتصادي القادمين من إفريقيا تأتي في المرتبة الرابعة 9%، بعد اوروبا40% وأمريكا الشمـــــالية و الجنوبية 22% ، ثم آسيا بـــ21% ، إلا أن المهاجرين من المغرب العربي تمثل 45% من مجموع المهاجرين الأفارقة وهو الشيء الذي يجعل من هذه المنطقة رقـــما مهـــــما في معادلة الهجرة والتنمية وذلك بالنظر إلى مستويات المهاجرين التعليمية مقارنة بباقي الدول الإفريقية (باستثناء جنوب إفريقيا).

المخطط7:مقارنة هجرة كفاءات المغرب العربي ببعض الدول العربية باتجاه دول OCDE[2]

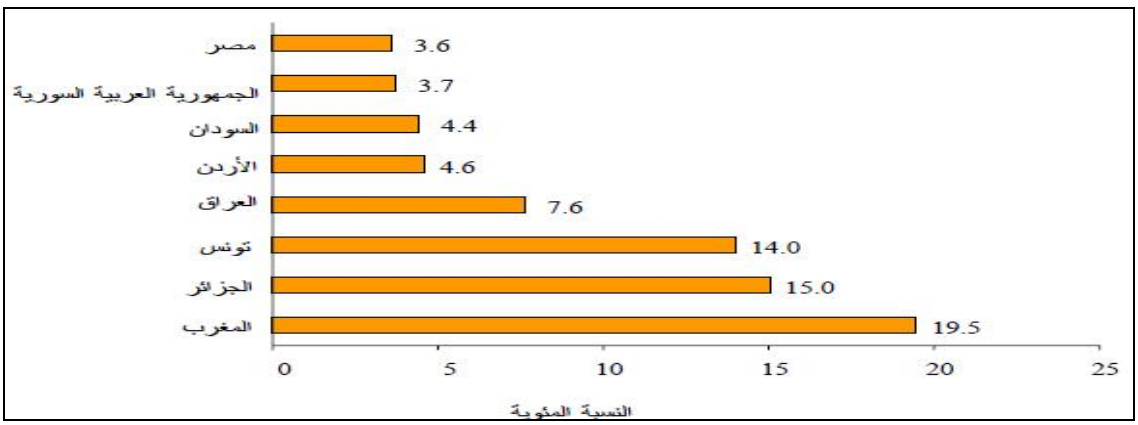

[1] -Contabilisation des immigrés et des expatriés dans les pays de L'OCDE: une nouvelle perspective, Tendances des migrations internationales-SOPEMI-Edition2004 –OCDE2004.

2- :تقرير السكان و التنمية الصادر عن اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2007، نقلا عن موقع الانترنت:oct2006. http://www.oecd.org/dataoced .

يتضح من المخطط السابق (انظر المخطط رقم) إن نسبة كبيرة من ذوي الشهادات الجامعية العليا تهاجر من الجزائر و المغرب و تونس باتجاه دول التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي حيث هاجر ما يزيد عن 19% من المغرب ،و15% من الجزائر ثم14% من تونس سنة 2000.وتعتبر دول المغرب العربي (الجزائر ، تونس، المغرب) الدول الأكثر إرسالا للعمالة المتخصصة حيث بلغت الكفاءات العربية المهاجرة من هذه المنطقة حوالي نصف الكفاءات المتواجدة بدول منظمة التعاون الاقتصادي حيث تصل نسبتهم إلى 70%، كما تؤكد تدفق الكفاءات نحو هذه المنطقة تزايد المهاجرين من دول المغرب العربي السابقة الذكر، وتتباين معدلات هذه الهجرة من قطر إلى آخر وذلك تبعا للظروف الاقتصادية و السياسية والاجتماعية الخاصة بكل دولة، كما يظهر من خلال الجدول التالي:

جدول8:النسب المئوية للمهاجرين مقارنة مع معدل الكفاءات المهاجرة من دول المغرب العربي [1]

الدولة	مجموع المهاجرين	النسبة المئوية من مجموع السكان	معدل الكفاءات المهاجرة
المغرب	2.718.665	8،6 %	10.30%
الجزائر	1.783.476	5.40%	6.50%
ليبيا	13890	1.50%	3.80%
تونس	623.221	6.20%	3.80%
المجموع	5139252	21.7%	24.40%

عمدنا عند إعداد الجدول السابق(الجدول8) إلى عدم التطرق إلى اتجاهات الهجرة الخاصة بالكفاءات المغاربية وذلك بغرض الوقوف على حجم الظاهرة في مجملها من جهة، ثم ترتيب الدول المغاربية من حيث كثافة المهاجرين من هذا النوع من جهة ثانية ، وسيتم التطرق إلى إحصائيات كل دولة بشكل خاص(تونس ـــالمغرب ـــ الجزائر)،ففي حين بلغ مجموع المهاجرين المغاربة أكثر من 5ملايين مهاجر أي بنسبة 21،7% من مجموع السكان، منهم 40،24% من الكفاءات الوطنية وهو ما يعطي الظاهرة أهمية بالغة أما بالنسبة لترتيب هذه الدول من حيث نسبة الكفاءات المهاجرة، فإننا نجد المغرب بنسبة 10,30% من مجموع المهاجرين البالغين أكثر

---

1 –http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTARABICCOUNTRIES/MENAINARABICEXT/MOROCCOINARABICEXT/0,,contentMDK:21804177~pagePK:141137~piPK:141127~theSitePK:492771,00.html2010/10/26 تاريخ التصفح

من2.5 مليون مهاجر، لتأتي في المرتبة الثانية الجزائر بنسبة 6,50% من مجموع المهاجرين البالغ عددهم ما يقارب 2مليون مهاجر، وتبقى كل من تونس و ليبيا في المرتبة الثالثة بالنظر إلى حجم الظاهرة التي تبقى أقل حده مقارنة بكل من المغرب و الجزائر.

المطلب الثاني: أنماط هجرة الكفاءات الوطنية

تنصرف دراستنا خلال هذا المطلب إلى الوقوف على الفئات المختلفة للكفاءات المهاجرة المغاربية،انطلاقا من تصورنا المبني على أساس أن كل فئة لها طريقتها في السفر إلى الخارج ومن ثم الاستقرار ببلد أجنبي، فهي بذلك تشكل قناة تختلف في طريقة تنقلها عن فئة أخرى وسنحاول التطرق إلى : هجرة الطلبة ، ثم الهجرة المباشرة الكفاءات من اجل العمل و الاستقرار.

أولا: هـــجـــــرة الطلبـــــة:

بعد التطور الحاصل في تكنولوجيا الاتصال و المعلوماتية، و ظهور العولمة كمفهوم شمل كل الميادين انتقل العالم من تدريجا من المنظور القطري الضيق إلى النظرة العالمية الشـــــاملة للحق في التعليم ، فأصبحنا إمام ما يطلق عليه : عـــــــــــالمية المعرفة(Internationalisation du savoir) وهو مفهوم تتطلبه حركية الاقتصاد العالمي مع ظهور السوق العالمية للعمالة المؤهلة (Marché mondiale des travailleurs qualifiés)[*] ويذهب الكثير من الباحثين إلى اعتبار هجرة الطلبة عاملا مهما في تنمية قدرات الموارد البشرية من جهة ، ثم نقل التكنولوجيا بلدانهم الأصلية حين عودتهم من جهة ثانية ،كما أن حجم تصدير المنتجات ذات الصلة بالتكنولوجيات المتطورة الحديثة ، أو بالمعرفة و الاتصالات بلغت درجاتها القصوى أواخر الثمانينات و بداية الألفية الثالثة، ليصل إلى 23% خلا سنة 2000 .[1]

([*])ـ الاعتقاد بعالمية التعليم العالي (internationalisation de l'enseignement supérieure) ليست وليدة اليوم فقد كانت سائدة في القرن 13، حيث كانت جامعة باريس تستقبل طلبة من مناطق مختلفة من العـــالم وكـــذا أســـــاتذة أجانب،شريطة التدريس باللغة اللاتينية وبفضل هذا الاعتقاد تمت ترجمة الكثير من الكتب العربية والإغريقية ومن ثم التفتح على باقي الحضارات ، ثم شمل هذا النشاط بعض الفتور نتيجة لسيطرة الفكر البروتستاني في أوروبا خاصة فرنسا ، ليعود من جديد في نهاية القرن 19 و بداية القرن 20 بمواصلة مسار عالمية التعليم العالي ، سعت من خلالها الدول الأوروبية إلى تكوين طلبة القادمين من المستعمرات السابقة لهم كخطوة من اجل الحفاظ على الامتداد التاريخي لهده الدول بعد استقلالها . للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع ارجع إلى: Altbach, PhilipG & Teichler, Urbich« internationalisation and exchanges in a globalized university », journal of studies in international Education, vol 5, n°1, spring 2001, pp5-25

[1] ـMohammed Harfi ,claude Mathieu, Mobilité internationale et attractivité des étudiants et des chercheurs, Horizons ,Revue Trimestriel du centre d'analyse stratégique,n°1,Juillet06

ويعرف التقرير البريطاني حول الهجرة الدولية للطلبة هذه الظاهرة بأنها:هجرة في إطار الدراسة،حسب مدة معينة قد تكون طويلة أو قصيرة حسب طبيعة هذه الدراسة وهي انتقال للاستفادة من تجربة أو بحث العلمي.[1] و يذهب نفس التقرير إلى تقسيم هجرة الطلبة إلى: هجرة الطلبة الداخلية (Infernal student mobility)، و الهجرة الدولية للطلبة (International student migration)وقد تكون هجرة الطلاب في إطار برامج التبادل الطلابي بين الجامعات (programme d'èchange d'etudiants) كما هو معمول به بين معاهد دول الاتحاد الأوروبي من خلال ما يسمى بـ (Erasmus)[2] تنقل الطلاب في إطار دراستهم، ثم هناك الهجرة الإرادية للطلبة من اجل التسجيل بجامعة أجنبية و الدراسة على نفقتهم الخاصة .

وتفيد الإحصائيات أن عدد الطلبة المهاجرين من قارة إفريقيا إلى غاية2006 بحوالي 284260 طالب من مجموع 155 402 2 من مجموع المهاجرين عبر العالم من اجل الدراسة، أي بنسبة18،1% وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالنسبة العالمية لهجرة الطلبة.

الجدول9:الهجرة من اجل الدراسة من قارة إفريقيا باتجاه مختلف مناطق العالم من 1999الى 2006[3]

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
Afrique	161 877	175 887	173 196	216 468	282 274	284 450	285 256	284 260

ولكن الشئ الذي يلفت الانتباه هو مدى التطور الحاصل في وتيرة هذه الظاهرة بقارة إفريقيا (أنظر الجدول 9)، حيث تبين الأرقام أن العدد تضاعف من سنة 1999 (161877) لينتقل سنة 2006 إلى 284260 أي بنسبة 53،7% ، وقد جاءت هذه الزيادة في مرحلتين وهما فترة : 1999ـــ2002 ثم 2003ـــ 2006 على أساس الاختلاف في وتيرة الزيادة بين الفترتين.

---

[1] -Ibrahima Amadou Dia, Migrations internationales estudiantines, internationalisation de l'enseignement supérieur et fuite des cerveaux, rapport du commission mondiale sur les migrations internatioanales(CMN), N°54, novembre 2005

[2] - البرنامج الأوروبي Erasmus هو برنامج عملي من اجل تسهيل تنقل الطلبة أكاديميا في فضاء الاتحاد الأوروبي أسس في سنة 1987، استفاد من هذا البرنامج سنة 87و2000 حوالي 750000طالب لفترة تتراوح بين 3و12 شهرا.

[3] -منشورات الوكالة الفرنسية لترقية التعليم العالي الفرنسي بالخارج :

Agence National pour la promotion de l'enseignement supérieure en France – agence Campus France

حيث يتوزع أغلب الطلبة الأفارقة(انظر الجدول) على كل من كل من فرنسا التي تحتل الصدارة في استقبالهم بمعدل 110936 سنة 2006 ثم جنوب إفريقيا بـــ 44497مهاجرا، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بـــ 63034 ثم كل من المملكة المتحدة و ألمانيا ، و تتوزع النسبة المتبقية على مناطق أخرى مثل : البرتغال ،استراليا، المغرب، ايطاليا وسويسرا.ويرجع ارتفاع نسبة الطلبة المهاجرين إلى فرنسا وتطور وثيرة الهجرة من 87350 سنة2002 إلى أكثر من 110ألف بالدرجة الأولى إلى عاملين :الأول سرعة الاندماج بسبب اللغة الفرنسية التي تنتشر بشكل واسع خاصة في دول المغرب العربي ، والثاني القرب الجغرافي الذي يؤثر بشكل أو بآخر على التكلفة الخاصة بالسفر و التسجيل في الجامعات و المعاهد الفرنسية بسبب وجدود قواعد سابقة لموجات المهاجرين تجاه فرنسا من إفريقيا.

جدول10 : الدول الأكثر استقبالا للطلاب المهاجرين الأفارقة ما بين فترة : 2002ـــ2006[1]

	2002	2003	2004	2005	2006
France	87 350	105 685	109 992	108 815	110 936
Afrique du Sud	42 871	42 871	43 176	43 176	44 497
Etats-Unis	35 315	38 038	36 328	36 058	36 034
Royaume-Uni	18 018	20 456	25 897	28 625	30 005
Allemagne	19 439	21 338	22 506	22 220	22 220

ورغم الأهمية النسبية للظاهرة إلا انه نادرا ما يتم تناولها في الدراسات كظاهرة مستقلة في بعدها الثقافي الاجتماعي ، حيث يكون إدراجها كفرع ثانوي عند دراسة الهجرة عموما أو عند التطرق إلى موضوع هجرة الكفاءات في الكثير من الكتابات.

والحديث عن هجرة من اجل العلم ليس و ليد اليوم حيث تفيد الإحصائيات خلال سنوات السبعينات أن الأغلبية العظمى من مجموع الطلبة في الوطن العربي و البالغ عددهم آنذاك 40 ألف يزاولون دراستهم في مناطق مختلفة من العالم ، حيث تنفرد الجامعات الأمريكية و الكندية بحوالي 12 ألف طالب، أي بنسبة 30% من مجموع الطلبة من العالم العربي[2].

---

[1]- منشورات الوكالة الفرنسية لترقية التعليم العالي الفرنسي بالخارج، المرجع السابق الذكر.

[2]ـــ زهور مناد،'' مسألة الهجرة في العلاقات الأورومغاربية :رهانات و آفاق'' ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم السياسية و الإعلام ،جامعة الجزائر،2004، نقلا عن : عبد القادر رزيق المخادمي ،هجرة الكفاءات العربية دوافعها و اتجاهاتها، الجزائر ن وزارة الثقافة و الاتصال،2002،ص 58.

أما في فرنسا فقد بلغ عدد الطلبة الأجانب قرابة 222الف طالب بمعدل زيادة تقدر 12% ما بين سنتي 1998و2002 ، حيث أصبح هذا العدد يمثل 13% من مجموع طلبة التعليم العالي بهذه الدولة.

جدول11:تعداد الطلبة الأجانب المسجلين بفرنسا من دول المغرب العربي(تونس/ المغرب)مقارنة مع تعداد الطلبة من دول أفريقية أخرى(2002ـــ 2004).[1]

الدول	الجنسية	2002ـــ 2003	2003ـــ 2004	التطور من 998ـــ2003(%)
المغرب العربي	تونس	8.253	9.130	%79.8
	المغرب	28.563	39.044	%81.2
	الجزائر	17.065	21.672	%61.4
	المجمـــــــوع	**54.987**	**61.078**	**%73.4**
دول أخرى من أفريقيا	السنغال	7.324	8.020	%126
	الكاميرون	4.031	4.552	%39.9
	ساحل العاج	3.537	3.726	%84.0
	الكونغو	2.821	2.868	%31.1
	مالي	1.374	1.457	%22.3
	جيبوتي	1.316	1.498	%59.7
	البنين	1.868	2,050	%118,3
	الغابون	2,452	2,654	%64,4
	المجمـــــــوع	24.723	26.825	%66,0

إن إحصائيات حجم وكثافة هجرة الطلبة باتجاه فرنسا قدوما من إفريقيا يبين بوضوح تفوق منطقة المغرب العربي في هذا المجال ، مقارنة ببعض الدول الإفريقية (انظر الجدول11) ،ففي حين نجد أن مجموع الطلبة المسجلين في الجامعات الفرنسية من مجموع 8 دول افريقية هي :الكامرون مالي ، السنغال، ساحل العاج ، الكونغو،جيبوتي ، البنين و الغابون يبلغ 24723 خلال فترة 2002ـــ2003 ثم 26826 فترة 2003ـــ 2004 أما نسبة التطور منذ 1998 إلى 2004 تصل 66% . و في المقابل إذا نظرنا إلى معدلات الهجرة من اجل الدراسة قدوما من المغرب العربي باتجاه فرنسا فيظهر الفرق واضحا بما في ذلك نسبة التطور في هذه الظاهرة منذ 1998 حيث :بلغ مجموع الطلبة من المغرب العربي معدل54987 فترة 2002ـــ2003 لتنتقل الى61078 ما بين 2003 ـــ 2004 ، أما من حيث الترتيب القطري فنجد : المغرب بأكبر معدل للطلبة المهاجرين 28563في 2003 لتنتقل إلى 29044 فترة 2004، أما التطور منذ 1998 فقد وصلت النسبة إلى 81.2% و هي اكبر نسبة مقارنة ليس فقط مع دول المغرب

[1] - Ibrahima Amadou Dia, opcit.pp14-15.

العربي ولكن مع الدول الإفريقية السابقة الذكر ، لتاتي بعدها الجزائر بمعدل 17065 فترة 2002ـــ 2003 وصولا إلى 21672 فترة 2003ـــ 2004 أما تطور الظاهرة منذ 1998 الى2004 فقد بلغ نسبة 61,4%،وبخصوص تونس و رغم النقص المسجل في معدل الهجرة من هذا النوع مقارنة مع باقي الدول المغربية (8253في 2002ـــ2003 ثم 9130 في 2004) إلا انه من حيث نسبة التطور منذ 1998 تأتي في المرتبة الثانية بعد المغرب بنسبة79,8%.

و في مقارنة بسيطة مع بعض الدول من الشرق الأوسط من حيث اتجاه هجرة الطلبة نحو أوروبا تبين أن المعدلات ضئيلة جدا بالنسبة لتلك المسجلة في دول المغرب العربي حيث يصل مجموع المسجلين في فرنسا من كل من سوريا، إيران، لبنان وتركيا إلى 10434خلال فترة 2002ـــ20032ثم1725فترة2003ـــ2004، مما يعطي تفسيرا أوليا للارتفاع النسبي لمعدلات هجرة الطلبة من المغرب العربي نحو فرنسا وأوروبا عموما و المتمثل في عاملين أساسيين هما :

ـــ القرب الجغرافي لأوروبا بالنسبة لدول المغرب العربي ، وما ينتج عن ذلك من نقص تكاليف السفر مع إمكانية الإقامة لدى الأصدقاء و الأقارب على اعتبار أن أوروبا ليست قبلة للكفاءات فقط بل يقصدها الآلاف من المهاجرين من مختلف الشرائح و عبر شتى القنوات الشرعية منها وغير الشرعية.

ـــ العامل التاريخي ، فكون دول المغرب العربي مستعمرات سابقة لدول أوروبا و بالتحديد (تونس والجزائر،المغرب) كمستعمرات فرنسية سابقة يجعلها قبلة و بالأولوية لموجات المهاجرين عموما وهجرة الكفاءات خصوصا ومنهم الطلبة لاعتبارات عديدة منها: سهولة التواصل عن طريق اللغة ثم التقارب في منظومة التعليم العالي من حيث البرامج و طرق التدريس.

جدول12: الطلبة الأجانب المسجلين في الخارج:ترتيب 19 دولة من دول المنشأ الأكثر تعرضا للهجرة الطلابية.[1]

الترتيب	الدولة	العدد
01	ألمانيا.....	5329
02	فرنسا.....	3049
03	ايطاليا.....	1056
04	الصين.....	591
05	النمسا.....	494
06	روسيا.....	479
07	رومانيا.....	471
08	اسبانيا.....	424
09	بولونيا.....	403
10	المغرب.....	382
11	تركيا.....	320
12	الكامرون.....	299
13	الولايات المتحدة الامريكية.....	283
14	بلغاريا.....	281
15	تونس.....	255
16	لكسمبورغ.....	243
17	الجزائر.....	241
18	السنغال.....	231
19	الهند.....	226

يظهر من خلال قراءة للجدول12 أن الدول المغاربية (تونس ــ الجزائر ــالمغرب) رغم نقص تعداد الطلبة المهاجرين منها مقارنة مع بعض الدول الاوروبية مثل ألمانيا التي تحتل المرتبة الأولى بــ 5329 وفرنسا أو ايطاليا إلا أنها تبقى في ترتيب الدول الأكثر تعرضا للظاهرة ،إذ نجد المغرب تحتل الرتبة 10بتعداد 382 ، غير أن الفارق هنا هو أن الدول التي تحتل صدارة الترتيب هي من دول الاتحاد الأوروبي و بالتالي استفادتها من هجرة الطلاب أكيدة ،بعكس دول المغرب العربي حيث يستقر أغلب طلابها بالدول المستقبلة بعد نهاية دراستهم ، حيث تفيد الدراسات أن غالبية الكفاءات التي المستقرة بالولايات المتحدة كانوا في الأصل طلبة مسجلين بالجامعات الأمريكية.

[1] Ibrahima Amadou Dia, opcit.p18

ثانيا: هجرة الكفاءات من أجل العمل :

المقصود هنا بالكفاءات المتخصصة ، الأشخاص الذين تابعوا دراستهم الجامعية في بلدانهم الأصلية،أو تلقوا تكوينا متخصصا يعادل الشهادة الجامعية و وأصبحوا بذلك كفاءات جاهزة من أجل المشاركة في التنمية بمختلف مستوياتها ، كالأطباء و المهندسين و التكنولوجيين والكيميائيين والباحثين و الفنيين و باقي الاختصاصات في مختلف التخصصات الاقتصادية منها والاجتماعية،حيث تعتبر الأعباء المالية و المعنوية في تكوين هذه الشريحة من المجتمع أكبر خسارة للبلدان الأصلية التي لا يمكن التعبير عنها بالأرقام وغن كان البعض يقدرها بمتوسط 20 مليون دولار سنويا لبعض لبلدان.[1]و في محاولة للوقوف على حجم الظاهرة بالنسبة لدول المغرب العربي نحاول التطرق إلى كل من تونس و المغرب ثم التطرق لاحقا إلى الجزائر(الفصل الثالث).

تـــــونس:

تتزايد نسبة المهاجرين التونسيين سنويا بمقدار 7,3%خلال العشرية الأخيرة وهو ما يبين بوضوح تفاقم ظاهرة الهجرة بمختلف قنواتها الشرعية و غير الشرعية، وتقدر نسبة المهاجرين الشرعيين بـــ 2000 الى3000سنويا و هو ما يؤكد أن العدد الأكبر منهم يغادر تونس بطرق غير شرعية ، مما يجعل من الصعب حصر نسبة الكفاءات منهم و بالتالي النسبة العامة للكفاءات التونسية المهاجرة،أما اتجاه هذه الموجات من المهاجرين فيستقر منهم ما يقارب83% بدول أوربا منهم 58% يعيشون بفرنسا، لتأتي بعد ذلك ايطاليا حيث تستقطب قرابة 140الف مهاجر تونسي نهاية 2008.

أما بلدان الاستقبال خارج الاتحاد الأوروبي،فتتصدرها الولايات المتحدة الأمريكية و كندا وذلك منذ 1985 حيث تنفرد بميزة استقطاب المهاجرين المؤهلين من ذوي الكفاءات العلمية والمهنية وحتى الطلبة بحثا عن شروط أفضل للعمل أو التكوين ، أما الهجرة إلى الدول العربية فلا تتعدى 5،13% خاصة في السنوات العشر الأخيرة .

إن ما يميز الجيل الجديد من المهاجرين التونسيين هو مستواهم العلمي و المهني عن باقي موجات النزوح السابقة، حيث تصدرت النخبة العلمية من مهندسين و تقنيين، مختصين في

---

[1]- رزيق عبد القادر المخادمي ، المرجع السابق الذكر. ص82.

الإعلام الآلي،أطباء و رجال القانون و حتى في المجال الاقتصادي من مستثمرين ورجال الأعمال،ما أدى إلى التغيير في تركيبة مجموع المهاجرين من تونس، حيث تمثل نسبة 20% منهم طلبة و باحثين أي قرابة 3/2 من مجموع المهاجرين، ويقدر عدد الإطارات و رجال الإعمال المهاجرين ب 106239 أي بنسبة 3،17% من المهاجرين تمثل منهم 9% من النساء من ذوي الكفاءات (إحصائيات OTE 2006 ديوان التونسيين بالخارج) .[1]

و من أجل دراسة المتغيرات التي تتحكم في عودة المهاجرين من المغرب العربي إلى بلدانهم الأصلية،قام المعهد الأوروبي للدراسات المتقدمة التابع للمعهد الجامعي الأوروبي(Robert shuman center for Advanced studies-European University Institute) بدراسة هذا المجال، يظهر من خلالها أن نسبة العائدين إلى تونس بصفة إجبارية تتعدى 87%بالنسبة للذكور و11% بالنسبة للإناث من مجموع العائدين،مما يثبت مدى فشل الإجراءات التونسية في استقطاب مهاجريها عموما و الكفاءات المتخصصة على وجه التحديد.

المغـــرب:

تعتبر المغرب أكثر البلدان المغاربية تصديرا للكفاءات العلمية على الخصوص ففي إحصائيات واردة عام 1999بلغ عدد الاطارت و المثقفين المهاجرين من المغرب نحو فرنسا 7684 و3309 من مسيري الشركات و المؤسسات الاقتصادية أما من رجال التعليم و الصحة فقد فقدت المغرب 14397.و قد جاء في التقرير الإقليمي لجامعة الدول العربية تحت عنون " هجرة العمل العربية هجرة الكفاءات أم نزيف فرص؟ 2008"،«...ولكن الاستقطاب يظل مركزا على حاملي شهادات التكنولوجيا الجديدة في المعلومات و الاتصال(NTIC)والاهتمام بهؤلاء المتخصصين هو الذي يفسر كيف أن الخرجين الأكثر تعرضا للجذب من المغرب هم خريجو ثلاث مدارس كبرى المعهد الوطني للبريد والاتصالات(INPT)،المدرسة الوطنية العليا

[1]- Hacen boubekri , « La Tunisie et ces migrations » , Débat sur les moteurs de l'immigration université de sousse, tunisie juin 2009/

للمعلوماتية و تحليل الأنظمة(ENSIAS)، و المدرسة المحمدية للمهندسين (EMI) ومنها 50% إلى 60 % من خريجي 2000...[1] » .

وبما أن الطلبة يمثلون الوعاء الذي يحوي الكفاءات المستقبلية، فإن الحديث عن هجرتهم من أجل الدراسة هو في نفس الوقت محاولة إدراك حجم الظاهرة،على أساس أن أغلبيتهم سيستقرون بالبلدان المستقبلة لهم بعد إتمام دراستهم أو تكوينهم المتخصص، فيصبحوا بذلك كفاءات جاهزة تساهم في التنمية بشكل مباشر بمختلف مستوياتها.

فخلال فترة 1990ـــ1991بلغ عدد الطلبة المسجلين في فرنسا 25894طالب مقابل37 ببلجيكا، 849 باسبانيا ،422 بألمانيا ثم 53 بالمملكة المتحدة. ومن بين 33،6% من الطلبة القادمين من دول جنوب المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي نجد المغرب تحتل المرتبة الثالثة بنسبة 1،3%وهذا بعد الصين بـــ 8% ثم اليابان بـــ4،3%، كما جاء في إحصائيات اليونسكو سنة1992 أن 33430 من الطلبة المغاربة يدرسون في الخارج مقابل 10675 من تونس،و25055 من الجزائر.

جدول13: تطور تعداد الطلبة المغاربة المسجلين بفرنسا منذ 1999 إلى 2006[2]

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
Maroc	18 849	21 048	24 284	29 504	34 826	32 802	29 859	29 293

غير أن وتيرة الهجرة من اجل الدراسة في المعاهد و الجامعات الأجنبية شهدت تناقصا طفيف في سنة 1994 حيث بلغ تعداد الطلبة بفرنسا 22261 أي بفارق4000 عن إحصائيات سنة 1991، موزعين على 85 جامعة فرنسية[3]، ليعود العدد للارتفاع من جديد ابتداء من سنة 2001حيث بلغ 24284 طالب ليصل سنة 2003 إلى 34826 أي بفارق10542 في ظرف

---

[1]- التقرير الإقليمي للهجرة العمل العربية " هجرة العمل العربية هجرة الكفاءات أم نزيف فرص؟" جامعة الدول العربية، إدارة السياسات السكانية و الهجرة، 2008 منشورة على شبكة الانترنت موقع:www.poplas.org /migration

[2]- منشوات الوكالة الفرنسية لترقية التعليم العالي الفرنسي بالخارج، مرجع السابق الذكر.

[3] Charef Mohammed, « les migrations qualifiantes au Maghreb : entre, fuite de compétence ou mobilité de compétence ! ,cinquième conférence sur la population africain, ARUSHA, TANZANIE : 10-14 decembre2007 site internet ; www.uaps2007.princeton.edu/download.aspx ?submision ID. (23/10/2010)

4 سنوات.وأما فترة 2003ــ2006 فقد عرفت تناقصا معتبرا في حجم هذه الظاهرة بفارق 5529 حيث لم يتعد مجموع الطلبة المغاربة بفرنسا 29299.(انظر الجدول 13).

ويتبين من كل ما سبق ومن خلال الإحصائيات المتوفرة و تطور نزيف الكفاءات المغاربية نحو الخارج ، مدى وتيرة استمرارية الظاهرة وبشكل يفرض على دول المنطقة ألا تكتفي باستشعار الخطر، ولكن أيضا البحث بكل جدية عن العوامل المؤدية إلى استفحال الظاهرة قصد الحد منها وإدراك ما يمكن إدراكه قبل فوات الأوان.

المطلب الثالث :العوامل المؤدية إلى هجرة الكفاءات الوطنية

تختلف أقطار المغرب العربي من حيث المقومات وطبيعة أنظمتها السياسية وكذا الإمكانيات المادية و البشرية التي تتوفر عليها كل دولة ،وهي كلها متغيرات تؤثر بشكل أو بآخر على استقرار المواطنين أو ميلهم إلى الهجرة . و اليوم وقد أصبحت ظاهرة الهجرة عموما هاجسا بالنسبة للدول الحكومات، بات من الضروري وقبل أي وقت مضى البحث عن العوامل المؤدية إلى حصد الكفاءات و أصحاب الاختصاص والمؤهلات بسبب الهجرة ممن يعتبرون بحق طرفا فاعلا في مسار التنمية ،ونحن ندرك تمام الإدراك أن البحث في العوامل المؤدية تفاقم هذه الظاهرة،يصب في صميم البحث عن الحلول المناسبة للحد من استمرارها ومن ثم التقليل من آثارها على عجلة التنمية،وعموما يمكن تقسيمها إلى عوامل داخلية (قطرية) طاردة وأخرى خارجية (جاذبة) .

أولا:العـــــــــوامل الـــداخلية:

و تسمى في كثير من الكتابات بالعوامل الطاردة للكفاءات، وتتعلق بالبيئة الداخلية، و يمكن تلخيصها في ما يلي :

ـــ البـــيئة السياسية:

الحديث عن الكفاءات الوطنية يخص فئة من المجتمع أكثر إدراكا لحقوقهم المادية والمعنوية،وأكثر مراعاة للحقوق السياسية و الفكرية، التي تضمن للباحث حرية اختيار موضوع بحثه ، هذه الحرية تعتبر حجر الأساس لتطور البحث العلمي و ازدهاره، كما أنها حق تضمنه قوانين النظام السياسي القائم بمؤسساته المختلفة.

ـــ البيئة الاجتماعية:

تشكل دول المغرب العربي في مجموعها بيئة طاردة لكفاءاتها بسبب الأوضاع الاجتماعية التي يعيشها غالبية السكان من انتشار للبطالة ، الفقر، انتشار الأمية ثم تدني مستوى الدخل الفردي بسبب التدني في مستويات التنمية . حيث تشير الإحصائيات أن هناك 27 في المائة من الحاصلين على الشهادات الجامعية في المغرب يعيشون تحت وطأة البطالة من مجوع 16بالمائة من العاطلين عن العمل [1] ، هذا في وقت أضحى فيه القطاع الخاص المغربي المشغل الأساسي والأول بنسبة ما يناهز 6،76 % بالوسط الحضري، [2] كما أن 60 % من خريجي معاهد ومدارس المهندسين يهاجرون إلى الخارج، إن نسبة البطالة بالوسط الحضري مازالت تجاور 20 في المائة،والفئة الأكثر تضررا هي الفئة العمرية من 15 إلى 24 سنة.أما نسبة البطالة وسط حاملي الشهادات فتناهز 33 % و8 % وسط غير الحاصلين على الشهادات (وهذه معطيات سنة 1999 حسب مديرية الإحصاء بالمغرب). و بذلك يكون المغرب يحتضن حاليا أكثر من 200 ألف عاطل ،من الحاصلين على شهادة عليا حسب رئيس الجمعية المغربية لحاملي الشهادات العاطلين[3]. أما في تونس فتقارب نسبة البطالة 26 بالمائة منهم أكثر من 65 بالمائة شباب، وترجع أسباب ارتفاع نسب البطالة بهذه الدول حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 إلى عوامل عدة أهمها:

- الانكماش الذي أصاب القطاع العام نتيجة الإصلاحات الهيكلية كما حدث في الجزائر وتونس حيث كان يستوعب أكثر من ثلث القوى العاملة .
- فشل القطاع الخاص في توفير مناصب عمل نتيجة لصغر حجمه أمام القطاع العام من جهة ثم ضعف أدائه من جهة ثانية.

1ـ تقرير التنمية الإنسانية العربية لعم 2009 ، "تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية " الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منشورة على موقع : [1]www.arab-hdr.org

2ـــ المهدي المنجرة، " الشباب المغربي و تحدي هجرة الكفاءات "، ترجمة إدريس ولد القابلة، محاضرة منشورة على شبكة الانترنت موقع: تاريخ التصفح 2001/01/06
http://www.tanmia.ma/article.php3?id_article=3224&lang=fr

[3]ـ المهدي المنجرة ، المرجع نفسه.

- محدودية النظام التعليمي وعدم مسايرته للتطورات الاقتصادية الحاصلة في هذه الدول حيث أهمل التركيز على خلق المهارات التقنية و المهنية التي تتطلبها المرحلة الجديدة.[1]

ثم إن التفاوت في حدة الفقر بين دول المغبر العربي اثر بشكل مباشر في تفاقم نسب المهاجرين عموما و هجرة الكفاءات على وجه الخصوص ، حيث يقدر معدل الفقر بـــ 9,80بالمائة في تونس و 29.70 بالمغرب، لتتعدى 31بالمائة في الجزائر ،حسب ما جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009. [2]

كما أن أزمة معدل الزيادة في عدد السكان ،وإن كانت لا تعتبر عامل طرد في حد ذاتها ولكن العواقب المتراكمة عن هذا النمو ماضيا ومستقبلا، تزيد من التأثير على قرار الهجرة لدى الأفراد ذوي المهارات العالية، بالإضافة إلى التراجع في وتيرة التنمية بمنطقة المغرب العربي أصبحت تشكل دافعا حقيقيا للهجرة بمختلف أشكالها و هجرة الكفاءات خاصة ، و تتميز هذه الدول بارتفاع معدل النمو السكاني بها مقارنة ببعض دول الاستقبال حيث نجد هذه النسبة تتراوح بين 1,2و 1,9بكل من الجزائر ،تونس، المغرب ، ليبيا ، بينما تتميز بالانخفاض في كل من فرنسا وكندا حيث تتراوح بين 0,5 و0,9رغم ارتفاع تعداد سكانهما 63,7 مليون نسمة و35,2 مليون نسمة - انظر الجدول 14-.

جدول14:النمو السكاني بدول المغرب العربي مقارنة مع بعض دول الاستقبال(كندا/فرنسا) فترة 2015/2005[3]

الدولة	اجمالي عدد السكان(بالملايين)	المعدل السنوي لنمو السكان
الجزائر	32،9	1،5
المغرب	30،5	1،2
تونس	10،1	1،01
ليبيا	7،1	1،9
كندا	35،2	0،9
فرنسا	63،7	0،5

[1]- المهدي المنجرة ، المرجع السابق الذكر.

[2]- تقرير التنمية الإنسانية العربية2009.

[3]- تقرير التنمية البشرية 2008/2007 بتصرف من الباحث.

و يتجلى اعتبار النمو الديمغرافي دافعا للهجرة من كونه يرتبط بعلاقة عكسية مع وتيرة التنمية البشرية، فكلما كان معدل الزيادة في عدد السكان مرتفعا كان عائقا أمام تسارع تجسيد مخططات التنمية بمختلف مستوياتها فيترتب عن ذلك تدني الظروف الاجتماعية (بطالة،ضعف الرعاية الصحية، مشكل الغذاء...) كما أن انخفاض نسبة المواليد بالنسبة لدول الشمال يعتبر محفزا لرسم سياسات من اجل جلب الكفاءات و العمالة الماهرة من دول الجنوب تفاديا للندرة في سوق العمل المتخصص.والحديث عن البيئة الاجتماعية يقودنا إلى التطرق إلى معدل البطالة،معدل الأمية و الفقر.

معدل البطالة :

تنتشر البطالة بشكل واسع بين شعوب أقطار المغرب العربي وهي مؤشر واضح على عدم قدرة هذه الدول على امتصاص الزيادة السنوية لمن هم في سن العمل وعدم التحكم في سوق العمل،فقد وصل معدل البطالة في كل من المغرب ، الجزائر وتونس نسبة 11بالمائة،17,1بالمائة ،14,2على التوالي(سنة 2000)[1] ، حيث تشير الأرقام إلى وجود علاقة طرديه بين معدل البطالة و معدل هجرة الكفاءات الوطنية ، فالدول الأكثر تعرضا لنزيف كفاءاتها هي تلك التي ترتفع بها معدلات البطالة ، و انتقال العقول هنا خارج أوطانهم قد لا يكون سببه بالضرورة الخشية من عدم إيجاد مكانتها في سوق العمل ، بل قد يكون ابعد من ذلك،فتتعدى الأهداف الشخصية لهذه الكفاءات إلى الخوف على مستقبل أبنائهم المهني .

معدل الفقر:

تتداخل عوامل عديد ة مؤدية إلى الزيادة في عدد الفقراء في منطقة المغرب العربي ، منها ارتفاع معدلات البطالة ، و اختلاف مستويات الدخل ، و الحديث عن معدل الفقر ينصرف إلى تحديد نسبة السكان الذين هم دون مستوى معيشي متفق عليه -اصطلح على تسميته بخط الفقر- يمكنا استخدامه مقياسا لعدم الاستقرار الاقتصادي.واستنادا إلى قاعدة بيانات البنك الدولي (2008،2007) و الإحصائيات الواردة في تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

[1]- التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية 2008، المرجع السابق الذكر.

(2005،2007-2008)، وباعتبار خط الفقر على أساس 2,7 دولار يوميا نجد أن نسبة الفقر في كل من المغرب بلغت 39,65 بالمائة حيث يقدر عدد الفقراء 11,30 مليون ، وتبلغ في تونس 23,76بالمائة بحوالي 2,3 مليون فقير (مسح 2000-2006).[1]

ج ــ البيئة العلمية و الثقافية:

لا يختلف اثنان في انه بفضل العلم و التكنولوجيا استطاعت المجتمعات المتقدمة إن تحقق نمطا عاليا من الحركية التنموية ، بعد أن استبدلت الاعتماد عن المواد الأولية و وسائل الإنتاج التقليدية بالمعلومات و المعارف تحقيقا لمجتمع المعرفة، و نتج عن ذلك اتساع حجم فجوة البحث والتنمية بينها وبين الدول النامية ومنها الدول العربية عموما و دول المغرب العربي على الخصوص،سنحاول أن نركز على أزمة منظومة البحث و التطوير في هذه المنطقة ويمكن رصد حقيقة هذه الأزمة من خلال ثلاث مؤشرات رئيسة هي:

1ــ المؤشر الأول :

حجم ما تخصصه الدول المغاربية من مواردها المالية من الدخل الوطني الخام للإنفاق على البحث العلمي حيث تفيد الإحصائيات إن ما تنفقه المغرب في مجال البحث و التطوير(حسب تقدير مرصد التنافسية الدولية للاقتصاد المغربي) لا يكاد يتجاوز0,3 بالمائة من الدخل الوطني الخام ، وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بما تنفقه الدول المتقدمة،(فاليابان مثلا 2,8، كما يبلغ 2,4 في الولايات المتحدة الأمريكية ، 2% في الاتحاد الأوروبي) ، أما كل من تونس و الجزائر فتشير الإحصائيات أن قدر الإنفاق فيها على البحث العلمي لا يتعدى 1% وهي تمثل الحد الأدنى المقبول لنفقات البحث ، وحتى هذه المبالغ الضئيلة تأتي بالدرجة الأولى من القطاع الحكومي، بينما تكاد تنعدم مساهمات الشركات الصناعية وباقي مؤسسات القطاع الخاص.

2ــ المؤشر الثاني:

الإنتاجية العلمية المتمثل في الإنتاج في مجال البحث و التطوير من المنشورات والدراسات،فمنظومة البحث العلمي العربية عموما ومنها دول المغرب العربي،قد ميزها ركود غير مسبوق في مجال المنشورات و الأبحاث العلمية مقارنة بباقي الدول المتقدمة ، حيث تفيد إحصائيات 2008 أن مجموع المنشورات لكل مليون شخص تجاوزت 272ألف بحث في

[1]- تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009، المرجع السابق الذكر.

الولايات المتحدة ، وأكثر من 43 ألف بكندا وتفوق57 ألف بفرنسا ، بينما تبلغ 365بحث في المغرب، و375 بالجزائر ثم 1962 بتونس و159 بليبيا ، أي أن مجوع ما تنتجه الجامعات والمعاهد المغاربية من منشورات خلال سنة 2008 البالغ 2861 لا يمثل حتى ثلث ما ينشر بفرنسا لوحدها (انظر الجدول15)، أن هذه الأرقام بقدر ما تظهره من تباين في الإنتاج العلمي بين بعض الدول المتقدمة و دول المغرب العربي ، تظهر بوضوح اتساع الفجوة العلمية بين هذه الدول هو ما يكرس لسنوات قادمة إشكالية التبعية التي تعيشها أقطار المغرب العربي على غرار باقي الدول العربية ومن ثم فقدانها المستمر للكفاءات العلمية في غياب إجراءات وطنية فعالة للحد من هذه الظاهرة .

الجدول15:مقارنة معدل المنشورات العلمية لمليون شخص والأنفاق على البحث و التطوير من مجموع سكان للدول العربية 2008/2002 [1].

الدولة	المنشورات العلمية /لكل مليون 2008	الأنفاق على البحث والتطوير	العاملون في البحث العلمي/ لكل مليون
الولايات المتحدة	272879	2،7%	4605
كندا	43539	1،9	3597
فرنسا	57133	2،2%	3213
المغرب	369	0،6	647
تونس	1962	0،6	1588
ليبيا	159	--	61
الجزائر	375	–	170

3ــ المؤشر الثالث:

عدد مراكز البحوث العلمية و التكنولوجية وعدد العلماء و الباحثين في هذه المعاهد،تثير الإحصائيات الواردة في(الجدول15)مسالة التدني في تعداد الباحثين لكل مليون شخص من تعداد السكان في دول المغرب العربي مقارنة ببعض الدول الجاذبة للكفاءات (الولايات المتحدة،فرنسا،كندا)،ففي الوقت الذي تمتلك فيه الولايات المتحدة لوحدها4605باحثا لكل مليون أمريكي(2008)، تتوفر الدول المغاربية (تونس1588، المغرب647، الجزائر170،ليبيا61) مجتمعة على 2466 باحث فقط لكل مليون شخص.

[1]ــ تقرير اليونسكو للعلوم 2010، منشورات اليونسكو، ص 11ــ13 منشور على شبكة الانترنت موقع: www.unesco.org/science/psd

د ــ العوامل الاقتصادية :

عدم قدرة الاقتصاد المغاربي على تلبية طموحات أصحاب الكفاءات العالية ، بدءا بغياب الصلة بين الجامعات و النسيج الاقتصادي ، نتيجة النمطية في تسير الشركات التي لا تولي اهتماما لمجال البحث و التطوير ، ففي المغرب على سبيل المثال : الشركات الصغرى والمتوسطة التي تمثل 95بالمائة من النسيج الصناعي المغربي ، لا تحرص على التجديد في منتجاتها ولا تهتم بالأبحاث إلا بشكل محدود، ما عدا المجموعات الاقتصادية الكبرى التي تقوم بأبحاث تتوافق مع استراتيجيات التنمية في المغرب.[1]

و من العوامل المساعدة أيضا على هجرة الكفاءات الوطنية المغاربية ، التطور الكبير في وسائل الاتصال الحديثة حيث أصبحت شبكة المعلومات تأخذ مكان القنوات التقليدية للتوظيف، إذ أصبح بالإمكان بواسطة شبكة الانترنت البحث عن الكفاءات المطلوبة حيثما توجد في وقت قصير و بأقل تكلفة، فقد تم الانتقال بفصل هذه الوسيلة من نشر25000سيرة ذاتية عبر الشبكة إلى 7,6 مليون خلال سنة 2000 لتنتقل إلى 14 مليون سنة 2002 .[2]

ثانيا: العوامل الخارجية:

إذا كانت البيئة الداخلية متمثلة في الأوضاع الخاصة بدول المنشأ ، تلعب دورا هاما في طرد الكفاءات الوطنية من المغرب العربي نحو دول الاستقبال ، فإن مسؤولية هذه الأخيرة قائمة بشكل أو بآخر عن الزيادة في تفاقم هذه الظاهرة بفضل إجراءاتها الانتقائية لهذه الكفاءات من جهة والمستوى المعيشي المرتفع من جهة ثانية، لتشكل بذلك بيئة جاذبة بامتياز لطاقات جاهزة،وعموما يمكن تلخيص هذه العوامل في :

ــ التشريعات و القوانين و السياسات المشجعة للهجرة، حيث أنه بقدر ما عملت الدول المتقدمة على الحد من آثار ظاهرة الهجرة غير الشرعية وهجرة الإفراد العاديين إليها القادمين من دول الجنوب،جاءت سياساتها للهجرة محفزة و مشجعة لكوادر و كفاءات الدول النامية ومنها تلك القادمة من المغرب العربي .

ــ التفاوت في النمو الاقتصادي و الاجتماعي بين الشمال و الجنوب

---

[1] ــ التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية 2008، المرجع السابق الذكر.

[2] - المرجع نفسه.

ـــ عولمة أسواق العمل و ارتفاع الطلب على العمالة المتخصصة .
ـــ الاستقرار السياسي و الاقتصادي بدول الاستقبال.
ـــ الاهتمام بالبحث العلمي و وتكريس الحرية الأكاديمية.

المبحث الثاني: واقع التنمية بمنطقة المغرب العربي:

سنقتصر في دراستنا لواقع التنمية بالمغرب العربي من خلال هذا المبحث على كل من تونس و المغرب محاولين بذلك الوقوف على المسار التنموي بكل من الدولتين ، وقد جاء اختيار هما على أساس أن اقتصاديات كل منها لا يعتمد بالدرجة الأولى على العائدات النفطية - كما هو الحال بالنسبة للجزائر و ليبيا – من جهة، ومن جهة ثانية لقد قطعت كلا الدولتين أشواطا معتبرة في التنمية حسب التقارير الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، أما الحديث عن الجزائر سنتطرق إليه في الفصل الثالث من البحث.

لقد أدركت دول المغرب العربي ـــ على غرار باقي دول العالم ـــ حتمية الاهتمام بالعنصر البشري انطلاقا من الاعتقاد بان الإنسان هو أداة التنمية و غايتها ، غيران الغالبية العظمى من الدول النامية ما تزال تعاني من ضعف مستوى التنمية في هذا المجال وقد يكون عامل الندرة في الموارد الاقتصادية وراء تدني مستويات التنمية بهذه البلدان.

وفي هذا المجال تسعى كل من المغرب وتونس جاهدتين في المضي قدما نحو تحقيق تنمية شاملة بوتيرة منتظمة وفق برنامج و استراتيجيات حددتها كلا من الدولتين تماشيا مع خصوصيات كل منهما والإمكانيات المتوفرة سواء المادية أو البشرية ، سنحاول من خلال هذا المبحث أن نتطرق إلى واقع التنمية – النتائج و المعوقات- و مدى انعكاس ذلك على الجوانب المختلفة لحياة المواطن وفق مؤشرات و دليل التنمية البشرية .

المطلب الأول: الجهود المبذولة في مجال التنمية

لا يمكن التطرق إلى واقع التنمية في الدولتين إلا بعد الوقوف على المعطيات القاعدية التي تتوفر عليها كل منهما كمقومات لانطلاق المسار التنموي، ومن ثم الحديث عن مدى النجاح

المحقق في هذا المجال وصولا إلى إمكانية تقييم النتائج المحققة في البلدين من خلال تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الهيآت الدولية أو الإقليمية.

لا شك أن الثراء الذي تتميز به بعض الدول العربية ليس دليلا على النمو الاقتصادي،فالتباين يبدو كبيرا بين مستويات التنمية البشرية والثروات التي تزخر بها، وهذا الحال ينطبق على منطقة المغرب العربي أيضا وان كان هذا الثراء لا يبدو ظاهرا إلا لدى الدول النفطية منها (الجزائرــ ليبيا)وهو ثراء يخفي وراءه ضعف البنية الاقتصادية لهذه الدول،نظرا للنقص المسجل في البيانات حول دليل التنمية البشرية سنقتصر عند الوقوف على واقع التنمية البشرية في المغرب العربي على المؤشرات الأكثر استعمالا في تقارير التنمية البشرية العربية أو الدولية وهي مؤشر الحياة ، مؤشر المعرفة، مؤشر الدخل.

أولا: من خلال مؤشر الحياة:

الحديث عن حياة البشر يفرض التطرق للجوانب المادية (العمر المتوقع عند الولادة ومن ثم:الرعاية الصحية، التغذية، الفقر،...) والجوانب المعنوية(الحريات ، حقوق الإنسان،...) وعموما فإن هذا المؤشر يحمل في طياته العديد من مظاهر التنمية التي سنتطرق إلى البعض منها.

إن العمر المتوقع عند الميلاد يعكس مدى اهتمام الدولة بالرعاية الصحية للأفراد واستمرارها عبر الزمن وبالوقاية أولا ثم العلاج ، كما يعكس في الوقت نفسه حالة التغذية وما يحتاجه الإنسان لكي يمارس حياته كفرد منتج ، ثم يعكس أيضا البيئة النفسية التي يتمتع بها الفرد من إجلال العيش عيشة مستقرة [1]. لقد جاء ت تقارير التنمية البشرية التي ينشرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعرض حال أوضاع التنمية بمنطقة المغرب العربي ،في مقارنات بالأرقام مع مجموعة من الدول خارج المنطقة : إذ يفيد تقرير2003 أن العمر المتوقع عند الميلاد لهذه الدول يتباين من قطر إلى آخر، ففي الجزائر (71,7) المغرب (70,4)، بينما في تونس (73,5)،أما في ليبيا 73سنة والملاحظ أن هذه المعدلات لا تكاد تتعدى 74 سنة في مجموعها لدى دول المغرب

[1]ــ فرج عبد الفتاح فرج ،" العولمة و مقتضيات التنمية البشرية في شمال إفريقيا"، مداخلة في الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية،جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية،9ــ10مارس 2004.

العربي بينما يبين نفس التقريران هذه المعدلات جد مرتفعة في دول أخرى مثل : الولايات المتحدة (77,9) ألمانيا (79,1)، بريطانيا(79) لتصل في سويسرا إلى أقصى حد وهو معدل (81,3).[1]

الجدول16:عدد الأطباء و الممرضين من المغرب العربي المقيمين بدول OCDE(2007) [2]

	الأطباء		المرضات	
الدولة	عدد العاملين بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنموي (OECD)	النسبة لمجموع الأطباء ببلد الأصل	عدد العاملين بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنموي (OECD)	النسبة لمجموع الممرضات ببلد الأصل
دول المغرب العربي				
الجزائر	10793	23.4	8796	12.4
ليبيا	592	8.5	100	0.6
موريتانيا	38	10.8	96	5.5
المغرب	6221	28	5730	20.5
تونس	2415	15.3	410	1.6
المجموع	20059	-	15132	-
%	46.3	-	76.1	-

رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الدول المغاربة في مجال توفير وتحسين الخدمات الصحية،وهو ما يظهره التطور في مؤشر توقع الحياة عند الولادة (بمعدل يقارب 74) مقارنة بتلك المسجلة في السبعينات (60-65سنة)،رغم التريف الذي تعرفه المنطقة والذي يمس الكفاءات المؤهلة في الطب،حيث تشير بيانات دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية أن مجموع الأطباء المقيمين بها قد بلغ 20059 وهم بذلك يمثلون49,3 بالمائة أما مجموع الممرضين فقد بلغ 15132 بنسبة 76,1 بالمائة (إحصائيات2007)، تتصدرهم في ذلك الجزائر بنحو 10793طبيب يمثلون 23,4 بالمائة من مجموع الأطباء الجزائريين و 8796 ممرض يمثلون 12,4بالمائة من مجموع الممرضين بالجزائر ، ثم المغرب بـــ6221 طبيب و5730 ممرض (انظر الجدول 16) ، و تأتي تونس في المرتبة الثالثة بنحو 2415 طبيب مهاجرو410 ممرض[3].

---

[1]ـــ تقرير التنمية البشرية 2008/2007، برنامج التنمية للأمم المتحدة، منشور على شبكة الانترنت : http://hdr.undp.org

2 ـالتقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية 2008 نقلا International Migration Outlook OECD, source 2007

[3]- تقرير هجرة العمل العربية 2008، المرجع السابق الذكر.

إن هجرة الأشخاص المؤهلين في الميدان الصحي من أطباء و ممرضين و بالحجم الذي يظهر من خلال معطيات الجدول17 ستؤثر سلبا لا محالة على التكفل الصحي بالمواطن على المدى البعيد، وذلك من خلال النقص في معدل الأطباء بالنسبة للكثافة السكانية،أمام التزايد المستمر في النمو الديمغرافي.

ثانيا: مؤشر اكتساب المعرفة:

على الرغم مما قطعته دول المغرب العربي من خطوات واسعة في مجال التعليم في النصف الثاني من القرن العشرين إلا أن معدلات الأمية ما تزال منتشرة بشكل كبير في هذه الدول، ومن اجل الوقوف على مساعي هذه الدول من أجل اكتساب المعرفة نحاول التطرق إلى: معدلات التنمية،القيد في العليم الابتدائي،الاستفادة من تقنيات المعلومات و الاتصالات.

أ-معـــدلات الأميـــــة :

تختلف أقطار المغرب العربي من حيث سعيها إلى التقليل من نسبة الأمية وذلك حسب الإمكانيات المادية و البشرية المتوفرة و رغم كل الجهود المبذولة إلا أن معدلات الأمية ما تزال مرتفعة ببعض الدول المغاربية ، حيث جاء في تقرير التنمية البشرية 2008/2007 أن معدل الإلمام بالقراءة و الكتابة بالمغرب لا يتعدى 52,3بالمائة البالغين من العمر15سنةوأكثر، بينما بلغت في كل من تونس و الجزائر74,3 و69,9 على التوالي بالنسبة لنفس الفئة[1]، بينما حققت يلبيا تفوقا ملحوظا بنسبة 84,2 بالمائة نتيجة للكثافة السكانية المنخفضة و ارتفاع الدخل الوطني الخام .

ب - القيد في التعليم الابتدائي:

لقد قطعت كل من المغرب،الجزائر،تونس و الجماهيرية الليبية أشواطا كبيرة في مشوار توفير الفرص اللازمة لإلحاق جميع الأطفال بمقاعد الدراسة ولاسيما المرحلة الابتدائية ، حيث أصدرت مراسيم وقوانين ردعية لكن لا يقدم على تسجيل أبنائه في هذه المرحلة ، وقد بلغت نسبة المسجلين بالقيد في التعليم الابتدائي بالمغرب 86بالمائة، و في كل من الجزائر وونس97بالمائة،بينما

[1]- تقرير التنمية البشرية 2008/2007، إحصائيات 2005.

تجاوزت 96 بالمائة بالجماهيرية الليبية[1]. وتتدخل عوامل اجتماعية و اقتصادية في تزايد هذه النسب، نذكر منها مدى توفير هياكل الاستقبال من مدارس بمختلف أطوارها، ثم حجم الإنفاق على التعليم،حيث نجد أن مقدار ما تم إنفاقه على هذا القطاع من 2000إلى 2006 لا يتعدى 4،2 بالمائة من الدخل الوطني الخام مقابل5،9 بالمائة في الدول المتقدمة.

ج - الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات و الاتصال:

لا زالت منطقة المغرب العربي تعاني من النقص الكبير في هذا المجال مقارنة مع الدول المتقدمة ،فمن حيث الاستفادة من خطوط الهاتف الرئيسية، تحتل ليبيا المرتبة الأولى بمعدل 133خط لكل 1000نسمة ثم الجزائر (78خط) ثم المغرب و تونس بمعدل 44خط ، 37 خط على التوالي ، أما بالنسبة لاستعمال الهاتف النقال فتتصدر دول المغرب العربي الجزائر بمعدل 416 خط لكل 1000نسمة ، ثم المغرب و تونس بـــ 411خط و 125خط على الترتيب، بخصوص استعمال الانترنت فتأتي في المرتبة الأولى تونس بمعدل 567 خط لكل 1000ن ثم المغرب،الجزائر،ليبيا بـــ:36،56،152 على الترتيب(انظر الجدول 17، إحصائيات 2005).

جدول 17:الاستفادة من تقنيات المعلومات و الاتصال دول المغرب العربي2005[2]

الدول / الاستفادة	خطوط الهاتف الرئيسية	خطوط الهاتف المحمول	استعمال الانترنت
المغرب	1000 /44	1000/411	1000/152
تونس	1000/37	1000/125	1000/567
الجزائر	1000 / 78	1000/ 416	1000/58
ليبيا	1000/133	1000/41	1000/36

ثالثا: مؤشر الدخـــل:

تتفاوت دول المغرب العربي في معدل الدخل الوطني الخام، ومن ثم التباين في معدل نصيب الفرد من هذا الناتج،حيث يرتفع هذا المعدل في البلدان التي تتمتع بناتج إجمالي مرتفع مع الانخفاض في عدد السكان ، وتشير إحصائيات واردة في تقرير اليونسكو للعلوم لسنة 2010 أن نصيب الفرد

[1]- تقرير التنمية البشرية 2007، المرجع السابق الذكر.

[2]-تقرير التنمية البشرية 2008/2007.

من الناتج المحلي الخام يسجل أعلى نسبة له في الجزائر بـــ :8036 دولار أمريكي سنة 2008 ،بعد أن كان في سنة 2002 حوالي 5853 دولار بزيادة قدرها 2183دولار ،وقد تطور كذلك نصيب الفرد من الدخل الوطني الخام بتونس بمقدار 2723دولار ليصل سنة 2008 إلى 7956 دولار، بينما يسجل هذا التطور بوتيرة اقل بالمغرب حيث بلغت الزيادة بين 2002 و2008 مقدار 1353 دولار. (انظر الجدول18).

الجدول18: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لبعض بلدان المغرب العربي سنة 2002/2008[1]

السنة / الدولة	**الجزائر** (بالدولار)	**تونس**(بالدولار)	**المغرب**(بالدولار)
2002	5853	5233	2910
2008	8036	7956	4263
الفارق	2183	2723	1353

المطلب الثاني:دعائم وإمكانيات التنمية بدول المغرب العربي:

تمتلك منطقة المغرب العربي مجموعة من الدعائم الأساسية المساعدة على تحقيق تنمية شاملة على المستوى القطري ، كما انه في الوقت نفسه تمثل مجموعة من التحديات عائقا حقيقيا أمام المضي قدما في المشاريع التنموية ، ومن هذه الدعائم نذكر:

-الموقع المتميز لمنطقة المغرب العربي يشكل محور تلاقي أربعة أبعاد جيو-إستراتيجية واسعة ومترابطة بدءا بالبعد المتوسطي وامتداداته الأوروبية شمالا، فالبعد الإفريقي جنوبا، و البعد العربي والشرق أوسطي شرقا وامتداداته الأسيوية، والبعد الأطلسي غربا وامتداداته إلى أمريكا الجنوبية،كما تبلغ المساحة الكلية لدول المغرب العربي أكثر من 6 ملايين كيلومتر مربع (60413000 كلم^2).[2] وعلى ضوء هذه الأهمية الإستراتيجية للمنطقة تستطيع دول المغرب

---

[1] - تقرير اليونسكو للعلوم 2010 .بتصرف من الباحث .

[2] - معلومات منشورة على شبكة الانترنت الموقع الرسمي لاتحاد المغرب العربي:

www.maghrebarabe.org/fr/base20%de donnees20%uma20%frontoffice.htm تاريخ التصفح مارس 2011

العربي أن تكون محورا لشبكة من العلاقات الاقتصادية مع كل من دول الاتحاد الأوروبي، ودول من إفريقيا، وتتعدى ذلك إلى دول آسيا و أمريكا .

-الموارد البشرية لدول المغرب العربي تعتبر مخزونا بالغ الأهمية من اليد العاملة البسيطة منها والمتخصصة، حيث يقارب عدد السكان100مليون نسمة سنة 2010 [1]، منهم 28.8% أقل من 15سنة، بينما 5,2 أكثر من65 سنة، مما يعني أن أكثر من66% هم من فئة(15-65سنة)،حيث يقدر معدل النمو السكاني بـــ 1،44%(احصائيات2007)، هذا رغم الانخفاض المستمر في معدل النمو السكاني مقارنة بفترة 1990-1995 (2،04) ثم فترة 1996-2006(1،55)، مما لا شك فيه فإن ارتفاع نسبة الشباب من مجموع سكان دول المغرب العربي يشكل دعامة أساسية لسوق العمل، تسعى الدول المتقدمة للاستفادة منه عن طريق عوامل الجذب المختلفة، باعتبارها مصدرا لليد العاملة.[2](انظرالجدول19).

جدول19:معدلات النمو السكاني فترة 1990الى2007 لدول اتحاد المغرب العربي[3]

	معدل نمو السكان			نسبة السكان فئة 15-65سنة	
الفترة	1990-1995	1996-2006	96-2007	2006	2007
النسبة المئوية	2,04%	1,55%	1,44%	66,40%	67,74%

-الموارد الطبيعية التي تمتلكها هذه الدول من ثروات متنوعة ، حيث نجد أن ما يقارب 42% من الاحتياط العالمي للغاز الطبيعي ،يتمركز بهذه المنطقة موزعة بين كل من الجزائر،ليبيا وتونس،إضافة إلى البترول،الحديد والفوسفات.و من جهة ثانية يعتبر الشريط البحري للمتوسط، ممرا رئيسيا لنقل المحروقات إلى أوروبا و الو.م.أ، حيث أن65% من واردات النفط والغاز الأوروبية تمرعبر هذه الممرات، فيما يعبر15% من واردات المحروقات من الخليج وشمال إفريقيا [4].

---

[1]- تقرير التنمية البشرية 2008، المرجع السابق الذكر.

[2]- موقع اتحاد المغرب العربي، المرجع السابق الذكر.

[3]- موقع اتحاد المغرب العربي على شبكة الانترنت : www.maghrebarabe.org بتصرف من الباحث

[4]- لعجال أعجال ، محمد الأمين ، إستراتيجية الإتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي . أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2005، ص86.

المطلب الثالث : معـــــوقات التنـــــمية المغـــــــاربية :

على الرغم من التفاوت المسجل في مسار التنمية بمنطقة المغرب العربي، إلا أن ما حققته هذه الدول ما يزال دون المستوى المطلوب، نتيجة لمجموعة من المعوقات وفي مستويات مختلفة نلخصها فيما يلي :

أولا: على المستوى الفكري و المعرفي:

تتجلى تحديات التنمية في هذا المستوى في نقطتين أساسيتين، أولاهما تتمثل في السيطرة الفكر التقليدي للتنمية على مخططات التنمية المغاربية ، تتجلى في الاعتقاد بوجود نموذج واحد ينبغي إتباعه، وهو نموذج الدول المتقدمة والوسيلة الأسرع الكفيلة بتحقيق هذا النموذج هي نقل التكنولوجيا و رأس المال فقط. ثم التركيز عند التخطيط للتنمية على الجانب الاقتصادي إلى حد كبير سواء على مستوى المحللين أو الممارسين، ثم إن الحديث عن المستوى الفكري يطرح إشكالية غياب الوعي الجماهيري، فالجماهير هي الغاية من التنمية ووسيلتها في الوقت نفسه،والتوعية هي متغير تابع لحرية الإعلام التي تفتقدها أقطار المغرب العربي.[1]

أما الثانية فهي اتساع حجم الفجوة المعرفية[2]، التي تعتبر من أكبر التحديات التي تواجه عملية التنمية بالمغرب العربي على الإطلاق،غير أن وفرة المعلومات لا تعني بالضرورة توافر المعرفة،فالمعرفة التي نتحدث عنها هي تلك التي تؤهل الإنسان إلى مواجهة عالم شديد التعقيد وسريع التغيير،وهي معرفة الحياة وفي الوقت نفسه حياة قائمة على المعرفة،ولعل من أهم العوامل التي تقف حجر عثرة أمام تدفق المعرفة و سريانها في بلدان المغرب العربي هو تأخرها في المجال التقني وذاك نظرا للارتباط الوثيق بين المعرفة و التكنولوجيا ، لأن هذه الأخيرة هي الوسيلة إلى استخلاص المعرفة عن طريق النفاذ إلى المعلومات بفضل الوسائل التقنية من هواتف ووسائل الاتصال و الانترنت. [3]

---

[1]- حسن محمد شعبان، " إشكالية التنمية في البلدان العربية و التخطيط لها "، مقال منشور على شبكة الانترنت موقع: http://www.calameo.com/books/00023262584e82da9e5f3تاريخ التصفح 11/05/25

[2]- ويطلق عليها البعض مصطلح "الفجوة الرقمية"،ويشير هذا المصطلح إلى الفروق بين من يمتلك المعرفة ومن يفتقدها نشأ هذا المصطلح في الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد اتسع المفهوم ليشمل مستويات مختلفة بين أقاليم العالم ، وقد يستعمل للتفرقة بين الفئات و الجماعات داخل البلد الواحد . للمزيد من الاطلاع على المصطلح ارجع إلى تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002.

[3]- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 ،ص 78-81.

ثانيا: على المستوى المادي و الاقتصادي:

استتراف عائدات الثروات الطبيعية على متطلبات الوضع الأمني، من نفقات عسكرية خاصة بشراء الأسلحة نتيجة لعدم الاستقرار الداخلي و الخارجي، فبين نزاع الصحراء الغربية الذي تُعتبر الجزائر طرفا غير مباشر فيه يطرح حتمية الزيادة في نسبة الإنفاق في المجال العسكري عند كل من الجزائر و المغرب على حساب متطلبات التنمية من جهة، ثم الزيادة في استيراد أدوات القمع بسبب ديكتاتورية الأنظمة و سياسات توريث الحكم كما حدث في تونس وليبيا،ثم رؤوس الأموال التي يتم تحويلها من قبل النخبة الحاكمة إلى البنوك الأجنبية ، كلها عوامل كفيلة تعطيل مسار التنمية وبقاء الوضع على ما هو عليه .

أما المقومات الاقتصادية لدى دول المغرب العربي فما تزال بعيدة عن المستوى المنشود،حيث يعتمد اقتصاد الجزائر إلى حد هائل على صادرات النفط والغاز، كما يعتمد اقتصاد المغرب إلى حد كبير على الإنتاج الزراعي(والذي يتأثر بالطقس بدرجة كبيرة) والتحويلات النقدية من المغتربين، بينما تعتمد تونس على الطلب من قِبَل المستهلك الأوروبي وعلى السياحة.

كما أن المستجدات الاقتصادية التي يشهدها العالم نتيجة ظاهرة العولمة [1]، خاصة في شقها الاقتصادي ، وما قد ينتج عنها من تقليص مناصب العمل لازدياد الواردات من السلع المصنعة ، ثم تقليص دور الدولة كجهاز مستقل يسهر على حماية الاقتصاد القومي و بالتالي التأثر بشكل أو لآخر على اتجاه التنمية و مسارها.

و من جهة ثانية شكل التراجع في حجم معونات التنمية الدولية عائقا حقيقيا بالنسبة لكل من تونس والمغرب أمام تزايد متطلبات التنمية ، حيث بلغ هذا الانخفاض ما بين سنتي 1992 و2003 مقدار124 مليار دولار من مجموع المساعدات المقدمة للدول النامية من قبل الدول الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية (DAC [2])، إذ لا تكاد تتعدى اليوم نسبة 0،23 بالمائة بينما النسبة الموصى بها من قبل هيئة الأمم المتحدة لا تقل عن 0،7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي بهذه الدول.

---

[1]- فعولمة الاقتصاد يقصد بها العملية التي تهدف إلى توحيد أجزاء الاقتصاد العالمي ، وإلغاء الحواجز التي تحول دون الحرية الكاملة لتدفق عناصره ومبادلاته وحركة عوامل الإنتاج سواء أكان رأسمال أو عمل أو تكنولوجيا أو غير ذلك،فالعولمة إذن تساوي التغير التكنولوجي زائدا فتح الأسواق للتجارة الدولية والاستثمار مضافا إليه التغير السياسي. للمزيد من التفاصيل حول الموضوع ارجع إلى :عمر صقر ، "اتجاهات عولمة الاقتصاد وأثارها على الاقتصاديات النامية"، ندوة قطر والطريق إلى العولمة الاقتصادية، الدوحة، 13-14 مارس، 2002،ص 10-14.

[2]- لجنة المساعدات الإنمائية(DAC)

ثم انعكاسات الأحداث الدولية على اقتصاديات دول المغرب العربي خاصة السياحية منها،حيث تقلصت عائدات القطاع السياحي بشكل كبير نتيجة الأعمال الإرهابية، بدءا بأحداث11سبتمبر2001، ووصل هذا التراجع 38بالمائة في تونس، و14 بالمائة في المغرب[1]،مع العلم أن هذه العائدات تمثل مصدرا هاما للموارد المالية بالنسبة للدول التي لا تعتمد في صادراتها على المنتجات النفطية، حيث يترتب عن النقص في مصادر رأس المال المادي شلل في مسار التنمية أو تعثر كبير في وتيرتها.

ثالثا: على مستوى السياسي :

تتعدد التحديات السياسية بتعدد طبيعة الأنظمة في دول المغرب العربي ومدى دمقرطتها،وعموما يمكن القول أن هذه الدول تتشابه من حيث المعوقات السياسية بدءا بأزمة المشاركة السياسية، لأنه من أول شروط تحقيق التنمية واستدامتها، مشاركة أبناء المجتمع كافة فيها،مشاركة الناس في نقاش الخيارات المتاحة، و بالتالي الشعور بأنّ لهم دورا ورأيا في هذه المسألة، والمشاركة هنا تتطلب إشراك كل الناس، وكل فئات المجتمع في الحياة السياسية ومن ثم في أية عملية تنموية فعلية وصحيحة. كما أن ضعف حضور دولة الحق والقانون تزيد من حدة تعثر التنمية بمختلف مستوياتها، فمسألة تعادل الفرص والمساواة أمام القانون مسألة حيوية جدا،وهي تشعر المستثمرين والمواطنين بالطمأنينة والاستمرار في عملية التنمية، وبدونها يسيطر جو من انعدام الثقة بين المواطنين وأجهزة الدولة، وهو ما يولّد قلقا اجتماعيا عميقا يعيق أية عملية تنموية فعلية.[2]

بالإضافة إلى ضعف هيئات المجتمع المدني، فبالرغم من وجود العديد من المؤسسات المهنية والنقابية والعمالية والبيئية والاجتماعية والثقافية، التي تقوم بنشاطات قيّمة في مجال الحفاظ على البيئة وحقوق الإنسان ومسائل اجتماعية واقتصادية وثقافية مختلفة، إلا أنّ هذه المؤسسات ما زالت دون حجم التحديات والحاجات القائمة.[3]

---

[1]- نوزاد عبد الرحمن الهيتي،"مستقبل التنمية في الوطن العربي في ظل التغييرات العالمية المعاصرة"، مجلة علوم إنسانية ، العدد 31، نوفمبر 2006.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- عبد الله تركماني، " جدل التنمية و الديمقراطية في الوطن العربي "مقال منشور بموقع مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، http://www.dctcrs.org/s5066.htm تاريخ التصفح : 2011/6/08

كما تعاني أيضا من ظاهرة هيمنة المركزية وضعف الحياة البلدية أو المجالس المحلية،إذ تتميز الأنظمة الإدارية المغاربية - بشكل عام- بهيمنة أجهزة الدولة المركزية على حياة الهيئات المحلية من بلديات ومجالس أو إدارات مستقلة، وبضعف اللامركزية الإدارية.

المبحث الثالث:التعلـــــيم في المغرب العربي بين تحديات الواقع ومطلب الإصلاح

لقد جعل الله تعالى العلم مدخلا وحيدا أمام سيدنا آدم بعد رحلته من السماء إلى الأرض للتعامل مع بيئته الخارجية في قوله تعالى :" وعلّـــم آدم الأسماء كلها ..." [1] وقد ازدادت أهمية العلم و المعرفة عندما جعل الله بداية الرسالة المحمدية أمرا بالقراءة و الكتابة . وقد جعل تقرير اللجنة الدولية للتربية من العلم مصطلحا لصيقا بحياة الإنسان في مختلف مراحلها ليؤكد أن الحياة في القرن الواحد و العشرين تعتمد على أربعة أعمدة هي: تعلم لتكون ، تعلم لتعرف ، تعلم لتعيش ، تعلم لتعمل.[2]

و لم تعد قوة الأمم تقاس بمساحة أراضيها ، أو بما تملكه من جيوش و آليات ، أو بعدد سكانها وحتى ثرواتها ومعادنها ، ولكن بما تملكه من معرفة ، وثروة بشرية متعلمة ، ولما كان التعليم أساس المعرفة ، و المعرفة أساس القوة ، بات من الضروري وجود سياسات توجه العملية التعليمية وتنظمها ، لتحدد الأهداف و الغايات ، وتحكم الهياكل و المنشآت الكفيلة بتحقيق هذه العملية .

المطلب الأول:واقع التعليم العالي بدول المغرب العربي (تونس و المغرب)

لقد أدى تطور المجتمعات من النمط التقليدي إلى آخر أكثر وأسرع تغيرا إلى ظهور تنظيمات غير الأسرة لأداء مهام أخرى منها وظيفة التعلم والتربية .فظهرت المدارس والجامعات وغيرها لتأخذ أشكالا معينة وتضطلع بأداء وظائف خاصة. وأصبح مصير المجتمعات يتوقف على كيفية إعداد الأفراد تربويا وتعليميا، وتزايد الإدراك أن ذلك يرتبط

---

[1]- سورة البقرة، الآية 31.

[2]- علي أحمد مدكور ، المرجع السابق الذكر ، ص11.

بالتعليم الذي يهيئ الفرد والمجتمع لمواجهة حقائق حركية عصر الثورة التكنولوجية المعتمدة على المعرفة المتقدمة واستخدام المعلومات المتدفقة والتي يعتبر العقل البشري أساسا لها.[1]

أولا: الهيـــــاكل :

حيث تعتبر الهياكل التعليمية الوعاء الذي تتجسد فيه السياسات التعليمية، إذ لا يمكن تحقيق مرامي و غايات و أهداف هذه السياسات دون وجود بنيات هيكلية، منظمة، تضطلع بمهمة تنفيذ البرامج التعليمية و التربوية و مخططات البحث العلمي، وتتمثل هذه البنيات عموما في المدارس بمختلف مراحلها، ثم الجامعات و المعاهد العليا.

- المدرسة:

تعددت التعريفات الواردة بخصوص هذا المصطلح ففي تعريف أول لحسن عبد الحميد رشوان:" المدرسة هي المؤسسة التربوية المقصودة و الهامة التي أنشاها المجتمع لتنفيذ أهداف النظام التعليمي."[2]

ويعرفها منير مرسي سرحان على أنها :" المؤسسة المتخصصة التي أنشأها المجتمع لتربية و تعليم صغاره نيابة عن الكبار الذين منعتهم مشاغل الحياة وحالت دون تفرغهم للقيام بتربية صغارهم."[3] وبالتالي أصبحت المدرسة تقوم مقام الأسرة و الأبوين في تربية النشء ،و في تعريف آخر:" المدرسة هي مؤسسة تربوية وجدت أساسا لتكمل دور المترل بعد تطور الحياة و تراكم الخبرات الإنسانية،لذا فوجودها بالضرورة للقيام بوظائف تربوية لم يستطع المترل القيام بها."[4]

ومن خلال ما سبق يمكن إعطاء التعريف الإجرائي التالي:" المدرسة هي منظمة اجتماعية لها اختصاص توجيه النشء و الشباب وتربيتهم بطريقة تخدم بيئتهم الاجتماعية فهي بذلك تعتبر أحد الوسائط الثقافية التي تؤثر على الفرد".

---

[1]- مها عبد الباقي الجويلي،التربية والمجتمع الاتجاهات الحديثة في التوظيف الاجتماعي للتربية،الإسكندرية دار الوفاء، 2001 ، ص5.

[2]-حسين عبد الحميد رشوان،التربية و المجتمع-دراسة في علم اجتماع التربية،مصر: المكتب العربي الحديث 2002،ص67

[3]- منير مرسي سرحان ، في اجتماعيات التربية ، ط3، بيروت : دار النهضة العربية ،1981، ص195.

[4]- أبو طالب سعيد ،رشراش عبد الخالق، عوامل التربية ، ط1، بيروت : دار النهضة ، 2001،ص73.

الجـــــــــــامعة:

يسعى كل مجتمع إلى تشييد مؤسساته الجامعية، لتوكل إليها جملة من المهام و الوظائف والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وفق التوجه السياسي و الاقتصادي الخاص بكل مجتمع ، فهي تختلف في الدول الليبرالية عنه في المجتمعات الاشتراكية، ومن ثم تتعدد التعريفات بتعدد الرؤى والاتجاهات وفي ما يلي البعض منها:

" الجامعة هي المصدر الأساسي و المحور الذي يدور حوله النشاط الثقافي في الآداب و العلوم والفنون، فهما كانت أساليب التكوين و أدواته، فإن المهمة الأولى للجامعة ينبغي أن تكون دائما هي التوصيل الخلاق للمعرفة الإنسانية في مجالاتها النظرية و التطبيقية، و تهيئة الظروف الموضوعية لتنمية الخبرة الوطنية التي لا يمكن بدونها أن يحقق المجتمع أي تنمية حقيقية في الميادين الأخرى."[1]

و في تعريف لآخر:" الجامعة هي "مؤسسة تعليمية و مركز للإشعاع الثقافي، و نظام ديناميكي متفاعل العناصر، تنطبق عليه مواصفات المجتمع البشري، حيث يؤثر مجتمع الجامعة في الظروف المحيطة و يتأثر بها في نفس الوقت."[2]

كما يعرفها المشرع الجزائري وفقا للمرسوم رقم 83-544، المؤرخ في 83/09/24 من الجريدة الرسمية المتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة ،على أنها :" مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تساهم في تعميم نشر المعارف و إعدادها و تطويرها، و تكوين الإطارات اللازمة لتنمية البلاد، كما تضطلع بترقية الثقافة الوطنية وتساهم في تطوير البحث وتنمية الروح العلمية،كما تتولى تلقين الطلاب مناهج البحث و تقدم أي عمل لتحسين المستوى و تجديد المعلومات والتكوين الدائم ."[3]

وبناء على ما سبق يمكن إعطاء التعريف الإجرائي التالي:"الجامعة هي مؤسسة تعليمية و قطبا للإشعاع الثقافي ، يؤثر مجتمع الجامعة الظروف المحيطة يتأثر بها ، فهي بذلك نظام ديناميكي متفاعل العناصر."

---

[1]-بوزيد نجوى ، وضعية الخريج الجامعي في المؤسسات الصناعية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة باتنة ،كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإسلامية ، 2010، ص 152.

[2]- بوزيد نجوى ، مرجع سبق ذكره ، ص 153، نقلا عن مركز البحوث التربوية :دراسة في التعليم الجامعي وتنظيمه، المجلد الخامس ، قطر ، ص 195.

[3]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 40، الموافق لـــ:1983/09/27

وسعيا إلى الوصول لتحليل واقع التعليم العالي في المغرب العربي رأينا انه من الضروري الحديث بإيجاز عن وظائف الجامعة حتى نستنتج مدى اقتراب الجامعات بهذه المنطقة من تحقيق الأهداف والوظائف التي وجدت من أجلها.

وظائف الجامعة:

ترتبط الجامعات تاريخيا بوظيفتين رئيسيتين:توسيع دائرة المعرفة ونشرها، فالأولى تتم عن طريق مسار البحث العلمي بينما ينشر العلم عن طريق التعليم.وقد أضيف إلى هاتين الوظيفتين منذ بداية النصف الثاني للقرن العشرين هي الوظيفة الاجتماعية.[1]

ـــ الوظيفة التعليمية:

تعتبر الجامعة حلقة مكملة لحلقات الجهاز التعليمي في المجتمع يتلقى الطالب خلال هذه المرحلة المادة العلمية بمختلف تخصصاتها في شكل مجموعة برامج موزعة وفق سنوات دراسية .[2]

غير انه ينبغي التمييز بين التعليم في مدرسي و المهني و الجامعي ، فالأول يسعى إلى إعطاء الفرد أساسيات المعرفة التي تساعده على العيش في هذا المجتمع المتطور مع محاولة تطوير بعض الملكات الذهنية لديه ، بينما يهدف التعليم المهني إلى تأهيل الطالب للعمل في مختلف المجالات كيد عاملة فنية مثقفة قادرة على مسايرة التقنيات الحديثة ، بينما التعليم الجامعي يسعى إلى تمكين الطالب في مجال واحد من مجالات المعرفة ليصبح اختصاصه ، كما يسعى من خلال ذلك إلى تطوير قدرات الطالب البحثية: كآليات السؤال ، منهجية البحث ،التفكير ، مع تنمية القدرة على التحليل والتركيب و الاستنتاج .[3]

ـــ وظيفة البحث العلمي:

تتطلب عملية توسيع المعرفة تكثيف النشاطات في مجال البحث العلمي، و تنعكس صورة هذا النشاط من خلال الإنتاج العلمي الحقيقي الذي يدعم قطاعات الحياة المختلفة الاقتصادية والثقافية و الاجتماعية و غيرها ، فالبحث العلمي يجعل من إنتاج المعرفة وسيلة تتفاعل بواسطتها الجامعة

---

[1]- رافع إبراهيم حقي،"واقع التعليم الجامعي في البلدان العربية و الطموح إلى الجودة"،ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الأول حول جودة الجامعات ومتطلبات الترخيص و الاعتماد، جامعة الشارقة:الإمارات العربية المتحدة،23-26افريل2006.منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية (جامعة الدول العربية) ،2009،ص359.

[2]- رابح تركي ، "وظائف التعليم في المرحلتين الثانوية و الجامعية " ، مجلة الثقافة ، العدد 63، الجزائر :الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1981،ص40-41.

[3]- رافع إبراهيم حقي ، المرجع السبق الذكر، ص379.

مع التمثيلات الاجتماعية المحيطة بها، عن طريق التكفل و الاهتمام بالقضايا والإشكاليات الواقعية.[1]

- الوظيفة الاجتماعية:

وتعد إشكالية السياسة التعليمية ووظيفتها التنموية واحدة من اكبر التحديات التي تواجه الدول النامية على العموم و الدول العربية على وجه التحديد، و الأكيد أن هذه السياسة هي تمثل الأداة الرئيسية لتنمية المجتمع و تحديث بنيانه عبر تنمية أذهان الناس وتهذيب سلوكهم وممارساتهم و تنمية مهاراتهم، حيث تجسد السياسة التعليمية الأهداف العامة للتربية ، كما توضح مواقف الجهات الرسمية و المسئولة عن القضايا المتعلقة بنظام التربية و التعليم، كما تحدد الأولويات في إطار السياق السياسي، والاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي للمجتمع، من خلال إستراتيجية تحدد الأهداف و السياسات الأساسية بعيدة المدى مع تكييف الأداء لتنفيذ هذه الأهداف.

سنحاول في ما يلي أن نسلط الضوء على واقع البحث العلمي في كل من المغرب و تونس من خلال الإحصائيات الدولية و الوطنية الواردة في هذا المجال.

أولا: التجربة المغربية في مجال البحث العلمي:

سنحاول من خلال هذا الجزء الوقوف على المساعي المغربية من اجل تحسين مردود البحث العلمي وذلك بالاعتماد على المعلومات المتوفرة حول الموارد البشرية المتوفرة وكذا نسبة الإنفاق على البحث و التطوير، ثم معطيات الإنتاج العلمي.

أ- الموارد البشرية:

و هم الأشخاص الذين يزاولون نشاطهم في البحث العلمي سواء في الكليات و المعاهد العمومية أو المؤسسات الخاصة.و في الجدول الموالي تم تصنيفهم على أساس مستوى البحث منهم موظفو البحث العلمي ، ثم طلبة مرحلة ما بعد التدرج (ماجستير، دكتوراه ،الدراسات العليا

[1]- لحسن بوعبد الله ، محمد مقداد، تقويم العملية التكوينية في الجامعة ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،1998 ص 1-2.

المتخصصة) ، حيث نسجل في قراءة للجدول تطور نسبة موظفو البحث سواء في الجامعات أو المؤسسات البحثية الأخرى بنسبة 13,36% وذلك من 1998/1997 إلى 2001/2000 ، ما يظهر من الإحصائيات أن هذا التغيير قد رافقه تغيير في طبيعة التخصصات حيث نسجل تطور في العلوم الدقيقة (من 36% سنة 1998 إلى39,69%سنة 2001) و في علوم الهندسة (من 9% إلى 27,58%). بينما نسجل على مستوى دراسات ما بعد التدرج انخفاض بنسبة 2,44% حيث أصبحت 14488 في2002 بعد أن بلغت 14850 سنة 1998[1] في حين نسجل ارتفاع على مستوى المسجلين في مرحلة ما بعد التدرج سنة2006 ليصل إلى 23466 طالب باحث[2].(أنظر الجدول 20)

الجدول20:إحصائيات حول الموارد البشرية في مجال البحث العلمي ما بين 1998و 2002 [3]

	الموارد البشرية		1998-1997	2002-2001	نسبة الفارق%
موظفو البحث	الجامعات		9500	9959	% 4,83 +
	مؤسسات تكوين الأطر العمومية والخاصة		1100	1743	% 58,45 +
	مؤسسات البحث العمومية والخاصة		2900	3601	% 24,17 +
	المجموع		**13 500**	**15 303**	**% 13,36 +**
	توزيعهم حسب التخصصات العلمية	العلوم الاجتماعية والإنسانية	%47	%25,20	-
		العلوم الدقيقة	%36	%39,69	-
		العلوم الطبية	%8	%7,52	-
		علوم المهندس	%9	%27,58	-
طلبة الحلقة الثالثة	دبلوم الدراسات العليا المعمقة DESA دبلوم الدراسات العليا المتخصصة DESS		4806	5244	%9,11+
	دبلوم الدراسات العليا DES		2328	47	%494,8-
	الدكتوراه (الوطنية المحدثة في 1997)		3740	5266	%40,8+
	دكتوراه الدولة		3978	3931	%1,18-
	المجموع		**14850**	**14488**	**2,44-**
	توزيعهم حسب التخصصات العلمية	الآداب والعلوم الإنسانية	%36,79	%34,44	-
		العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية	%22,65	%23,60	-
		العلوم والتقنيات	%40,67	%41,96	-

[1]- عبد الكبير بلاوشو ، الحسين زايد ، " مقاربة تحليلية لبعض مؤشرات نمو البحث العلمي و التقني " مقال منشور على شبكة الانترنت موقع :www. ipac.kacst.edu.sa/edoc/1425/145681_1.pdf

[2]- إحصائيات واردة في تقرير اليونسكو للعلوم 2010.

[3]- عبد الكبير بلاوشو ، المرجع نفسه.

وتشير الإحصائيات المقدمة من طرف المنظمة اليونسكو للعلوم لسنة 2010 إلى المغرب تأتي في المرتبة الثانية بعد تونس من حيث عدد الباحثين لكل مليون نسمة من مجموع السكان (انظر المخطط 21)، بمجموع 647 باحث /مليون ،مقابل 1588 بتونس، 170 بالجزائر.

المخطط 21: عدد الباحثين لكل مليون نسمة بدول المغرب العربي لسنة 2007[1]

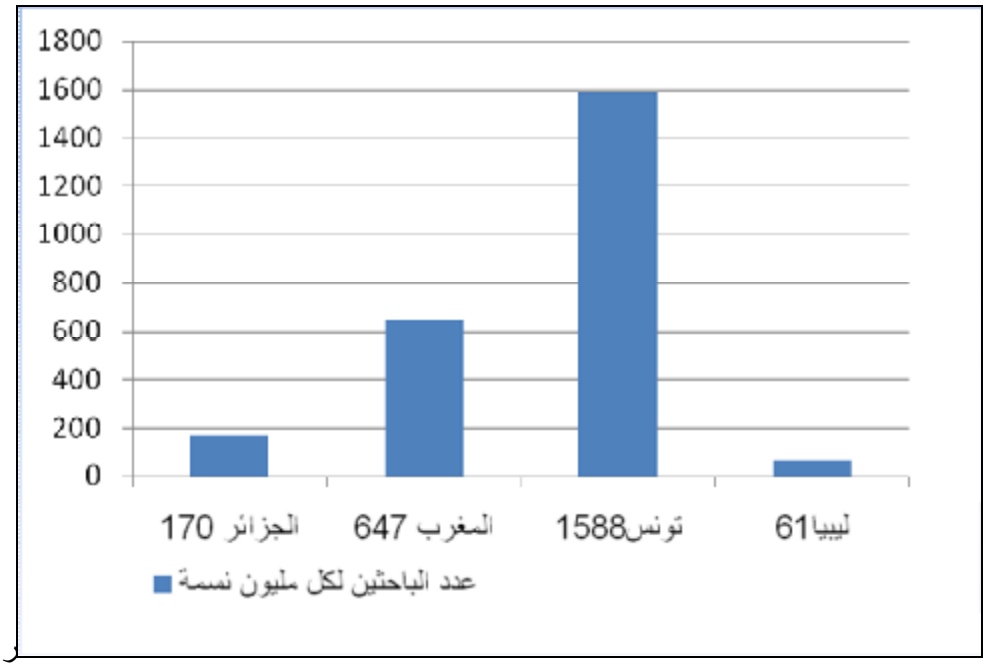

الإنتاج العلمي:

ما تزال الجهود متواصلة بالجامعات والمعاهد المغربية من اجل تدارك النقص في الإنتاج العلمي رغم التطور الذي شهده هذا المجال مقارنة بسنوات التسعينيات ومطلع الألفية الثالثة حيث بلغ معدل مجموع المقالات العلمية خلال فترة 96/91 ما يعادل 400بينما ارتفع خلال فترة 2000/97 ليصل العدد الى 860 مقالة علمية ،في حين بلغ خلال سنة 2001 لوحدها 1055 مقالة . اما على مستوى الاطروحات المناقشة فقد تطور العدد ليرتفع من 589 فترة 98/97 ليصل الى 779 خلال 2001/2000 أي زيادة بنسبة 32،25 بالمائة لتتصدر أطروحات العلوم و التقنيات الرتبة الاولى بمجموع 297 ثم الآداب و العلوم الانسانية 280 أطروحة ، العولم الاقتصادية 202.(أنظر الجدول 21).

[1]- بناءا على إحصائيات واردة في تقرير اليونسكو للعلوم لسنة 2010، ويتصرف من الباحث

الجدول 22: إحصائيات حول الإنتاج العلمي في المغرب فترة 1998-2002[1]

الإنتاج العلمي	عدد المقالات العلمية		400 (*) المعدل السنوي استنادا إلى فترة 1996-1991	860 (*) المعدل السنوي استنادا إلى فترة 1997-2000
	بالنسبة لسنة 2001 بلغ هذا العدد 1055 (*)			
			1998-1997	2002-2001	نسبة الفارق%
	الأطروحات المناقشة	الآداب والعلوم الإنسانية	165	280	+69,69%
		العلوم والاقتصادية والاجتماعية	53	202	+281,13%
		العلوم والتقنيات	371	297	-19,94%
		المجموع	**589**	**779**	**+32,25%**
	براءات الاختراع المسجلة بالمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية		486	547	+16,88%

ثانيا: التجربة التونسية في مجال البحث العلمي:

لقد شكلت فترة منتصف الخمسينيات بداية ظهور هياكل مرحلة التعليم العالي بتونس،ففي سنة 1956 أنشأت المدرسة العليا للمعلمين، و المدرسة القومية للإدارة ، و المعهد القومي للحقوق ، وجاء الإعلان عن إنشاء الجامعة التونسية في 31 مارس1960 .[2]وقد واجهت تونس في أعقاب استقلالها ثلاث قضايا:الازدواجية الثقافية ، هيمنة اللغة الفرنسية ، تنوع التعليم وتعدد مؤسساته ، كان ذلك من آثار السياسة الاستعمارية في هذا القطر، نتج عنه اختلاف في الاتجاهات التربوية و الثقافية، أدى هذا الاختلاف إلى خلق نمطين من المؤسسات التعليمية :الأول

---

[1]- عبد الكبير بلاشو، المرجع السبق الذكر.

[2]- محمد المدني المختار ، " سياسات التعليم العالي و الثانوي وآفاق التنمية في تونس "، مجلة الجامعة المغاربية ، العدد الثامن ،2009، طرابلس ، ص 51.

عصري مقتصر على أبناء الطبقات الغنية و أبناء موظفي الدولة ، أما النمط الثاني فيشمل التعليم الديني في مراكز الزيتونة يوجه إليه أبناء الأرياف و القرى.[1]

و في محاولة لتدارك هذه الازدواجية قامت الحكومة سنة 1958 بتشكيل لجنة مهمتها تحديد أسس السياسة التعليمية ضمن مخطط عشري امتد إلى غاية 1968، تلتها بعد ذلك مجموعة من الإجراءات سعيا الى تجديد رسالة المدرسة لتواكب التطور الحاصل في بنية المعارف وأساليب العمل و كذا وسائل الإنتاج، تتوجت بتبني الدولة سنة 2002 خطة تطوير السياسات التعليمية في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي لتواكب التطلعات الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع التونسي خلال القرن الواحد و العشرين.[2]

سنحاول بإيجاز الوقوف على المنجزات التونسية في مجال البحث العلمي ليس من خلال الهياكل،بل من خلال الموارد البشرية المسخرة في هذا الميدان ثم الإنتاج العالمي وصولا إلى حجم الإنفاق من الناتج الوطني الخام.

ـــ الإنفاق على البحث العلمي :

تتكون النفقات المحلية للبحث و التطوير من مجموع الموارد المالية المرصودة للبحث التي يقع صرفها داخل التراب التونسي من قبل الأطراف الاقتصادية الوطنية و الدولية ، وتشمل هذه النفقات الموارد العمومية و الموارد التي تخصصها المنشآت وكذا الموارد التي تقدمها الهيآت الدولية ، وقد تضاعفت هذه الاعتمادات من 2000 بنسبة 0،45بالمائة إلى لتصل إلى نسبة 1بالمائة من الناتج الوطني الخام سنة 2004(انظر الجدول24).إن التزايد المسجل في نسبة الإنفاق على البحث والتطوير منذ بداية الألفية الثالثة بوتيرة متصاعدة كما هو موضح في الجدول أدناه تعكس المجهودات التي تبذلها تونس من أجل دعم البحث العلمي و تشجيع الابتكار التكنولوجي.

---

[1]- محمد عابد الجابري، دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب و تونس و الجزائر،الدار البيضاء :دار النشر المغربية،1989، ص82.

[2]- محمد مدني المختار، المرجع السبق الذكر.

الجدول23: تطور نفقات البحث العلمي مقارنة مع الدخل الوطني الخام بتونس(00-04)[1]

السنوات/ النفقات	2000	2001	2002	2003	2004
النفقات المخصصة للبحث العلمي (ملايين الدولارات)	122	153	188	248	"
النسبة من الناتج الداخلي الخام(%)	0,45%	0,53%	0,62%	0,75%	1,00%

ـــ الموارد البشرية في مجال البحث

لا شك أن ارتفاع نسبة الالتحاق بمرحلة التعليم العالي مكننا من التنبؤ- بشكل عام على- بخصوص الفئة التي ستتخذ من البحث العلمي وظيفة لها على أساس أن هذه الفئة ما هي في حقيقة الأمر إلا النخبة من طلبة التعليم العالي حيث تشير إحصائيات مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة بوزارة التعليم العالي و البحث العليم التونسية أن نسبة الالتحاق بالتعليم العالي للفئة العمرية (19-24) قد ارتفعت من 6% خلال الموسم الجامعي 87/86 إلى 36،2 خلال موسم 2007، غير أن ذلك بات يشكل تحديا مقارنة مع سوق العمل خاصة بعد أن بلغ تعداد الخريجين سنة 2008 حوالي 60951 خريجا ، الأمر الذي استدعى التفكير في إستراتيجية تمكن من ضمان تراجع أعداد الطلاب بداية من الموسم الجامعي 2017/2016.[2]

أما الحديث عن الباحثين بتونس فلا يكاد يختلف كثيرا عن نظيراتها من دول المغرب العربي من حيث النقص الكبير في التعداد مقارنة بالدول المتقدمة ، حيث تبين الإحصائيات أن عدد الباحثين بالنسبة لكل 1000نسمة لا تكاد تتعدى 1،58(2007) رغم الارتفاع المسجل منذ سنة1998 حيث يظهر من الجدول25 ،أن هذا العدد لم يبلغ(1)باحث لكل ألف نسمة إلا بعد سنة 2001.

[1]-عبد الكبير بلاشو، المرجع السبق الذكر.

[2]- الخطة الإستراتيجية لتطوير التعليم العالي 2008-2017، منشورات وزارة التعليم العالي و البحث العلمي و التكنولوجي. تونس، 2008، ص 5-22.

جدول 24: تطور عدد الباحثين لكل1000 نسمة بتونس(1998-2007)[1]

السنـــــــــة	1998	1999	2000	2001	2007
عدد الباحثين لكل1000ن	0،70	0،73	0،79	0،88	1،58

- الإنتـــــاج العلـــــمي:

في محاولة مختصرة استطعنا أن نقف عند التطور الحاصل في هذا المجال بتونس و إن كان بوتيرة ثقيلة كباقي دول العربية عموما و دول المغرب العربي على وجه الخصوص ، ويظهر ذلك من خلال عدد المنشورات لكل مليون نسمة و التي بلغت سنة 2008 أكثر من 196 بعد أن كانت خلال سنة 2000 لا تكاد تتجاوز 76 بزيادة تفوق الضعف ، أما عدد الأبحاث المنشورة خلال نفس الفترة فتقدر بـــ 540 بحثا (سنة2000) لتصل الى2026 بحث خلال سنة 2008(انظر الجدول25).

ولكن في ظل المفاهيم الحديثة حول مجتمع المعرفة لم يعد الإشكال قائما حول حجم الإنتاج العلمي بل انصرف الاهتمام إلى ميادين المعرفة التي يشملها هذا الإنتاج ، وأصبح ما تصبو إليه المجتمعات المتطورة اليوم هو ذلك الإنتاج العلمي الذي ينعكس أثره بشكل مباشر على الجوانب الاقتصادية ، و في هذا الإطار جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 ، توزيع الإنتاج العلمي على المجالات الحيوية، أن هذا التوزيع بالنسبة لتونس قد كان على النحو التالي :30% للعلوم الدقيقة ، 62% للعلوم الطبية ،8% للعلوم الفلاحية.[2]

[1]-من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات واردة في تقرير اليونسكو للعلوم 2010 ، و إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي و التكنولوجيا 2000 .

[2]- السياق التنظيمي لاكتساب المعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003.

جدول 25: مقارنة الإنتاج العلمي بتونس خلا سنتي 2000-2008[1]

	2000	2008
منشورات علمية لكل مليون ن	76,4	196,2
أبحاث منشورة	540	2026

المطلب الثاني: تحديات التعليم العالي في المغرب العربي ومحاولات الإصلاح

إن الحديث عن التعليم العالي في المغرب العربي، لا ينصرف إلى حصر عدد المعاهد والجامعات،أو تعداد الطلبة وأعضاء هيئة التدريس بل يتعداه إلى أكثر من ذلك أهمية،حيث ينطلق من تحديات الواقع للتخطيط لإصلاحات المستقبل. وإذا كانت الدول المتقدمة قد أولت جامعاتها بحظ وافر من التحليل فإن نظيراتها في منطقة المغرب العربي، لم تحض باهتمام الباحثين من أبناءها وغيرهم، ولعل حداثة نشأتها وظروف هذه النشأة قد حالتا فعلا دون الاهتمام المفترض.

اولا: التحديـــــــات :

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى تحديات التعليم العالي بالمنطقة محاولين بذلك التركيز على المشتركة منها بين منظومات التعليم العالي المغاربية و التي نلخصها في ما يلي :

أ ــ تبني النموذج الغربي الاستعماري:

لا شك أن طول الفترة الاستعمارية التي عانت منها منطقة الدول المغاربية على غرار باقي الدول العربية ، جعل من الصعوبة بمكان خلق منظومة للتعليم العالي كنموذج وطني دون اللجوء إلى تبني النموذج الغربي المستورد بعد حصولها على الاستقلال السياسي خصوصا من

[1]-تقرير اليونسكو للعلوم 2010 ، المرجع السابق الذكر.

البلد المستعمر بدءا بالهياكل، ثم البرامج والمناهج مبتعدة بذلك عن خصوصيات و متطلبات المحيط الاجتماعي و الاقتصادي الوطني.

وقد كان النقص الكبير في هيئة التأطير سبا كافيا للجوء إلى الخبراء و الأساتذة الأجانب،حيث أصبح في ما بعد على حساب الإطارات الوطنية، و لقد ساهم هذا الوضع بشكل أو بآخر في ما يعانيه التعليم العالي عموما و الجامعي خصوصا .[1]

ب ــ الإشكـــــــالية اللغـــــــوية:

إن خصوصية وظائف الجامعة تجعل منها فضاء يتغلغل في البيئة المحلية وكل ما يرتبط بها من وظائف، ولن يكون هذا التغلغل ممكنا إلا من خلال اللغة، وقد تباينت مواقف الدول المغاربية حول مكانة لغة الدولة المستعمرة مقارنة باللغة الوطنية فبينما تستمر البعض في تداول اللغة الأجنبية على حساب اللغة الوطنية (تونس مثلا) هناك من تستخدم اللغتين معا (المغرب) بينما هناك من تحاول أخرى اعتماد اللغة المحلية أداة للتدريس بمختلف مراحله (الجزائر).

غير أن تداول اللغة الأجنبية لا ينبغي النظر إليها بخلفية استعمارية فقط و إنما يتعلق بشكل كبير بالتوسع في استهلاك المنتجات الغربية خاصة تلك التي تتطلب في إنتاجها العلم والتكنولوجيا يتطلب التعامل معها إتقان لغة البلد المنتج ومن ثم تداولها.

وينبغي الإشارة هنا إلى أن بعض الدول المغاربية تسعى للاهتمام باللغة العربية واعتمدتها اللغة الوطنية الأولى رسميا و أكاديميا ، دون الاستغناء عن اللغة الأجنبية الغربية بسبب المشكلات المتعلقة بالمصادر والمراجع .[2]

ج ــ الحـــرية الأكاديمية:

صحيح أن الحرية الأكاديمية مسألة نسبية ، تتفاوت قيمتها من دولة إلى أخرى،والأبعد من ذلك أن الدول الأكثر تقدما في حد ذاتها لا تكاد توفر الاستقلالية

---

[1]- -بوزيد نجوى ، المرجع السبق الذكر ، ص164.

[2]-- بوزيد نجوى مرجع سبق ذكره، نقلا عن: عبد الله محمد عبد الرحمان، سوسيولوجيا التعليم العالي،الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية،1991،ص223 .

الأكاديمية مائة بالمائة وهذا رجع في اعتقادنا إلى سببين رئيسين ، أولهما أن الطابع الحكومي للجامعة جعلها في تبعية دائمة للسلطة الحكومية، لما تحتاجه من الهياكل الجامعية من دعم مالي وتجهيز، ومن ثم ضعف استقلاليتها بنيويا ووظيفيا. فالضغوط السياسية على الجامعة في المجتمعات العربية على العموم ومنها دول المغرب العربي ، أدت في كثير من الأحيان إلى رفض مشاريع بحث وأعمال ذات مستوى علمي قد تنعكس إيجابا على التنمية بمختلف مستوياتها لا لشيء إلا لأنها تحتوي مقاربات نقدية لواقع هذه المجتمعات في محاولة للتغيير الايجابي .

أما السبب الثاني فهو الطبيعة التسلطية للأنظمة السياسية الحاكمة ، فالواقع يثبت أن الدول المغاربية في مجملها لا زالت في بداية محتشمة من اجل الوصول إلى دولة الحق و القانون وتحقيق الديمقراطية و إلى حين تحقيق ذلك تبقى تسلطية ، تخشى من معارضة حقيقة بناءة،ومن اجل ذلك تمتد هيمنتها إلى رسم السياسات التعليمية والتكوينية،و تنصيب هيئات التدريس والتأطير وفق التوجهات و الانتماءات السياسية، كل ذلك أدى إلى بشكل أو بآخر إلى سيطرة السياسي على العلمي وجعل من مؤسسات إنتاج المعرفة قنوات تزود النظام بكفاءات تمكنه من تحقيق أهدافه في مختلف الميادين الاقتصادية و العقائدية و السياسية تمكنه من كسب الشرعية ،وبذلك تتحول الجامعة من مؤسسة تعيد إنتاج النخبة وتكوين الكفاءات الوطنية و إطارات تسيير الدولة إلى هياكل تسعى إلى تكريس الأمر القائم عن طريق تقييد حرية الفكر والتحليل.[1]

د ــ الفجوة بين مخرجات البحث العلمي و التنمية :

إن ما حققته الدول المتقدمة من رقي في المجالات المختلفة انطلق بالدرجة الأولى من الارتباط العضوي لوظيفة الجامعة بقضايا التنمية، عن طريق ما يسمى بالبحث العلمي التطبيقي وهو وسيلة تمكن الجامعة و مؤسسات البحث العلمي من التفاعل مع المجتمع وتعميق ارتباطها به. في حين نجد أن علاقة الجامعة بمشكلات التنمية في دول العالم الثالث و من بينها الدول المغاربية لم تكن محورية عند إعداد السياسات التعليمية و تكوين الكفاءات الوطنية نتج عنه تهميش البحث العلمي و إهماله في معالجة قضايا التنمية في هذه المجتمعات.

[1]- أبو مدين طاشمة ، المرجع السابق الذكر.

المطلب الثالث:إصلاح منظومة التعليم العالي بالمغرب العربي:

لا شك أن التغيرات الحاصلة في العالم خلال العشرية الأخيرة من الألفية الثانية من انهيار المعسكر الشيوعي و تزايد هيمنة القطب الرأسمالي ، وكذا فشل المنظومات البحثية للدول العربية في تحقيق التنمية المطلوبة رغم محاولات الإصلاح المتعددة ، بالإضافة إلى عوامل أخرى نذكر منها:

- واقع منظومة التعليم العالي الذي يقتضي التعجيل بتبني مسار إصلاحي إستراتيجي ومستمر،يحتوي في طياته ميكانيزمات نجاحه، وتكييفه الدوري مع المستجدات التي يفرضها الواقع.
- التطور العلمي الهائل والسريع الوتيرة،الذي أدى إلى عولمة منظومة التعليم العالي والبحث العلمي.
- سوق العمل محليا وعالميا، الذي اتجه أكثر نحو العمالة المتخصصة، ذات التكوين الجامعي.
- عالم الاقتصاد والأعمال وحاجاته المتزايدة إلى خدمات الجامعة.[1]

لهذه الأسباب وغيرها، كان على منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، أن تتبنى إستراتجيات إصلاحية، قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى، وأن تأخذ بالأسباب العصرية للنجاح، كل ذلك جعل من الإصلاح الحقيقي الهادف ضرورة و مطلبا أساسيا يقع على عاتق الدول و الحكومات، وفي هذا الإطار تسعى دول المغرب العربي جاهدة إلى إصلاح سياساتها التعليمية عامة والتعليم العالي على وجه الخصوص ، سنحاول من خلال هذا الجزء الإطلاع على هذه التجربة بإيجاز .

رغم أن التعليم يعتبر أهم مستويات الإصلاح الشامل وأكثرها تعقيدا و عرضة للتعثر،إلا انه مغاربيا لم يحض بالأولوية التي يستحقها في الوقت الحاضر، وكان في الغالب يمثل وسيلة لتعويض الأطر الأجنبية من جهة و تسيير المؤسسات القائمة ، كما أن محولات الإصلاح السابقة جاءت لمعالجة السلبيات و ليس التركيز على أسبابها وأصبح الإصلاح اليوم قائما على أهداف محورية تسهى من خلالها إلى التخلص من سلبيات النظام السابق عن طريق معالجة أسبابها، ثم الاستفادة المستمرة من التطورات الايجابية الحاصلة في مجالات البحث و التكوين في جامعات

---

[1]- سمية زاحي ، " المكتبة الجامعية فضاء التعلم و البحث في سياق نظام LMD " ، مقال منشور على شبكة الانترنت موقع:http://informatics.gov.sa/details.php?id=333 تاريخ التصفح : 2011/01/14.

العالم المتقدم، بالإضافة إلى الاستجابة لمتطلبات تكوين يتناسب مع المتغيرات الكبرى داخليا و خارجيا في مجالات البحث و التطوير و التأهيل.[1]

وعموما بدأ التحضير لإصلاح التعليم العالي في كل من تونس و المغرب و الجزائر تقريبا في نفس الفترة ،ففي المغرب تم تعيين اللجنة الخاصة بالتربية و التكوين في مارس 1999، ثم في شهر أكتوبر من نفس السنة تم تقديم الميثاق الوطني للتربية و التكوين ، وبعد ذلك في شهر ماي 2000 تم إقرار القانون 01.00 الخاص بالتنظيم الجديد للتعليم العالي. وفي تونس وعلى الرغم من أن النقاش كان جاريا في نفس الفترة ، فإن القرار الرسمي بالانتقال إلى النظام الجديد للتعليم العالي جاء سنة 2005، وبدأ تطبيقه فعليا سنة 2006. أما في الجزائر تم إقرار نظام التعليم العالي ذي المستويات الثلاث-على مستوى النصوص- سنة 1999، من خلال القانون التوجيهي للتعليم العالي (رقم 99-1999.05).[2] (ستناوله بتفصيل أكثر في الفصل الثالث).

في الحقيقة إن موجة الإصلاح التي شملت التعليم العالي في منطقة المغرب العربي ما هي إلا مطلبا تقتضيه الشراكة الاوروميتوسطية ، و بالضبط اتفاقيات الشراكة التي تربط الاتحاد الأوروبي مع دول المغرب العربي وذلك على ضوء النموذج الأوروبي الموحد الذي يعرف بمسار بولونا (the Bologna process)[3]. حيث أقرت اللجنة الأوروبية للتربية و الثقافة مجموعة من الأدوات القانونية و المالية المرافقة لنشر هذا النظام في الفضاء الأوروبي بالدرجة الأولى ، ثم نشره على المستوى العالمي بداية من دول الجوار الأوروبي أو ما تسمى بدول الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومنها دول المغرب العربي ، حيث أعدت اللجنة في هذا الإطار برامج للسياسات الخارجية نتطرق إلى ما يهمنا منها وهو برنامج "تامبوس" (Tempus) لكونه يهم اصلاح التعليم العالي في بعض الدول العربية جنوب المتوسط و هي على الخصوص الدول المغاربية.

---

[1]- إبراهيم ياسين، "إصلاح التعليم العالي و الإصلاح الشامل في المغرب "، مقال منشور على شبكة الانترنت موقع: http://www.almarrakchia.net/islah27.htm تاريخ التصفح 2011/02/12

[2] - Bouhafs Mobarki , « Implementing higher education reforms in Maghreb countries in the light of the Bologna process model", Higher Education International conference, May 4-6 ,2010, Beirut, Lebanon

[3]-مسار "بولونا" Bologna Process هو" نظام للتعليم العالي يسمح بتجانس الشهادات الأكاديمية على المستويين الأوروبي والعالمي، ويسهل حركية الأساتذة والباحثين والطلبة " Europeen commission Bologna process (2009). جاء مسار "بولونا" لتعزيز مجموعة من الرهانات التي تواجه أوربا الموحدة، بدأ فعليا سنة 1999 بإعلان بولونا. لمزيد من المعلومات حول المسار ارجع إلى:

برنامج Tempus: هو أداة تسمح لجامعات الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي من التعاون البيني،والتعاون مع جامعات مجموعات دول الشراكة مع الإتحاد الأوروبي،بدأ برنامج Tempus سنة1990،وهو في مرحلته الرابعة Tempus IV،التي تغطي الفترة الممتدة من2009 إلى 2013.[1]

و بذلك يمكن القول أن النظام الجديد(LMD) جاء استجابة للتوجهات العالمية في التعليم العالي في شكل تنظيم نمطي يتجه نحو هيكلة مسار التعليم العالي في ثلاث أطوار هي : الليسانس والماستر ثم الدكتوراه ، ويتشكل كل طور من وحدات تعليمية موزعة على سداسيات على النحو التالي:

الليسانس:يشتمل على ستة سداسيات، كما تتضمن مرحلتين الأولى تكوين قاعدي متعدد التخصصات، و المرحلة الثانية تكوين متخصص.

الماستر:يشتمل على أربعة سداسيات، يحضر خلاله الطالب مستقبله المهني أو البحثي.

الدكتوراه:يشتمل هذا الطور على ستة سداسيات، يتم في نهايتها تتويج الطالب بشهادة الدكتوراه بعد مناقشة أطروحة.[2]

وهناك شروط بيداغوجية لا يمكن تجاهلها من أجل إصلاح هادف، وسعيا إلى تغليب الجانب النوعي وتحقيق الزيادة في المردود العلمي نلخصها في ما يلي:

- أفواج محدودة من حيث عدد للطلبة.
- تقييم مستمر للمعارف النظرية و التطبيقية.
- النظام السداسي بدل السنوي .
- نظام وحدات بيداغوجية مستقلة غير تكاملية من حيث التقييم .
- نظاما توجيهيا على مراحل حسب المراحل و المسالك التي يمر بها الطالب.
- مصاحبة بيداغوجية من طرف أستاذ مؤطر لكل طالب.

غير أن الإصلاح في الفضاء المغاربي قد اقتصر على الهيكل التنظيمي العام للتعليم العالي المتمثل في مراحله الثلاث،وذلك نتيجة لمعوقات تمثلت حسب الأستاذ بوحفص مباركي في : القرارات المتسارعة على المستوى الإداري، تمثلت في السرعة في تكوين لجان وطنية تنقصها الخبرة والتجربة

---

[1] - Bouhafs Mobarki , op.cit, p11

[2] - سمية زاحي ، المرجع السبق الذكر.

و التخصص، أصبحت بعد ذلك أدوات إدارية لاستصدار التوصيات ثم صياغتها في قالب قانوني حسب رغبة الوصاية، واستعمال بعض الأساليب الإدارية غير الموضوعية لتمرير الإصلاح.

ثم عدم إشراك الإطراف المعنية مباشرة بالإصلاح من مجالس علمية للجامعات و النقابات والتنظيمات الطلابية، مع نقص التجهيزات الضرورية لانجاز المشروع مقارنة بتلك المتوفرة في البيئة الأصلية للنظام الجديد المتمثلة في الجامعات الأوروبية .[1]

و رغم كل هذه المعوقات من الصعوبة بمكان الحكم على مدى نجاح هذا النظام في دول المغرب العربي لسببين رئيسين في نظرنا: الأول يتمثل في حداثة تطبيقه في هذه الدول (المغرب والجزائر بداية 2000 - تونس 2005)، فالمدة قصيرة بالنسبة لمشروع بعيد المدى يتطلب الوقت الكافي لجني ثماره، و السبب الثاني أنه لا يمكن الأخذ بنجاح هذا النظام أو فشله إلا من خلال قياس مدى تحقيقه للتكيف و الانسجام لمنظومة التعليم العالي مع المحيط السوسيواقتصادي، بدءا بالعلاقة بين الجامعة و عالم الشغل عن طريق تكوين نوعي يساهم في تحقيق التنمية في بعدها الشامل.

المبحث الرابع:أثر هجرة الكفاءات الوطنية على التنمية وآليات الحد منها

يمكن اعتبار الظاهرة سلبية و ايجابية في الوقت نفسه ، سوف نتطرق في بحثنا إلى السلبية منها بأكثر تفصيل دون إغفال البعد الايجابي على أساس أن هجرة الكفاءات قد ألحقت أضرار معتبرة باقتصاديات دول العربية عموما، و دول المغرب بالعربي على وجه التحديد و من ثم على وتيرة التنمية بها ، أكثر مما يترتب عنها من منافع .

المطلب الأول: الآثار المترتبة عن هجرة الكفاءات

أولا: الآثـــــــار السلبية:

لا يمكن تصور الآثار السلبية لهجرة الكفاءات الوطنية بمنظور اقتصادي فحسب ولكن تتعدى ذلك لتمس الجوانب الاجتماعية والثقافية و السياسية و الثقافية و العلمية و غيرها من الجوانب الهامة في حياة الإنسان، ومن بين هذه الآثار نذكر ما يلي:

---

[1] - Bouhafs Mobarki , op.cit,p14

- فقدان موارد مالية كبيرة أنفقت على تعليم الكفاءات و تكوينها من الناتج الوطني الخام، لتصبح إطارات جاهزة للدول المستقبلة تستغلها دون مقابل، فقد قدرت الدراسات في نهاية الثمانينات كلفة إعداد المهندس الواحد بـــ227الف دولار، و535الف دولار للطبيب الواحد،ليكون مقدار ما تكبدته الدول العربية من خسائر خلال عقد السبعينات يقارب 11مليار دولار،لتقدر هذه الخسائر في نهاية 2002 بـــ 1،57مليار دولار.[1]
- الزيادة في توسيع الهوة بين دول المغرب العربي و الدول الغنية المتقدمة التي تمثل البيئة الجاذبة للكفاءات، التي تصبح بالضرورة مالكة لكل إنتاج علمي و اختراعات مسجلة، وتزيد من احتكارها للمنتجات التي تعتمد على المعرفة كمادة أولية في إنتاجها.
- التأثر بالتبعية الثقافية للمجتمعات التي هاجروا إليها، مما يضر بالتنمية الثقافية في مجتمعاتهم، التي تمثل حلقة في مسار التنمية الشاملة، حيث تزيد الهوة بينهم بين عادات و تقاليد بلدانهم الأصلية و من ثم التأثير على هويتهم.[2]
- ضعف البحث و الإنتاج العلمي في المراكز البحثية المغاربية في مقابل زيادة ذلك في المجتمعات المستقبلة للكفاءات، يترتب عن ذلك ازدياد التخلف و التبعية للدول الأكثر فقدانا لكفاءاتها.
- الزيادة في الإنفاق الخاص باستقدام كفاءات أجنبية لسد الفراغ الناتج عن هجرة الكفاءات الوطنية،وبذلك تكون الخسارة مزدوجة لضياع ما أنفقته من أموال و طاقات في سبيل تعليم هذه الكفاءات من جهة ثم مواجهة النقص الحاد في الكفاءات وسوء استغلالها عن طريق الاستعانة بكفاءات أجنبية غالبا ما تكون بتكلفة كبيرة.

ثانيا: الآثار الإيجابية :

سبق و أن ذكرنا أننا لا نركز كثيرا على الجانب الايجابي لهجرة الكفاءات الوطنية ، لأننا نعتبرها ظاهرة غير صحية بالنسبية للتنمية الشاملة في المنطقة وبالتالي مواجهتها تكون بمعرفة حجم الآثار السلبية لها أكثر من الوقوف على ايجابياتها و رغم ذلك يمكن حصر هذه الايجابيات في ما يلي:

---

[1]- محمد صافيتا، " هجرة الكفاءات العربية و أثرها على التنمية الاقتصادية و البشرية في الوطن العربي"، نقلا عن محمد هشام خواجكية ، المستقبل العربي ،العدد1980،22./ وجريدة البيان ، دبي، 2002، ص11.

[2]- عصام محمد راضي طه الحنبلي، مدى توفر العوامل الطاردة لهجرة الأدمغة من الجامعات العربية من وجهة نظر الهيأة التدريسية فيها: جامعة الضفة الغربية نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية،نابلس،1993.

أ- التحويلات المالية:

الأهمية الحقيقة للتحويلات المالية لا تكمن في الجانب كمي أي حجم الأموال التي يقوم المهاجرون بتحويلها إلى بلدانهم الأصلية، و لكن تتجلى هذه الأهمية في دور هذه التحويلات في استثمار القوى المغاربية المهاجرة في بلدانهم. صحيح أن هذه التحويلات تخص المهاجرين بمختلف فئاتهم و أصنافهم، ولا يمكن عمليا الفصل بين تحويلات الكفاءات المهاجرة و بقية المهاجرين لذلك سنتطرق إلى التحويلات بشكل حتى تتجلى أهمية النسبية للتنمية .

ففي عام 2006، بلغ مجموع تحويلات العاملين في الخارج 280 مليار دولار، ذهب نحو ثلاثة أرباعها إلى البلدان النامية، التي تشكل التحويلات فيها ما بين 10 بالمائة و20 بالمائة من إجمالي الناتج الوطني.وارتفعت قيمة التحويلات إلى 339 مليار دولار عام 2008، ثم هبطت بسبب الأزمة المالية العالمية إلى 317 مليار دولار في العام الماضي ، أما مجموع التحويلات إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فبلغ في العام 2006 أكثر من 25.162 مليار دولار، بلغت حصة المغرب منها 14 بالمائة ، بينما بلغت حصة كل من الجزائر والأردن 7 بالمائة.[1]

ب - نقل المعرفة:

يرجع كثير من الباحثين في مجالات الهجرة أنه من بين الأسباب الرئيسية لهجرة الكفاءات العلمية المتخصصة ، السعي إلى القيام بأبحاث متقدمة في الميدان التكنولوجي حيث لا تتوفر بلدانهم على الإمكانيات الكافية من جهة ، و عدم الاستفادة بشكل مباشر من نتائج هذه الأبحاث من جهة ثانية، وبالتالي قد تساهم هذه الكفاءات في نقل المعرفة لأوطانهم من خلال المؤتمرات والملتقيات، أو المشاركة مباشرة مستقبلا في تطوير مشاريع العلوم و التكنولوجيا في الوطن العربي.

[1]- محمد عارف، ""حركة الكفاءات العربية، الإقليمية و الدولية ""، مقال منشور على شبكة الانترنت موقع: http://www.institut-arabe.org/add/showmain.php?main=1060 تاريخ التصفح 2011/03/22

المطلب الثاني: الاستراتيجيات المغاربية للاستفادة من هجرة الكفاءات

لا يمكن الجزم بان أي دولة من الدول التي تعاني من آثار هجرة كفاءاتها قد استطاعت أن تجد إستراتيجية كفيلة بالقضاء على الظاهرة، لأنها مستمرة باستمرار مسبباتها، ومن ثم جاء التفكير بآليات تمكن من التكيف مع الوضع القائم سواء بمحاولة استرجاع بعض من الكفاءات المهاجرة أو الاستفادة بقدر كبير من تلك المستقرة بالدول المتقدمة وفي هذا الإطار يمكن التطرق إلى بعض هذه الآليات التي استطاعت أن تحقق بعض النجاح على المستوى القطري في بعض الدول المغاربية :

أولا: برنامج توكتان (TOKTEN):

تسمية مختصرة مكونه من الحروف الأولى من عبارة(Transfert of Knowledge Though Expatriate Nationals) يقابلها بالفـــرنسية transfère des connaissances par l'intermédiaire des nationaux expatriés

وهو برنامج للهيئة الأمم المتحدة للتنمية يهدف إلى تخفيف من الآثار السلبية هجرة الكفاءات وهو آلية تهدف إلى نقل المعرفة عن طريق الكفاءات المهاجرة اعتمادًا على وجود قاعدة بيانات متجددة عن الخبرات والكفاءات المهاجرة حسب الدول المرسلة والمستقبلة وبعض الخصائص الهامة، ويقوم بتلبية احتياجات الدول المرسلة من تلك الكفاءات من خلال تنظيم زيارات استشارية قصيرة على أساس تطوعي لتقديم الدعم الفني والعلمي في وطنهم الأم،ويختص هذا البرنامج بميزات متعددة مثل اللغة والتقاليد والثقافة المتبادلة وانخفاض التكلفة حيث يمنح الخبراء قيمة تذاكر السفر وتكلفة الإقامة فقط ويتواجد هذا البرنامج في 49 دولة تستقدم مغتربيها الأكفاء لتقديم الدعم العلمي والفني في وطنهم الأم، من بينها : المغرب،الجزائر ،السودان لبنان وفلسطين يتم توقيعه مع PNUD من عل مستوى وزارة الخارجية للدول المعنية من أجل إعداد لقاءات مع كفاءاتها المهاجرين برعاية هيئة الأمم المتحدة. [1]

وعلى مستوى المغرب العربي تعتبر المغرب من الدول السباقة إلى الاستفادة من هذا البرنامج حيث تم توقيع وثيقة مشروع TOKTEN بين وزارة الخارجية المغربية و ممثل هيئة الأمم المتحدة للتنمية في 1990/01/8، جاء على إثرها اللقاء الأول في الرباط شارك في هذا اللقاء

[1] Jamel Bouoiyour, « Migration diasporas et développement humain », article publié sur internet : www.rdh50.ma/fr/pdf/contributions/GT3-8.PDF ,*15/08/2011*

300باحث مغربي منهم 180 مقيمون في الخارج ، وكان اللقاء الثاني في نفس الشهر من السنة الموالية بالدار البيضاء وكان اللقاء الثالث و الأخير سنة 1996 حضره 180 باحث مغربي منهم 38 مقيمون بالخارج،[1]تضمن اللقاء الأول تقدم أبحاث التنمية في المغرب، وأثر التكنولوجيات الحديثة على التنمية الوطنية، و إنشاء شبكة تبادل الأبحاث بين المخابر و مراكز البحث مغربية و الباحثين المغاربة في المهجر، الهدف إذن تعبئة النخبة العلمية الوطنية في الخارج من أجل المشاركة في تنمية البحث العلمي و التكنولوجي داخل الوطن ومن ثم المشاركة في التنمية الاقتصادية ،و خصص للقاء الثاني شعار " البحث العلمي في خدمة التنمية المستدامة في المغرب"، من خلال التركيز على التعاون في التكنولوجيا في الميدان الفلاحي و علوم الاتصال ثم خلالها تأسيس الشبكة المغربية للتعاون و التبادل التقني .و خصص اللقاء الثالث التكنولوجيا النووية الحديثة و علوم الفضاء.[2]

و إذا كان هذا البرنامج لم يأت بثماره بشكل مباشر، إلا أن المغرب استطاع على الأقل أن يجمع في حوار مفتوح قرابة 480 باحث من داخل و خارج الوطن من جهة ثم الاتفاق على خلق بنك معلومات يمثل قاعدة بيانات للكفاءات العلمية و التقنية المهاجرة و إقناعهم على الاندماج في النسيج الاقتصادي المغربي .

ثانيا: مبادرة فنكوم (FINCOME):

وهي الأحرف الأولى من Forum internationales des compétences marocains à l'étranger (المنتدى الدولي للكفاءات المغربية في الخارج)،ويعتبر هذا المنتدى ثمرة الحكومة المغربية بشكل مستقل و لا وصاية للمنظمات الدولية عليه ، تم تفعيلة في 20 أفريل 2004 من قبل لجنة مكونة من وزارة التعليم العالي و الوزارة المنتدبة للجالية المغربية بالخارج.[3]

ومن أجل الاستفادة من البرنامج السابق TOKTEN و خدمات المنتدى تم تثبيت برنامج ثائي يجمع بين المشروعين أطلق عليه FINCOME- TOKTEN و تم تفعيله من خلال أنشاء : لجنة أشراف وتوجيه تابعة لوزارة البحث العلمي و ليس كما كان سابقا لوزارة المنتدبة

---

[1] - Abdelkrim Belguendouz, Compétences Marocain expatriées : Quelles politiques de mobilisation suivis pour le développement du Maroc ?, Séries CARIM AS, n° :21, Robert Schuman center for Advanced studies, Institut universitaire européen, 2010

[2] -*Ibid.*

[3]- *Ibid.*

للجالية المغربية بالخارج ثم إنشاء خليتين الأولى في المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني (CRNST) والثانية تابعة لجمعية البحث و التنمية.

وعلى هامش مبادرة FINCOME استطاع CRNST أن يؤسس لشراكات مع جمعيات كفاءات مغاربة في الخارج ، منهم على الخصوص الكفاءات العلمية ومن بين هذه الشراكات : اتفاقية جمعية المغاربة المختصين في المعلوماتية بفرنسا سنة 2007، ثم اتفاقية مع الشبكة الألمانية-المغربية في 22ماي 2009، بالإضافة إلى اتفاقيات أخرى مع مختلف الجمعيات التي يشارك فيها كفاءات مهاجرة من المغرب و في مختلف الاختصاصات ، وقد توجت هذه الشراكات بتكوين قاعدة بيانات للكفاءات العلمية المغربية سواء داخل أو خارج الوطن يفوق تعدادها 20،000 عضو.

ثالثا:الملتقيات الجامعية:

وهي تجمعات لمختلف الكفاءات من الجامعيين على الخصوص المقيمين والمهاجرين خارج الوطن على حد سواء، تقام على هامشها ملتقيات علمية تناقش القضايا الوطنية يتم الاستفادة من خلالها من مساهمات الأساتذة و الباحثين المهاجرين و التابعين لمراكز الأبحاث المتقدمة في الدول المتقدمة لتصبح بذلك آلية من آليات نقل المعرفة، وفرصة للقاءات بين الباحثين من داخل و خارج الوطن، و في هذا المقام نذكر لقاءات الجامعة الخريفية بالمغرب من 20الى 21نوفمبر2009 جمعت على الخصوص الكفاءات المغربية الألمانية شارك فيها 300باحث منهم150 مقيمين بألمانيا وكان من أهدافها:

- توعية الكفاءات العلمية في الخارج الإصلاحات في المغرب و تنميتها.
- خلق روابط دائمة بين الكفاءات داخل و خارج الوطن.
- تشجيع استثمارات المهاجرين داخل الوطن بما في ذلك مخابر البحث العلمي ونقل التكنولوجيا.[1]

و في الجزائر على هامش لقاءات الجامعة الصيفية، عقد في جوان2011 الملتقى الوطني للكفاءات المقيمة بالخارج حضره أكثر من120باحث من داخل و خارج الوطن ، في محاولة تهدف إلى تبادل المعلومات .

[1] - Abdelkrim Belguendouz, OP.CIT, p18-19

المطلب الثالث: اقتراحات للتكيف مع ظاهرة هجرة الكفاءات الوطنية

بالنسبة للدول النامية ينبغي معالجة الظاهرة من منظور أن خسارة الكفاءات الوطنية عن طرق الهجرة لا يمكن تقديرها بثمن ، ليس فقط مقارنة بما تم هدره من أموال من الناتج الوطني الخام في سبيل تعليمهم و لكن أيضا ما يمكن أن تجنيه الدول المستقبلة في مجال التنمية بمختلف مستوياتها بما في ذلك البحث و التطوير ، ومن جهة ثانية بالنسبة للكثير من الإطارات العلمية والباحثين لا يجدي نفعا عودتهم إلى أوطانهم بسبب المستوى المتقدم في مستواهم المعرفي والتكنولوجي إلى درجة لا يمكن تجسيد نتائج أبحاثهم ميدانيا عند عودتهم ،و الحال ينطبق على دول المغرب العربي،ومن هنا جاء التفكير بضرورة الاكتفاء بالاستفادة ماديا من الكفاءات المهاجرة بشكل قد يحقق تعويض القيمة المادية مقابل تكوينهم ، و في هذا الإطار قام الاتحاد السوفيتي سابقا بتحديد ضريبة خاصة للكفاءات العلمية التي تريد الخروج من الوطن سنة 1972 خاصة أصحاب الشهادات الجامعية من أجل استرجاع النفقات العمومية على تعليمهم ، وكان الإشكال القائم هو كيف يمكن تحديد قيمة هذه الضريبة إذا كانت المبالغ التي تم صرفها في تكوينهم في الماضي لم تعد بنفس القيمة في الحاضر؟.[1] في هذا الإطار اقترح المفكر الاقتصادي Jagdish Bhagwati إنشاء هذه الضريبة التي سميت باسمه فيما بعد .

أولا: ضريبة باغواتي: (taxe de Bhagwati)

يذهب باغواتي Bhagwati إلى أن الدول الفقيرة تربح أكثر مما تخسر من آثار الهجرة خاصة بالنسبة للمهاجرين ذوي الشهادات العالية، فالعقول حسب رأيه ستهاجر بسرعة أكبر عندما تبقى في بيئة غير مناسبة لها و الهجرة هنا يقصد بها مغادرة مجال اختصاصها إلى مزاولة نشاط آخر، بينما مغادرتها لهذه البيئة إلى دولة أكثر غنى سيعود عليها و لوطنها بفائدة أكيدة ، و هذا عندما نأخذ بعين الاعتبار ثلاث متغيرات : الأول هو قيمة التحويلات المالية و التكنولوجية،والثاني هو متغير البطالة لأن الكفاءات في الدول النامية تبقى عاطلة بالنظر إلى طبيعة الاختصاص وبالهجرة تخرج من دائرة البطالة ، أما المتغير الثالث فهو العودة حيث في حالة الرجوع إلى ارض الوطن تكون الدولة قد اكتسب رأس مال بشري ذات كفاءة مالية و تنظيمية و معرفية عالية.

[1] - Speranta Dumutri , OP.CIT, p125.

هذا الطرح يفرض علينا النظر إلى قطاع التربية و التعليم على انه استثمار للموارد البشرية على حساب قطاعات أخرى ،تجني الدولة العائدات من هذا الاستثمار على المدى الطويل، وبالتالي يكون من الواجب على الكفاءات التي تغادر أوطانهم استرجاع الموارد المالية محل الاستثمار في تعليمهم ، أخذا بمبدأ أن الخسارة يجب أن تعوض من قبل الشخص الذي كان سببا فيها.[1]

تقوم ضريبة باغواتي على أساس فرض ضريبة على الكفاءات المهاجرة خارج حدود موطنهم الأصلي،بحيث تكون على شكل نسبة متزايد وفق تزايد الدخل الفردي الحقيقي ، و يكفي اقتطاع نسبة 10بالمائة (مثلا) من هذا الدخل طيلة مدة إقامته بالخارج ستكون كافية لاسترجاع ما تخسره الدول المصدرة للكفاءات على المدى البعيد، وحين تصبح هذه الضريبة تشكل عائقا على الفرد المهاجر سيفكر حتما في العودة إلى بلده، أو على الأقل تفرض عليه الاستثمار في مشاريع داخل الوطن و ستكون أكثر فائدة إذا كان الاستثمار في البحث و التطوير.

و قد واجه ها الطرح انتقادات كثيرة حيث أنه يشكل عائقا أما حرية التنقل الإفراد بغض النظر عن مستواهم و جنسياتهم ، ثم إن الظروف التي دفعت الكثير من الكفاءات إلى الهجرة لا دخل لهم فيها بل في كثير من الأحيان تكون الدولة طرفا في ذلك(الظروف الاجتماعية والسياسية)،وأخيرا عدم وضوح وجه الإلزام في دفع هذه الضريبة فالكفاءات في المهجر تكون خارج سيادة دولهم، وبالتالي لا يمكن في أي حال من الأحوال إلزامهم بدفع مستحقات مالية إذا رفضوا ذلك .

ثانيا: نظام الامتيازات الخاص بالكفاءات المهاجرة :

وهي مبادرة قد أعطت ثمارها في بعض البلدان التي تعاني من الظاهرة مع الإرادة الصادقة في عودة هذه الكفاءات ، تبدأ بتخصيص موارد هامة لدعوة الباحثين بالخارج إلى العودة مع الالتزام التام بتمويل برامجهم البحثية أو جزء من هذا التمويل وذلك حسب إمكانيات الدولة، و قد سعت ايطاليا في هذا الاتجاه و استطاعت في فترة وجيزة أن تستعيد 96 باحثا ممن أثبتوا تميزهم براعتهم.

[1] - Speranta DUMITRU, OP.CIT, p127-129.

و في نفس المجال تقوم التجربة الايطالية على مجموعة من الامتيازات المغرية بالنسبة للباحثين الذين يرغبون في العودة إلى ايطاليا تباينت بين ، امتيازات ضريبية لباحثين المغتربين الذين سيعودون إلى ايطاليا خلال السنوات القليلة المقبلة تبلغ قيمتها 20 مليون أورو، وإعانات لتوظيف الباحثين في الجامعات و مراكز البحث المختلفة تقدر بـــ40مليون أورو، مع تخصيص موارد حكومية لهيئات البحوث و الاستثمار و الابتكار و تمويل برامج البحوث الصناعية. [1]

ثالثا: خلق بيئة علمية و تكنولوجية جاذبة للكفاءات :

إن العقول تشبه القلوب بصفة عامة في أنها تذهب إلى حيث تلقى التقدير، على حسب قول روبرت مكنمار مدير البنك الدولي السابق، وقد أثبتت تجارب العديد من الدول انه عندما يتغير الوضع الداخلي نحو الأحسن اجتماعيا ، سياسيا ، علميا و تكنولوجيا، فإن الدولة عندئذ لن تحتاج إلى سياسة التحفيز لعودة كفاءاتها ، لأنها بكل بساطة ستتحول من بيئة طاردة إلى بيئة جاذبة لهذه الكفاءات. ومن اجل توضيح ذلك سنقف بإيجاز عند تجربة كل من كوريا الجنوبية و تايوان .

التجربة الكورية الجنوبية :خلال فترة الستينات عرفت كوريا الجنوبية حملة واسعة لهجرة كفاءاتها ، حيث أن 5/4 من الطلبة الكوريين يفضلون إتمام دراستهم بالولايات المتحدة الأمريكية وبعد الحصول على درجة الدكتوراه يفضلون الإقامة بها، ورغم المحاولات الجدية للحكومة الكورية من اجل عودة هذه الكفاءات كالتحفيز و الإغراءات المالية ، لم يقرر إلا 10% من العقول المهاجرة العودة إلى الوطن الأم، و لم تجد هذه الظاهرة حدا لها إلا عندما قطعت كوريا الجنوبية أشواطا كبيرة في مسار التنمية خلال الثمانينات، وبعد أصبح الفارق في المجال العلمي والتكنولوجي بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية ضئيلا سجلت عودت 3/2من الطلبة الذين انهوا دراساتهم العليا بالخارج خلال1990حيث ألغت الحكومة نظام التحفيز المعمول به تجاه الكفاءات المهاجرة. [2]

---

[1]- ماريدا جيسوماريا و سارة دي انجليس ، "خطة إستراتيجية لاستعادة العمالة ذات المهارة العالية و الاستفادة منها" مؤسسة أنالیندا الأورومتوسطية للحوار بين الثقافات ، مجموعة أوراق بحثية منشورة على شبكة الانترنت موقع : www.stked.org/docs/**StrategicPlan**_Arabic.pdf *تاريخ التصفح : 2010/12/04*

[2] - Jamel Bouoiyour , OP.CIT, p499.

ونفس التجربة عاشتها تايوان في مطلع الستينات (80% من الطلبة الذين يزاولن دراستهم في الخارج لا يعودون، خاصة إلى الولايات المتحدة)،وبعد التطور الحاصل في الاقتصاد و القائم على التفوق التكنولوجي من جهة ثم الاستثمار في ميدان المعرفة جعل منها بيئة جاذبة للكفاءات .

رابعا: دعم وتحديث البنية التحتية للبحث العلمي

وذلك عن طريق جملة من الإجراءات نلخصها في النقاط التالية :

- بناء شبكات نقل التكنولوجيا الحديثة في أرجاء الوطن بحيث تضم أكبر عدد من الكفاءات العلمية والتقنية وأن يكون نشاطها على أساس برامج محدده في مجالات البحث العلمي والتقني.
- رفع القيود على البحوث والدراسات والأفكار وتقيم الكفاءات العلمية تقييمًا عادلا.
- احترام الحريات الأكاديمية والعلمية وإعطاء أعضاء الهيئات العلمية والأكاديمية حرية التعبير مع توفير كل الإمكانات اللازمة للوصول إلى مختلف العلوم.
- تطوير البيئة الإدارية للبحث العلمي والأكاديمي وتوفير التمييز المادي والمعنوي للعلماء والباحثين بما يمكنهم من ممارسة اختصاصاتهم في مستوى لائق وحياة كريمة.
- نشر وتبادل الأبحاث العلمية والتقنية مع المؤسسات العلمية خارج الوطن والانفتاح على التقنيات المتطورة في تلك المؤسسات.
- إعطاء أولوية للكفاءات المغاربية والمهاجرة فيما يتعلق بإعمال الخبرة التي تقتضيها المشروعات الوطنية على مستوى المغرب العربي.
- تشجيع المبادرات الوطنية في مجال التواصل مع الكفاءات الوطنية والعربية المهاجرة لتعزيز الاستفادة منها في جهود التنمية[1].

1- مجدي عبد القادر إبراهيم، "القضايا الأساسية للهجرة الدولية والتنمية في إقليم المشرق العربي ودول مجلس التعاون الخليجي " ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، هيئة الأمم المتحدة.2010. موقع اللجنة على شبكة الانترنت :http://css.escwa.org.lb/SDD/1321/2_ar.pdf تاريخ التصفح 2011/04/27

خـــــلاصة و استنتاجات:

على الرغم من أن الأرقام الواردة في مختلف الإحصائيات حول حجم ظاهرة هجرة الكفاءات المغاربية على غرار باقي الكفاءات في الوطن العربي تبقى نسبية و لا تعكس الحقيقة الكاملة إلا أنها من جهة ثانية تجعلنا نستشعر خطورتها بالنظر إلى أهميتها بالنسبة لعملية التنمية، خاصة على المدى البعيد، وقد جاء التأكيد على أنها لم تستثن مجالا دون آخر، إذ طالت كفاءات العلوم و التكنولوجيا،و الطب بمختلف فروعه، والأساتذة و الباحثين، وكذا رجال الإعلام و الصحفيين .

غير أنه من المؤكد أن التعثر الذي تعانيه الدول المغاربية في المسار التنموي يعكس الحاجة إلى كل الكفاءات بمختلف تخصصاتها التي من شأنها رفع التحدي في مجال التنمية ، بل أكثر من ذلك تجعل الحفاظ على العمالة المتخصصة المؤهلة مطلبا أساسيا أكثر من أي وقت مضى ، وإذ تطرقنا في جزء من هذا الفصل إلى واقع التنمية في المنطقة مع رصد مختلف المعوقات العملية ، إنما محاولة منا في تحديد أثر ظاهرة نزيف الكفاءات الوطنية بالمقارنة مع هذه المعوقات ، وعموما وبناءا على ما سبق يمكن استنتاج ما يلي :

- إن اختلاف أنماط هجرة الكفاءات من المغرب العربي و تعدد قنواتها يزيد من صعوبة التحكم فيها لأنه حتى وإن استطاعت هذه الدول الحد من الهجرة من أجل العمل (بالنسبة للكفاءات) بطريقة أو بأخرى ، فإنه من الصعب جدا عمليا و أكاديميا الحد من هجرة الباحثين و الطلبة على أساس أن التبادل العلمي و المعرفي إنما يقوم على احتكاك هذه الكفاءات من علماء و باحثين،وبالتالي يصبح مدخل الاستفادة من الكفاءات بالمهجر بديلا عن فرض القيود و الحدود في أمام هجرتهم.

- على الرغم من الآليات التي تسعى بعض الدول المغاربية من اجل تحقيقها في سبيل التحكم في الظاهرة ، كالمغرب و تونس – على سبيل المثال لا الحصر- تبقى غير كافية دون تعاون الدول المستقبلة للكفاءات من الدول المتقدمة دون أن نثير هنا ومن جديد مسألة تبعية دول المحيط (الدول المصدرة للكفاءات) لدول المركز(الدول العظمى التي تشكل البيئة الجاذبة) طالما أن تميز هذه الأخيرة مستمر باستمرار تقدمها و ريادتها في المجال العلمي و الاقتصادي ، ومن ثم المستوى الاجتماعي ، وهي كلها محفزات مشجعة على الهجرة عموما و هجرة النخبة على وجه التحديد.

الفصـــل الثـــالث

دراســـــة حـــــالة الجــزائر
فتـــــرة
2010 - 1999

تعاني الجزائر كغيرها من الدول النامية من هجرة كفاءاتها، غير أن الظاهرة تعتبر حديثة العهد بالنسبة لهذا البلد مقارنة بدول عربية أخرى كمصر و سوريا ، بل على العكس من ذلك كانت الجزائر في فترة منصف الستينيات إلى بداية السبعينيات تفتقر كثيرا إلى لكفاءات العالية التي تستطيع تسيير المنشآت الصناعية ، الشيء الذي جعلها تستنجد بالكفاءات الأجنبية ، ففي سنة 1969 وصلت نسبة الأجانب من الكفاءات 34% لتنخفض خلال سنة 1976 إلى 28% من مجموع الكفاءات الوطنية الجزائرية، وبلغ في بعض فروع الصناعة أكثر من50 بالمائة [1]، غير الوضع في هذه الفترة لم يعتبر إشكالا بالحد الذي هو مطروح اليوم وذلك لاعتبارين أساسيين: حداثة العهد بالاستقلال جعل من الصعوبة بمكان الشروع في تكوين كفاءات وطنية قادرة على تسيير المنشآت الصناعية التي ورثتها الجزائر عن الاستعمار، ثم إن تكوين الدفعة الأولى من الكفاءات وطنية العالية كانت تقتضي الاعتماد على الأجانب العاملين بالجزائر في مختلف التخصصات.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى دوافعها و أسبابها، ثم الآثار المترتبة عن هذه الهجرة وصولا إلى الآليات الكفيلة بالحد منها و الاستفادة من الكفاءات الوطنية المهاجرة.

المبحث الأول: عوامل هجرة الكفاءات الوطنية لجزائرية

قبل التطرق إلى العوامل ينبغي الإشارة إلى أن قرار الهجرة بالنسبة للكفاءات الوطنية ليس شخصيا الدرجة الأولى، أي يتعلق فقط بالإرادة المنفردة للشخص المهاجر، فهذه الخاصية تنطبق على عموم المهاجرين ، ولكن كون الظاهرة تخص فئة من الإطارات و أصحاب الشهادات العالية يجعل منها إحدى إفرازات البيئة الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و السياسية ، تجعل من مجتمعاتهم بيئة دافعة لهجرة الكفاءات ، كما هو الحال بالنسبة للجزائر.و انطلاقا من هذه الإفرازات يمكن حصر الأسباب المؤدية إلى تفاقم هذه الظاهرة في: التعليمية و الثقافية، الاقتصادية والاجتماعية ، السياسية و الإدارية .

---

[1]- أنطوان زحلان و آخرون ، هجرة الكفاءات العربية ، بحوث ومناقشات الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (آسكوا) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .1985 ،ص 155

المطلب الأول: العوامل التعليمية و الثقافية

تعتبر الوسط العلمي و الثقافي المناخ الذي تنمو و تتطور فيه الكفاءات الوطنية الجزائرية ذلك أن الهياكل التعليمية و الثقافية هي الكفيلة بإنتاج المعرفة،ومن ثم الإطارات و العمالة المؤهلة المتخصصة ، وقد تعددت الأسباب التي جعلت من هذا الوسط دافعا لهجرة الكفاءات، نحاول أن نلخصها في ما يلي :

أولا:وضعية البحث العلمي و تهميش الباحث:

رغم الجهود التي تبذلها الجزائر في هذا المجال إلا أنها تبقى ناقصة لا من حيث الهياكل فحسب ولكن على مستوى الاعتماد المالية المخصصة لهذا المجال مقارنة بالإنفاق العسكري الذي بلغ سنة 2008 أكثر من 3% من الدخل الوطني الخام.[1] ففي مقارنة لنسبة نفقات ميزانية قطاع التعليم العالي و البحث العلمي مع ميزانية الدولة (انظر الجدول27) نسجل بأن الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي من الميزانية العامة للدولة، عرفت تطورات متذبذبة، فبعد أن كانت في سنة 1994تقدر بـــ 3.35% من الميزانية العامة، انخفضت إلى 2.9% ثم 2.8% إلى 2.88 % في سنوات 1996-1997-1998 على التوالي. وهذا رغم ما يظهر من اهتمام متزايد للدولة لقطاع التعليم العالي من خلال الزيادة السنوية للميزانية المتخصصة لهذا القطاع لتصل سنة 2002 إلى 52،4 بالمائة من ميزانية الدولة ، و تجدر الإشارة هنا أن هذه الموارد المالية ليست بالبحث العلمي لوحده ولكن بما في ذلك ميزانية التجهيز ثم ميزانية التسيير.[2] بينما تلاحظ انخفاض في قيمة النفقات المخصصة لهذا القطاع ابتداء من96الى غاية 1999 و قد يرجع ذلك إلى الأوضاع الأمنية وما تطلبته من موارد مالية من أجل إعادة بناء ما تم تدميره خلال هذه الفترة على حساب قطاعات أخرى حيوية.

---

[1] - عن تقرير اليونسكو للعلوم 2010:موقع
http://unesdoc.unesco.org/images/0018/001898/189883a.pdf

[2] - قوربن حاج قويدر،"واقع و متطلبات إصلاح مناهج التعليم الجامعي في الجزائر" مجلة علوم إنسانية،العدد36،السنة لخامسة ، 2008.

جدول26: نفقات التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر كنسبة من الميزانية العامة(1995-2002)[1]

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
ميزانية القطاع "مليون دج"	17.81	20.41	23.73	27.24	36.74	46.34	48.56	65.65
ميزانية الدولة "مليون دج"	613.7	734.87	848.6	946.21	1022.69	1098.57	1176.09	1452.36
النسبة المئوية)	2.9	2.78	2.8	2.88	3.6	4.22	4.13	4.52

و منا المقومات الأخرى لمنظومة البحث العلمي بالإضافة إلى الموارد المالية اللازمة نجد الحرية الأكاديمية ، إذ غالبا ما نجد أن القوى الاجتماعية التي بيدها السلطة تسعى إلى فرض نفوذها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على مؤسسات إنتاج المعرفة من المعاهد والجامعات ، ذلك أن غياب الاستقلالية تحول الجامعات إلى مراكز لإنتاج كفاءات تخدم النظام السياسي و تسعى إلى تحقيق أهدافه أكثر مما تسعى إلى إثراء البحث العلمي وتكرس تقييد حرية الفكر في البحث والتحليل .[2]

ومن جهة ثانية غياب هياكل البحث المستقلة و كذا النشريات و الدوريات المتخصصة بالإضافة إلى التماطل في نشر الأبحاث و المؤلفات ، لأن الارتباط التنظيمي و المادي للجامعات في الجزائر بالحكومة تجعلها في تبعية دائمة لهذه الأخيرة أكثر من تبعيتها لواجب البحث العلمي.

و هناك أسباب معنوية تخص الباحث بالدرجة الأولى، تتعلق بسياسة تسيير الحياة المهنية بما في ذلك تقويم مساهمة الأساتذة ، حيث تعتمد الجامعة الجزائرية على الشهادة و الأقدمية في تقويم أساتذتها ، مع الافتقار إلى قوانين و قواعد تزيد من إقبالهم على البحث و التطوير داخل الوطن بدل البحث عن مخابر و مؤسسات أجنبية تقدر جهودهم ومكانتهم العلمية.

---

[1]-قورين حاج قويدر، المرجع السابق الذكر، نقلا عن تقارير لوزارة المالية 2002

[2]- أبو مدين طاشمة ، المرجع السابق الذكر.

ثانيا: عجز السياسة التعليمية الجزائرية:

و يتجلى هذا العجز في ميادين مختلفة أهمها الهوة الكائنة بين ما هو متوفر من الكفاءات و ما هو مطلوب في سوق العمل و في الحياة الإنتاجية بصفة عامة ، إذ في غياب سياسة تعليمية رشيدة تقوم بإعداد الإطارات في مختلف التخصصات على قدر من التوازن مع متطلبات الميدان العملي جعل من الكفاءات الوطنية الناتجة - كفاءات مع وقف التنفيذ- عرضة للبطالة لسببين رئيسيين هما : إما كفاية الحياة العملية من اختصاصاتهم وعدم قدرة سوق العمل على استيعابهم أو المستوى العالي لتكوينهم جعل من الاستحالة الاستفادة من خدماتهم في الجزائر بل تتطلب هذه الاختصاصات بيئة على قدر عال من التقدم التكنولوجي والعلمي، متوفرة في الدول المتقدمة وهو ما يدفعهم إلى مغادرة الوطن باتجاه هذه المجتمعات.

ومن جهة ثانية يعتبر الأستاذ محمد الأمين لعجال افتقار التعليم إلى الأصالة و الارتباط بالمجتمع الجزائري من العوامل التي تساعد على هجرة الكفاءات الوطنية ، نتيجة لشعورهم بالغربة من الناحية التعليمية و الثقافية في بلدانهم الأصلية ، و المقصود هنا بالغربة ليس البعد الجسدي عن البلد الأصل، و لكن بعد ما تعلموه في وطنهم عن ما يحتاجه فعلا هذا الوطن ، ويذهب في شرح ذلك إلى مثال الأطباء الجزائريين فكون التكوين الطبي مصاغا على أساس النمط السائد في البلدان المتقدمة سواء تعلق ذلك بالبرامج أو التدريبات بالمستشفيات أو نوعية التجهيزات، وبالتالي تكوينهم النمطي لا يمكنهم من مزاولة عملهم ببيئتهم الأصلية في هذا المجال ،و ذلك لتطلعهم دوما إلى مواكبة التطور العلمي في ميدانهم من جهة و التطور الحاصل في التجهيزات الطبية بطريقة متسارعة ، من الصعوبة مسايرتها من قبل الدول النامية كالجزائر، (و هذا بطبيعة الحال بالإضافة إلى الناحية المالية و المادية وساعات العمل).[1]

ثالثا: التقارب اللغوي بين الجزائر و الدول المستقبلة لكفاءاتها:

بالنسبة للمهاجرين من الجزائر تعتبر الروابط التاريخية و الثقافية الناتجة عن الفترة الاستعمارية مع أوروبا عاملا مهما في تحديد التوجه الجغرافي للكفاءات الوطنية ، إذا كان الجيل الأول قد جعل من فرنسا قبلة له منذ مطلع السبعينيات ، فإن الأجيال المتلاحقة وحتى يومنا هذا

[1]- محمد الأمين لعجال أعجال، "هجرة الكفاءات العربية : الأسباب و المقترحات للحد منها : حالة الجزائر" رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 1989، ص61.

قد استفادت كثيرا من تجربة التكامل الأوروبي لتصبح أوروبا كلها فضاء جاذبا لهذه الكفاءات،ففرنسا لوحدها تستقطب ما يقارب7000طبيب جزائري من أصل 10000طبيب أجنبي[1] ، وهنا يظهر دور اللغة في تدفق هجرة الأطباء الجزائريين نحو فرنسا مقارنة بالدول الأخرى المستقبلة كألمانيا و بريطانيا.و من جهة ثانية يلعب العامل التاريخي دورا لا يستهان به في سهولة استقطاب الكفاءات الوطنية ، فالأفراد الذين هاجروا سابقا خاصة خلال الثمانينيات قد استفادوا من تسوية وضعيتهم الإدارية في العديد من الدول الأوروبية وهو ما يشكل أرضية استقبال مهاجرين جدد خاصة من الكفاءات التي لا تشكل عائقا لهم في الإسكان مستقبلا، لأنهم سيلقون الاهتمام الكامل من قبل سلطات الدول المستقبلة. لذلك نجد أن نسبة كبيرة من مجمل حاملي الشهادات الجامعية تهاجر من تونس والجزائر والمغرب إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبالنسبة للكفاءات المهاجرة من المغرب تجاوزت 19 في المائة من مجموع الكفاءات، تليها الجزائر بنسبة 15 في المائة، وتونس بنسبة 14 في المائة.[2]

المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية و الاجتماعية

العوامل الاقتصادية المؤدية إلى هجرة الكفاءات الوطنية، مركبة من مجموعة من المتغيرات تؤثر بنسب مختلفة في تفاقم الظاهرة ،فالفارق بين مستوي الدخل الفردي من الدخل الوطني الخام في الجزائر و في الدول المستقبلة للكفاءات (البيئة الدافعة و نظيرتها الجاذبة)، وتظهر أهمية هذا المتغير في طرد العقول الإطارات العلمية من الوطن، انطلاقا من كون الدخل الوطني هو المحدد للموارد المالية التي ستخصص للمنظومة البحثية من جهة سواء من حيث التجهيزات لمراكز البحث و التطوير أو من حيث الأجور و العلاوات وكل ما تتطلبه البيئة العلمية الجاذبة للكفاءات. و فيما يلي جدول بين تطور الدخل الوطني الخام و نصيب الفرد منه منذ 2007الى 2011 .

---

[1]- تقرير السكان و التنمية، "الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: الفرص و التحديات"، العدد الثالث ، الأمم المتحدة : اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا ،2007. ص30.

[2]- المرجع نفسه ،ص 28.

جدول 27: تطور نصيب الفرد من الناتج الوطني الخام من 2007الى2011[1]

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج الوطني الخام(مليار دولار)	134,3	170.2	139.8	158.6	168.8
نصيب الفرد من الناتج الوطني الخام(دولار)	3904	4940	3926	4389	4603

رغم التطور الواضح في زيادة الدخل الفردي من الناتج الوطني الخام في الجزائر منذ 2007 ليصل في 2011 إلى 4603 دولار بنسبة تقارب 18يالمائة عن سنة 2007 إلا أن هذه الزيادة تبقى ضعيفة عند مقارنته نصيب الفرد من الدخل الوطني بفرنسا حيث بلغ سنة 2010 مثلا 41018 دولار بعد أن كان 33675 سنة 2009 [2] أي بفارق 10 أضعاف قيمة الدخل الفردي في الجزائر في نفس السنة.أما الدخل الفردي بكندا فبلغ 46 214 دولار في نفس السنة، وفي الولايات المتحدة47283. وقد أثبتت الدراسات أن قرار الهجرة عموما بما فيها هجرة الكفاءات، يحدده الفارق بين الدخل السنوي للمهاجر في بلد المقصد و الدخل الفردي الإجمالي في بلده الأصلي وعلى هذا الأساس تكون الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة أو المتوسطة هي الأكثر عرضة لفقدان كفاءاتها (انظر المخطط 27) ، أي كلما كان هذا الفارق كبيرا كلما كانت خيار الهجرة مرتفعا، وهو ما يثبت بقوة العلاقة بين مستوى التنمية البشرية و إشكالية الهجرة عموما و هجرة الكفاءات على وجه التحديد.

[1] - إحصائيات واردة في تقرير صندوق النقد الدولي حول الجزائر مارس 2011 منشورة على موقعFMI: http://www.imf.org/external/french/pubs/ft/scr/2011/cr1139f.pdf تاريخ التصفح 2011/08/20

المخطط 28: الفرق بين دخل المهاجرين في بلد الاستقبال و الناتج المحلي الفردي ببلد الأصل[1]

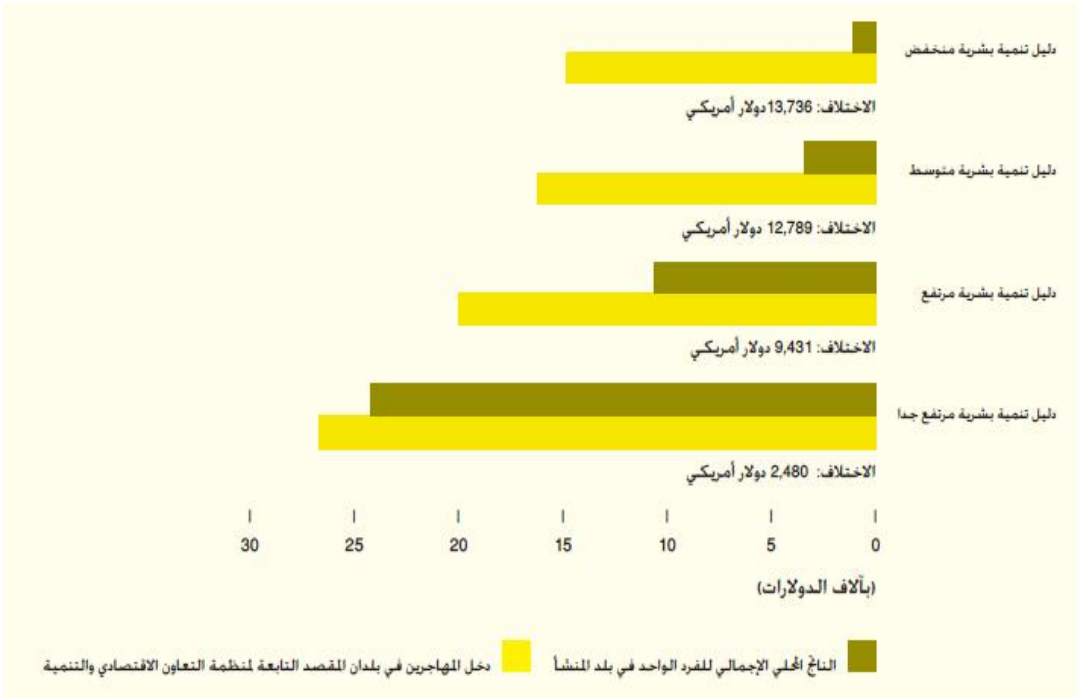

بالإضافة إلى متغير الراتب و العلاوات يعتبر عاملا ثانويا بالمقارنة مع وضعية المادية لمنظومة البحث العلمي و الحرية الأكاديمية ، فقد أثبتت الدراسات أن غالبية الكفاءات الوطنية المهاجرة لم يكن الدافع الأساسي من وراء هجرتهم الرواتب و الامتيازات المادية بالدرجة الأولى ، ولكن ورغم ذلك لا يمكن إهمال الأثر النسبي لهذا العامل في استقرار الإطارات العلمية و العمالة المتخصصة،لأنه يعتبر أحد الوسائل المستعملة من قبل الدول المستقبلة لكفاءات الدول النامية في جذبهم و الاستفادة من تكوينهم و تدريبهم في مجتمعاتهم الأصلية .

[1] -تقرير التنمية البشرية 2009، ص50.

جدول29:مقارنة بين الراتب الأدنى و متوسط الراتب السنوي99/2006 بين فرنسا والجزائر($[1]$)

الدولة	1999		2006	
	الأجر الأدنى $	**المتوسط السنوي للأجر**	**الأجر الأدنى**	**المتوسط السنوي للأجر**
الجزائر	2956,7	6319,3	3030,7	6940,9
فرنسا	13039,7	27838,67	15983,3	34501,6

و يوضح الجدول 29 في مقارنة بسيطة بين الأجر الأدنى(Salaire minimum)والأجر السنوي المتوسط (Salaire moyen annuel)لكل من الجزائر(بيئة طاردة) وفرنسا(بيئة جاذبة) و تطور ذلك من سنة 1999 إلى2006 ،حيث يتوافق الأجر الأدنى مع رواتب الأفراد الذي مستواهم التعليمي لا يتجاوز المستوى الابتدائي أو المتوسط على العموم، بينما متوسط الأجر السنوي يشمل كل الرواتب .بما في ذلك تلك المخصصة لذوي المستويات الدراسية العليا لنستخلص النتائج التالية :

- تطور الأجر الأدنى في الجزائر بنسبة ضئيلة جدا تقدر بـــ74دولار أي بنسبة 25،0 بالمائة بينما ارتفع متوسط الدخل السنوي .بمقدار 0,98% وهو يعكس الزيادة في رواتب الإطارات وأصحاب الشهادات العليا ، ولكن ورغم تلك الزيادة تبقى هامشية بالمقارنة بتطور الرواتب بفرنسا حيث بلغت الزيادة 2،26بالمائة في الأجر الأدنى بينما تطور متوسط الأجر السنوي .بمقدار39،2 بالمائة.وهو ما يؤهلها لأن تكون بيئة جاذبة للكفاءات بالنظر إلى متغير الراتب فقط.

أما العوامل الاجتماعية فهي بدورها تتداخل لتؤثر بشكل كبير في تنامي ظاهرة الهجرة لدى الفئات ذات التكوين العالي، و قد تراكمت المشاكل الاجتماعية في الجزائر حتى بلغ تأثيرها إلى الكفاءات الوطنية و لم يبق أمام الكثير منهم سوى البحث عن ظروف اجتماعية أكثر ملائمة سواء من الجانب الأكاديمي أو الجانب المعيشي ومن بين العوامل الاجتماعية نذكر :

[1] -المرجع نفسه .

- النمو الديمغرافي و مشكل البطالة :

صحيح أن مشكل البطالة هو حافز للهجرة بمختلف أنواعها و فئاتها وقد لا تخص الكفاءات ذات المهارة العالية، ولكن تأثير البطالة هنا على هذه الفئة من الكوادر يظهر من وجهتين:

الأولى إن انتشار البطالة بين أوساط حاملي الشهادات الجامعية يجعلهم يفكرون في الانتقال إلى الدول المتقدمة من أجل مواصلة الدراسة و إذا تحقق لهم ذلك نكون أمام فقدان أفراد هم مستقبلا كفاءات وطنية ينقصهم بعض التدريب و التكوين يتلقونه في الخارج بمجرد إتمام دراستهم. وهو الحال بالنسبة للكثير من الجزائريين الذين استطاعوا أن يجدوا فرصة للهجرة من أجل الدراسة خوفا من شبح البطالة في وطنهم.

و الثانية عدم وضوح المستقبل المهني و العلمي بالنسبة لبعض الكفاءات التي درست في تخصصات التي لا يمكن أن تستوعبها التنمية الوطنية كالدراسات النووية أو البحوث المتقدمة في مجالات علمية أكثر دقة، مما يجعل هذا النوع من الكفاءات أمام واقع لا مفر منه هو البطالة، و بالتالي تبقى الهجرة هي السبيل الوحيد للخروج من هذه الوضعية وتوظيف رصيدهم المعرفي عمليا.

وتشير الإحصائيات المتوفرة حول البطالة في الجزائر حسب المستوى الدراسي أن معدلات البطالة لسنة2007 بلغت أعلى نسبة لها 17% عند ذوي المستوى الجامعي،و14,7% لمن لديهم المستوى الثانوي، بينما تبلغ عند ذوي المستوى الابتدائي10,9%[1]، وإن ارتفاع نسبة البطالين من حاملي الشهادات العلمية الجامعية بمختلف مستوياتها يعتبر عاملا محفزا على هجرتهم ومنهم الكفاءات العالية ، ومنهم أيضا من يواصل دراسته الجامعية في المهجر ليصبح من الكفاءات الجاهزة بالنسبة لدول الاستقبال، فهم الفئة المستهدفة بمحفزات الجذب من قبل الدول المتقدمة في غياب سياسات وطنية لتدارك الوضع .

[1] -Rafik Boukli hassane , Op.Cit. ,p24

-الفقر و تدني المستوى المعيشي:

يقوم اعتبار هذا العامل من الدوافع المؤدية إلى هجرة الكفاءات على أرضية الاتجاه الشخصي(الاتجاه الفردي) في تحليل هذه الظاهرة، و الذي يعتبرها ظاهرة تقوم أساس على المصالح الشخصية للأفراد الذين نعتبرهم من الكفاءات ، وأولها ضمان قدر كاف لعائلاتهم من العيش الكريم وفي الوقت نفسه خوفا من هاجس الفقر و الحاجة.حيث تعكس المؤشرات الاجتماعية لسنة 2005 استمرار التوترات الاجتماعية، والتي تتجلى في المطالبة برفع الأجور وتحسين ظروف المعيشة، حيث عرفت تدهورا كبيرا نتيجة لتحرير الأسعار، ورغم توسع مجال تدخل الدولة من خلال الشبكة الاجتماعية لمساعدة الفئات المحرومة إلا أن حدة الفقر ما تزال مستمرة، و لتشخيص واقع الفقر في الجزائر نقدم بعض الإحصائيات للوضع الاجتماعي بالجزائر كما يلي :

- نسبة الأمية بين الكبار (أكثر من 15 سنة) انتقلت من 34.5 % سنة 1998 إلى 23.7 % سنة 2005 نتيجة الدعم المدرسي للأطفال وتنفيذ برامج محو الأمية .
- في سنة 2005 بلغ معدل البطالة 15.2 % وأن 2.671 مليون شخص في بطالة وأن 2.2 مليون شخص يعيشون في فقر مطلق منهم 518 ألف شخص يعيشون في حالة قصوى من الحرمان[1].

هذا و يشهد المجتمع الجزائري فروق اقتصادية واجتماعية كبيرة، بحيث تؤكد الإحصائيات الرسمية أن 10 % الأكثر غنى يستهلكون 32 % من الدخل الوطني في حين أن 40 % الآخرين يستهلكون 6 % فقط من الدخل الوطني[2].

المطلب الثالث: العوامل السياسية و الإدارية

عند تحديدينا للفترة 1999-2010 إنما أردنا من رواء ذلك دراسة الظاهرة بعيدا عن تأثير متغير عدم الاستقرار الأمني الذي كانت تعاني منه الجزائر قبل هذه الحقبة ، لأنه في رأينا

---

[1] -conseil national économique et social en coopération avec le programme des nations unies pour le développement , rapport national sur le développement humain , Alger , 2006 , p 37

[2]- علي غربي، "عولمة الفقر"، مداخلة مقدمة في اليوم الدراسي تحت عنوان : التحديات المعاصرة، جامعة قسنطينة،الجزائر، 2002، ص 65.

سيكون الدافع الأقوى والأكثر تأثيرا على هجرة الكفاءات الوطنية إن لم نقل الهجرة في شكلها العام مما يضطرنا إلى إهمال باقي الدوافع ، فالتصفيات الجسدية التي طالت الكثير من العلماء والمثقفين من أمثال جيلالي اليابس، و شخصيات أخرى لها وزنها على المستوى العلمي والأكاديمي كانت دافعا الأول و الوحيد لهروب أدمغة الجزائر و علماءها. وعليه أردنا أن نبحث في دوافع الظاهرة في الظروف العادية لأجهزة الدولة ومؤسساتها.

لا شك أن الاعتبارات السياسية ومن خلالها الإدارية لعبت دورا فعالا في تفاقم ظاهرة فقدان كفاءاتنا الوطنية، لتكمل بذلك الدوافع السابقة الذكر، مشكلة بذلك بيئة طاردة لكل الموارد البشرية ذات المؤهلات العالية ، سنحاول أن نقف عند أهم العوامل السياسية و الإدارية التي التي ساعدت على هجرة الكفاءات الوطنية من خلال العناصر التالية:

- بنية السلطة السياسية :

بعد سنوات من الفوضى و الحلول المؤقتة على مستوى النظام السياسي في الجزائر،وبعد عشرية دامية قضت على مجموعة من خيرة أبناء الوطن سواء بالقتل أو التهجير،استطاعت الجزائر أن تشرع من جديد في وضع بنية لمؤسساتها السياسية وسط الكثير الانتقادات سواء حول مسار التحول الديمقراطي أو طبيعة التعددية الحزبية و ما شابها من قيود ، ورغم الأشواط التي قطعتها الجزائر في هذا المجال ما زالت الممارسات والسلوكيات في مختلف مستويات أجهزة الدولة تكرس عدم المساواة في الفرص بين المواطنين[1] ، وغياب قاعدة الاستحقاق كآلية من آليات الارتقاء الاجتماعي لجميع المواطنين، انظر إلى أصحاب الكفاءات قوة ضاغطة بما يحملونه من أفكار علمية هادفة إلى التغيير نحو الأفضل في جميع المجالات ، ثم النقص المسجل في حرية التعبير وسيطرة فكر الأحادية الحزبية رغم مرور قرابة 20سنة على نهاية هذه الفترة.[2]

---

[1]- تقرير اللجنة الاقتصادية بشمال إفريقيا،" الهجرة الدولية والتنمية في شمال إفريقيا" ، 2007، منشورة على شبكة الانترنت موقع هيئة الأمم المتحدة ، مكتب شمال إفريقيا :
http://uneca-an.org/arabe/publications/Migration%20ARFinal.pdf

[2]- محمد الأمين لعجال أعجال، المرجع السابق الذكر ، ص66-67.

- البيروقراطية و منطق المصلحة الخاصة:

لعبت البيروقراطية الإدارية وما تزال الدور الكبير في طرد الكفاءات الوطنية من جـــهة ثم وضع العراقيل أمام المهاجرة منها و التي ترغب في العودة إلى ارض الوطن من جهة ثـــانية، ومن مشكلات الجهاز البيروقراطي الجزائري ، إسناد المراكز القيادية في الجهاز الإداري لعنـــــاصر لا تتمتع بالكفاءة، مع بروز ظاهرة المحسوبية، ما أدى إلى ظهـــور مشـــاكل أســـاسية في ضـــعف قـــدرة هذه العناصر معالجة الإجراءات الإدارية، ثم شيوع الـــنـــزعة التسلطية لدى عدد كبير من القيـــادات الإدارية وإصـــدار التوجيهات والأوامر مـــن دون بذل الجهد لتطوير العمليات الإنتاجية والارتقـــاء بجودة السلع والخدمات . وكذا تفشي بعض النزعات والممارسات الخاطئة في الجهاز الإداري التي ترتبط بقضـــايا التعيـــين، و تحديد المـــسؤوليات الإدارية، وتقـــــويم الأداء،والترقية، والحوافز المعنوية والمادية على أسس من المحسوبية والعلاقات الشخصية وسيادة النظرة غير الموضـــــوعية لعلاقات العمل.

بالإضافة إلى الروتين وشيوع أسلوب (الوساطة) في انجاز بعض المعاملات التي تضطلع بها منظمات الجهاز الإداري، حيث برزت بعض نتائج ذلك في انخفاض الإنتاجية، وتقليل استثمار الوقت، والتأثير على مصالح الجمهـــور المستفـــيد وعلى علاقـــاته مع الأجـــهزة الحكـــومية المختلفة،وتفشي الفساد والرشوة في بعض أوساط الجهاز الإداري، إذ ينظر إلى بعض المراكز الحساسة في الدولة على أنها مواقع ممـــتازة لغـــرض الكســـب والإثراء غير المشروع.

كل هذه المشاكل كانت دافعا للكثير من الكفاءات الوطنية للهجرة و في الوقت نفسه عائقا كبيرا أمام الكفاءات الوطنية التي اختارت يوما العودة إلى ارض الوطن، ومن بين الأمثلة الحية على ذلك ما أوردته جريدة الشروق اليومي عن طبيبة جزائرية متفوقة ، استطاعت أن تفتك بفضل نجاحها في شهادة البكالوريا 1999 الرتبة الثانية وطنيا حصلت على منحة دراسة إلى بريطانيا في اختصاص الطب ، أنهت دراستها سنة 2006 وكان التخرج النهائي بعد التربص بالمستشفيات البريطانية في 2008 كطبيبة مختصة في الجراحة اختارت العودة إلى أرض الوطن،ولكن البيروقراطية و الفساد الإداري كان أقوى من إرادتها و لم تجد حلا إلا الرجوع إلى المهجر حيث لاقت كل تقدير و احترام[1].

[1]- جريدة الشروق اليومي ، ليوم الأحد 25 جويلية 2010، العدد 3005.

- نفوذ القوى السياسية على مؤسسات إنتاج المعرفة :

تسعى السلطة السياسية إلى فرض نفوذها بشكل مباشر أو غير مباشر على مؤسسات إنتاج المعرفة (الجامعات و المعاهد و مراكز البحث)، وهي بذلك تحقق لنفسها مزيد من الشرعية عن طريق إدماج هذه المؤسسات في مشروع النظام القائم ، ثم إيجاد الكفاءات التي سيحقق هذا النظام بواسطتها أهدافه في كافة المستويات، مما يجعل قضية الاستقلالية الأكاديمية على المحك، عن طريق الرقابة المركزية عن مخابر البحث و توجيه المجالات البحثية ، فكثير ما رفضت مشاريع بحث وأعمال ذات مستوى عالمي ، بسبب اعتبارها تثير قضايا تمس بالأمن العام أو المصالح الإستراتيجية للدولة.[1]

و من جهة ثانية تعتبر القيود التي تضعها السلطة السياسية حول نشر و إعادة النشر لمؤلفات علمية وطنية أو أجنبية، تكريسا لتقييد حرية الفكر في البحث و التحليل، فكثير من العناوين التي تم حجزها في الموانئ و المطارات بحجة أنها ممنوعة التداول في الجزائر دون معرفة الأسباب الحقيقية وراء ذلك، و التي قد تكون تجارية تنافسية محضة، تحقق مصالح شخصية لأشخاص في السلطة أو مقربين منهم ، و هي كلها تشكل مادة علمية ترفع عن الباحث عناء التنقل إلى الخارج من أجل اقتناءها بل قد يكون هذا الانتقال المؤقت دائما. وقد طالت ممارسة الرقابة بإشكالها المختلفة إلى إلغاء انعقاد مؤتمرات علمية دولية على أرض الوطن يشارك فيها خيرة الباحثين والمفكرين التي تعتبر بحق فضاء لتبادل الأفكار و المعلومات بين الباحثين من جهة وفرصة لاحتكاك الطلبة بمختلف مستوياتهم برجال الفكر على المستوى الوطني و الدولي من جهة ثانية وأي قرار بإلغاء هذه الملتقيات يعتبر بحق إجحافا في حق المنظومة المعرفية و في هذا الإطار جاء في جريدة الخبر اليومية (2010/05/20) مقال بعنوان " أطراف سياسية تتدخل في توجيه البحث العلمي" يتضمن المقال إلغاء ملتقى مغاربي حول مسار التحول الديمقراطي وبناء الدولة الحديثة في المغرب العربي ، الذي كان من المقرر أن يحتضنه فندق الأروية الذهبية بالعاصمة يومي 24و25ماي 2010.[2] ومن جهة ثانية تعليمة وزارة التعليم العالي و البحث العلمي بتاريخ

---

[1]- أبومدين طاشمة ، المرجع السابق الذكر.

[2]- جريدة الخبر اليومية ، بتاريخ 2010/05/25 ، كما ورد أيضا أن هذا الملتقى لم يكلف خزينة الدولة أي اعتمادات مالية لكونه من تنظيم مؤسسة ألمانية (هانس سيدل) التي لم تقترح أي محاضر، كما أنها لم تتدخل في نوعية المواضيع التي ستناقش في الملتقى ، ويذكر أن المؤسسة نظمت مجموعة من المؤتمرات العلمية في كل من جامعة تلمسان ،وهران ، عنابة ، وبسكرة في مواضيع مختلفة ، وجاء في الخبر أيضا أن جهات في الحكومة لم يعجبها

18ماي 2010 التي تقضي بضرورة حصول أي باحث يريد المشاركة في ملتقيات دولية خارج الوطن على الموافقة المبدئية من رئاسة الجامعة التي ينتمي إليها و بالتنسيق مع كل وزارة التعليم العالي وزارة الشؤون الخارجية، هو قرار من وجهة نظر الأساتذة و الباحثين يجعل قيودا على حركة الباحثين الجزائريين من أجل البحث والتطوير، وقد جاء هذا القرار بعد مشاركة باحثين جزائريين في ملتقى دولي بالمغرب حول نزاع الصحراء الغربية.[1]

- **الفساد السياسي و إعاقة مجتمع المعرفة:**

العلاقة بين الفساد السياسي و تحقيق مجتمع المعرفة هي علاقة المتغير التابع بالمستقل، فكلما كان الأول أكثر تداولا كان تحقيق الثاني مستحيلا، و الفساد السياسي يتبعه بالضرورة فساد الجهاز الإداري ، و ابسط مثال على ذلك الصعوبة المطلقة في الحصول على البيانات و الإحصائيات التي ترصد ظاهرة من الظواهر من أجل دراستها كالفقر أو البطالة أو توزيع الدخل ، الأمر الذي يصعب من مهمة دراسة هذه الظواهر و غيرها من اجل الإسهام في معالجتها من جهة وإثراء لرصيد البحث العلمي في الوطن من جهة ثانية ، و قد يلجأ الباحث في كثير من الأحيان إلى طرق ملتوية لا تمت لتقنيات البحث العلمي بصلة فقط من اجل الحصول على المعلومة الصحيحة و بقدر كبير من المصداقية (كالمعارف الشخصية ، المحسوبية ، الهدايا). وأمام هذا الوضع يمكن القول انه لا تغيير المناهج و لا زيادة الإنفاق و لا إعطاء هامش من الحرية الأكاديمية كفيلة بتحقيق مجتمع المعرفة في غياب أنساق حكم صالحة بمقومات يبنى عليها مجتمع المعرفة[2].

= موضوع الملتقى وهو ما دفعها إلى طلب إلغائه ، بينما ذكر آخرون أن بعض المشاركين في هذا الملتقى غير مرغوب فيهم وهذا ما يدل حسب نفس المصدر عدم استقلالية البحث العلمي في الجزائر و تدخل أطراف سياسية في توجيهه.

[1] -Toufik Bougaada , « Les universitaires algériens protestent contre les restrictions imposées à leurs déplacements »,publié sur internet ,site : http://www.scidev.net/fr/news/les-universitaires-alg-riens-protestent-contre-les-restrictions-impos-es-leurs-d.html. (2/08/2010)

[2]- مها سامي فؤاد المصري ، مرجع سابق الذكر ، ص104-107.

المطلب الرابع: الهجرة من أجل الدراسة بالخارج

قبل الحديث عن هذا النوع من الهجرة ينبغي الإشارة إلى أن الهجرة من أجل الدراسة أصبحت تتم في غالبها بشكل مستقل عن إرادة الدول من حيث توجيهها و تنظيمها، كما انه ولاعتبارات عديدة أصبحت حتمية بالنسبة للدول المستقبلة أو دول المنشأ على حد سواء ومن بين هذه الاعتبارات :

1- عولمة التعليم العالي و البحث العلمي و بالتالي أصبح من الطبيعي بل من اللازم حصول تكامل و تبادل بين مؤسسات المعرفة عالميا، و لن يتم ذلك إلا عن طريق تنقل الأشخاص من ذوي الاختصاص و المؤهلات .

2- إن الاستمرارية التي تميز البحث العلمي زمانا و مكانا، تجعل من الطالب الباحث حلقة ربط بين ما توصل إليه في بيئة بحثه الأصلية، و محاولة تطوير ذلك في بيئة أخرى نظرا للتفاوت العلمي بين الدول و المجتمعات.

3- ظهور مفهوم اقتصاد المعرفة ، و مدى ارتباط ذلك بنقل التكنولوجيا و الكفاءات و الطلب العالمي على المنتجات التي تقوم على المعرفة في إنتاجها[1] ، و في ظل تزايد حدة المنافسة المؤسسة على المعرفة والتكنولوجيا بين الشركات والدول .

وانطلاقا من اعتبار أن الطلبة المهاجرين من الجزائر هم في الوقت نفسه كفاءات وطنية في المستقبل القريب، فإن الحديث عن هـــذه الفئة من الجزائريين يفرض علينا التمييز بين صنـــــفين:

الصنف الأول يشمل الطلبة المهاجرين في إطار التكوين بالخارج في شكل امتداد للدراسات الجامعية في داخل الوطن، بتغطية مالية جزائرية و في إطار برامج التعاون و التبادل مع العديد من الدول العربية و الأوروبية وغيرهما. أما الصنف الثاني يخص الطلبة الذين هاجروا من أجل الدراسة إلى الخارج أحرار ، بمحض إرادتهم و على نفقاتهم الخاصة أو بمساعدة معاهد أجنبية خارج إطار التعاون البيني مع الجزائر .

---

[1] -Guillaume Vuilletet ,comparaison internationale des politiques d'accueil des étudiants étrangers: quelles finalités? Quels moyens? Avis et rapports du conseil économique et social, France, 2005,p5.

بالنسبة للنوع الأول لا يعتبر دافعا إلى فقدان الكفاءات الوطنية بقدر النوع الثاني لأن مسألة التكوين بالخارج قد تم تنظيمها بنصوص قانونية و سياسات تطورت منذ 1971 ليصل إلى محاولة التقليل من التوجه إلى الخارج لانجاز عمليات التكوين عن طريق السماح فقط للدراسات العليا (ما بعد التدرج لتحضير الماجستير أو الدكتوراه) و تقليل من تخصيص منح الدراسة بالخارج لطور التدرج التي يتم تشجيع تكوينها بالجزائر عبر المؤسسات التكوينية الوطنية ، و في حالات التخصصات التي لا يمكن أن تتكفل بها المؤسسات داخل الوطن يقوم الاختيار على أساس مسابقة وطنية للطلبة المتفوقين في كل دفعة و بشروط محددة[1].

غير أن العدد الكبير من الطلبة المهاجرين يدخل ضمن النوع الثاني و هو الأكثر صعوبة في التحكم من حيث التعداد حيث يمثلون الأغلبية الساحقة من مجموع الطلبة فعلى سبيل المثال : في خلال سنة 1984 بلغ عدد الطلبة الممنوحين 5392 من مجموع الطلبة المهاجرين المقدر بـــ13506، و هذا بعني أن تعداد الطلبة الأحرار بلغ 9914 فهم بذلك يمثلون نسبة 40،74% من مجموع المهاجرين من أجل الدراسة[2]. وتجدر الإشارة هنا انه عند إحصاء الطلبة الجزائريين بدول الاستقبال لا يتم التمييز بين الطالبة النظاميين(البعثات التكوينية) و الطلبة غير النظاميين وفي ما يلي جدول يظهر من خلاله التطور الحاصل في تعداد الطلبة المهاجرين إلى فرنسا من 1999الى2006 .

جدول 30: تطور تعداد الطلبة المهاجرين بفرنسا منذ 99الى 2006[3]

السنوات	1999	2000	2001	2002	"200	2004	2005	2006
تعداد الطلبة المهاجرين	14 559	13 539	12 572	14 056	18 432	22 250	22 228	21 641

[1]- النشرة الرسمية للتعليم العالي و البحث العلمي ، السداسي الأول 2009 ، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، قرار 10 جانفي 2009 تحدد معايير الاختبار للقبول في برنامج التكوين الاقامي بالخارج .

[2] -Hocine Abdellaoui , la migration des étudiants algériens vers l'étranger : les effets pervers d'une gestion étatique, cahier de l'URMIS, unité de recherche migration et société ,n°2 juin 1997.p107

[3] - Agence nationale pour la promotion de l'enseignement supérieure français à l'étranger, CAMPUS France, « Les étudiants internationaux ; chiffres clés ». www.compusfrance.com

إن الحديث عن أثر الهجرة من أجل الدراسة على فقدان الكفاءات الوطنية الجزائرية إنما ينطلق من اعتبار هؤلاء الطلبة بالأساس كفاءات في المستقبل القريب تلقوا تعليمهم الثانوي والجامعي بالجزائر، لينتقلوا لإتمام مسارهم التكويني ليصبحوا كفاءات جاهزة، من الصعب إقناعهم بالعودة إلى ارض الوطن نتيجة التحفيز و الإغراءات المادية و المعنوية التي تمارسها دول الاستقبال عليهم .

كما أن حجم هذا النمط من المهاجرين ، و المتميزين في غالبيتهم بالتفوق العلمي يزيد من تفاقم ظاهرة هجرة الكفاءات الوطنية ، فالإحصائيات الواردة في الجدول24 تشير إلى أن تعداد الطلبة المهاجرين قد تضاعف منذ1999(14559طالب) ليصل الى22250سنة 2004، رغم الانخفاض النسبي سنة 2006 ليصل العدد إلى 21641 بسبب السياسات الهادفة إلى التقليل من التكوين بالخارج المعتمدة من طرف الحكومة، فإذا افترضنا أن ثلث من تعداد المهاجرين سنة 2006 قد أنهموا دراساتهم بالمهجر ،هذا يعني أن 7213 كفاءة وطنية ينبغي إيجاد سياسة ناجحة من أجل إعادتهم إلى الوطن أو على الأقل الاستفادة من تكوينهم بالخارج دون حضورهم المادي إلى الجزائر. فقد أشارت الدراسات في هذا المجال أن ما يقارب 34 بالمائة من الطلبة المهاجرين لا يفكرون في العودة إلى بلدانهم الأصلية،[1] حيث تشير الإحصائيات في هذا المجال أنه في خلال الفترة الممتدة من سنة1989 إلى 1992 كان عدد الذين عادوا بعد التكوين بالخارج لا يتعدى 973 طالب من مجموع 3001، أي نسبة الذين فضلوا البقاء بلغت 67،58%، وحتى إن أرادوا مغادرة دولة الإقامة فإن وجهتهم ستكون بدون شك نحو الدول الأكثر تقدما[2] ، وهو ما يفسر ارتفاع المستوى التعليمي للمهاجرين الجزائريين في كل من كندا و الولايات المتحدة التي تتراوح بين 60% و67% من حاملي الشهادات الجامعية مقابل انخفاضها في الدول الأوروبية إلى ما بين 17% و27% من مجموع المهاجرين من أصل جزائري.[3]

وعموما يمكن القول أن الهجرة من أجل الدراسة هي نوع من أنواع هجرة الكفاءات الوطنية، حيث أثبتت الدراسات أن معظم الكفاءات من الجزائريين المقيمين بالولايات المتحدة

---

[1] -Rafik boukli hassane. Op.cit. p22.

[2] - Hocine Abdellaoui, Op.cit. p123

[3] -Rafik boukli hassane ,0PCIT p26

الأمريكية و كندا كانوا في الأصل مسجلين في الجامعات ومعاهد هذه الدول ، بل إن اختيار الطالب للدولة التي سيواصل بها دراساته هي في الحقيقة مشروع مستقبلي لإقامته في المهجر.

المبحث الثاني: انعكاس هجرة الكفاءات الوطنية على التنمية بالجزائر

تفرز هجرة العقول الوطنية إلى البلدان الغربية عدّة آثار سلبية على واقع التنمية في الجزائر،ولا تقتصر هذه الآثار على واقع ومستقبل التنمية الاقتصادية فحسب بل تمتد لتشمل انعكاساتها التنمية البشرية و من ثم التنمية الشاملة ، ولما كان من الضرورات المنهجية أن نستشعر أولا حجم الظاهرة قبل التطرق إلى آثارها ، رأينا نستهل هذا المبحث بالإحصائيات المتوفرة حول الظاهرة ، ثم انعكاس ذلك على مؤشر هام من مؤشرات التنمية البشرية وهو الرعاية الصحية ، ثم جودة التعليم ، وأخيرا الآثار الاقتصادية المترتبة عن هجرة الكفاءات الوطنية.

المطلب الأول: إحصائيات عن الكفاءات الوطنية في المهجر

في غياب شبكة وطنية تربط الكفاءات المهاجرة، تتضارب الأرقام حول تعدادها وحصر مختلف التخصصات و الفروع العلمية و المهنية التي ينتهون إليها من جهة، ثم التوجهات الجغرافية لهذه الكفاءات و أساب اختيار هذه الدول دون غيرها من جهة ثانية. سنحاول في هذا المطلب الجمع بين الإحصائيات الوطنية الرسمية، و تلك الواردة في التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية وكذا جهود بعض الباحثين في هذا المجال و الأرقام الواردة في دراساتهم حول الظاهرة.

أولا: الإحصائيات الوطنية:

حتى على المستوى الرسمي تتضارب الأرقام حول العدد الحقيقي للكفاءات الجزائرية بالمهجر، ففي الوقت الذي يصرح فيه وزير الخارجية في سؤال شفوي أمام البرلمان أن عدد الكفاءات العلمية ذات المستوى الأكاديمي العالي المقيمة خارج الجزائر والمسجلة رسميا لدى الهيئات الدبلوماسية والقنصلية يفوق 15200 حسب التقديرات الحالية 2010 ، وانه من غير المستبعد أن هذا الرقم المسجل لا يعبر على حقيقة الأمر ميدانيا ، مشيرا إلى أن إحصائيات أخرى مثلما هو الشأن بالنسبة لتقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لسنة 2006 الذي أكد أن عدد الكفاءات الجزائرية التي غادرت البلاد خلال فترة التسعينات بلغ 40 ألف إطار من بينهم 10 ألاف طبيب مقيم بفرنسا و يؤكد هذا الرقم أيضا رئيس المعهد الوطني للبحث في العلوم الطبية.

وأضاف نفس المصدر أنه في الولايات المتحدة وحدها هناك3000 باحث جزائري، كما أن الجزائر تحتل المرتبة الثالثة بعد فرنسا والصين في توفير اليد العاملة الفنية في كندا.[1] ومن بين حاملي الشهادات الجامعية العليا غادر 71500 فرد ما بين سنتي 1990-1996 لوحدها وهو ما يرجح تعداد الذين غادروا خلال العشرية الأخيرة نظرا لارتفاع هذه الفئة خريجي الجامعات الوطنية بالنظر إلى المشاكل اليومية التي تواجههم، بدءا بالبطالة و التهميش.[2]

ثانيا: إحصائيات دولية و إقليمية:

جاء في دراسة صادرة عن إدارة السياسات السكانية و الهجرة بالقطاع الاجتماعي في جامعة الدول العربية استعرضها الاجتماع الأول لوزراء الخارجية العرب ، أن الجزائر تأتي في مقدمة أكثر الدول هجرة لكفاءاتها بنسبة 215347الف كفاءة علمية.[3] و في مجال الأعمال أحصى المعهد الوطني للإحصاء و الدراسات الاقتصادية بفرنسا 99الف رئيس مؤسسة خاصة في أوروبا [4] و قد تم تصنيفهم من بين الكفاءات الوطنية نظر للنجاح المحقق في مجال التسيير من جهة و المهارة في استثمار رؤوس الأموال لهذه المؤسسات على المستوى الأوروبي .

و في دراسة تابعة لمنظمة دول التعاون الاقتصادي الأوروبية سنة 2004 تبين النسب المؤوية للكفاءات المهاجرة إلى هذه المنطقة من دول العالم أن الجزائر تصنف من بين المناطق الجغرافية التي تتراوح نسبة فقدانها للكفاءات ما بين 4%و8% خلال هذه الفترة (انظرالخريطة31) ، والتي قد تبدو ضئيلة و لكن إذا علمنا أن هذه النسبة خاصة فقط بالكفاءات التي تغادر باتجاه دول التعاون الاقتصادي دون النظر إلى باقي الاتجاهات في كل مناطق المعمورة،نستنتج أن هذه الكفاءات تشكل ورقة على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لدول

---

[1] http://algeriapressonline.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1403:communite&catid=39:2009-07-10-18-01-44&Itemid=183 ,2011/8/21 تاريخ التصفح

[2] -Journal Actualité ,du 18 /04/2011

[3]- جمال وهبي، " الجزائر من أكثر الدول التي تهاجر أدمغتها "، جريدة المساء، العدد 446، الاثنين 25 فيفري 2008.

[3] - Meziane Rabhi, « La fuite des cerveaux s'est accélérée ces 10 dernières années: 40 000 chercheurs ont quitté l'Algérie », journal **Liberté du 03/10/2006.**

[4]- TENDANCES DES MIGRATIONS INTERNATIONALES: SOPEMI – ÉDITION 2004 – ISBN 92-64-01847-6 – © OCDE 2004, p138

الاستقبال و في الوقت نفسه خسارة لا تقدر بثمن بالنسبة للجزائر، خاصة إذا علمنا أنه من بين 1 301 076مهاجر من الجزائر يوجد 16،4% منهم كفاءات جاهزة.

و قد ورد أيضا في التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية الصادر عن جامعة الدول العربية لسنة 2008 انه في الجزائر تعاني الكثير من المعاهد و الجامعات من هجرة أساتذتها بوتيرة مستمرة منذ بداية التسعينيات، فقد غادر70بالمائة من أساتذة معهد الرياضيات جامعة الجزائر باتجاه البلدان التي درسوا بها ، كما أن العديد من الشركات تعاني من فقدان موظفيها الذين أرسلوا إلى الخارج من أجل التأهيل و لم يعودوا مع رفضهم تسديد المستحقات الدراسة والإقامة،وقد جاء في نفس التقرير انه ومنذ 1974 ما يزيد عن 80الف أستاذ جامعي قد اختاروا السفر إلى الغرب ،منهم 60الف قد استقروا بأمريكا الشمالية.[1]

شكل31: خريطة تمثل النسبة المئوية للكفاءات المهاجرة إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي OCDE من مجموع كفاءات البلد الأصلي.[2]

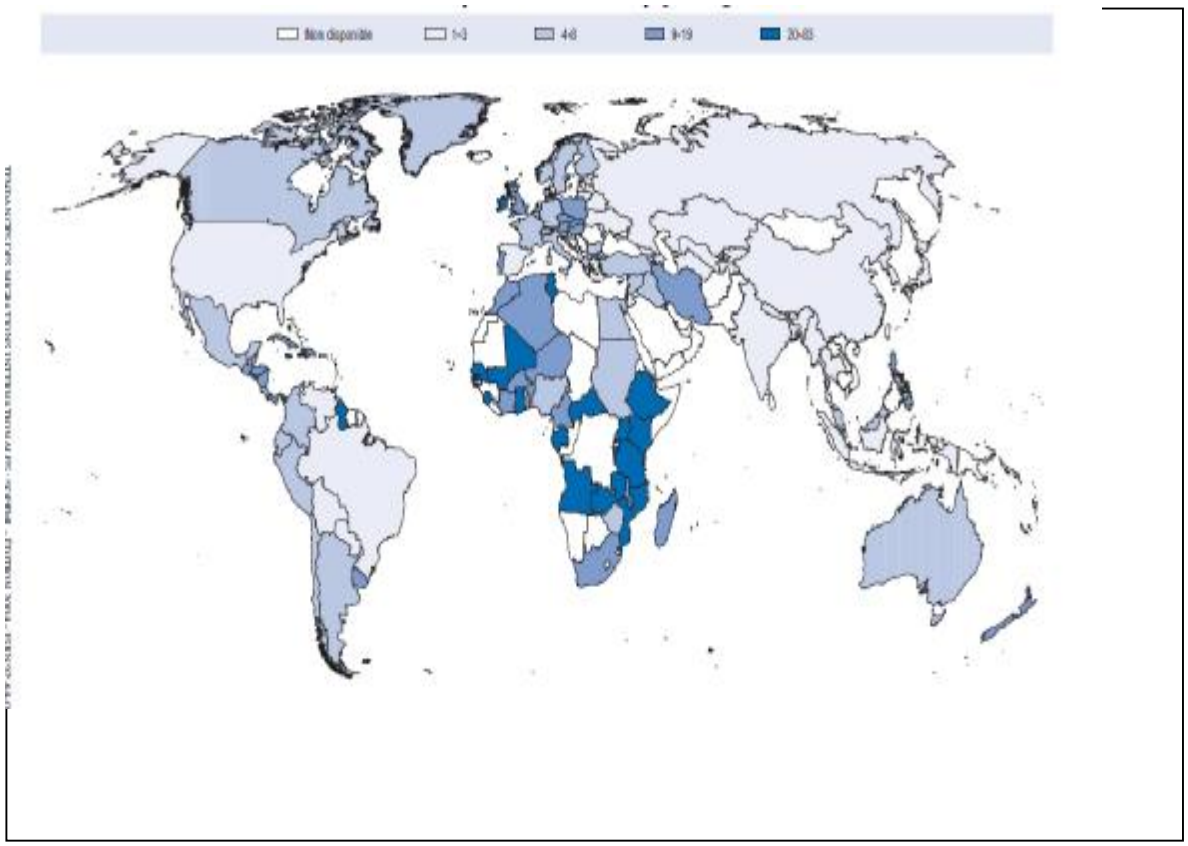

[1]- التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية :هجرة الكفاءات نزيف أم فرص؟،سلسلة دراسات وتقارير حول السكان والتنمية في المنطقة العربية ، إدارة السياسة السكانية و الهجرة ، جامعة الدول العربية ،2008، ص24.

[2] - TENDANCES DES MIGRATIONS INTERNATIONALES: SOPEMI – ÉDITION 2004 – ISBN 92-64-01847-6 – © OCDE 2004 p138

عموما و رغم تضارب الأرقام و الإحصائيات بين الجهات الوطنية الرسمية التي تحاول التخفيف من حجم الظاهرة شكلا، وتلك الواردة في التقارير الإقليمية و الدولية المعتمدة على المعلومات الواردة من دول الاستقبال في الغالب، ومهما حاول البعض التقليل من خطورة الظاهرة فإن ما يدفعنا إلى الاهتمام بها أكثر هو اتخاذها صفة الاستمرارية على حساب الطاقات الوطنية، فالعدد وإن اعتبره المتفائلون محدودا اليوم فهو لا محالة سيتراكم لسنوات قادمة ليصبح معبرا عنه بالملايين ، وإذا كانت آثاره اليوم محدودة فإنها في المستقبل القريب ستشمل كل الميادين بما في ذلك الاجتماعية منها.

المطلب الثاني: هجرة الكفاءات وأثرها على الرعاية الصحية في الجزائر

وبعد استشعار حجم الظاهرة من خلال الإحصائيات والأرقام، ينبغي الوقوف على آثارها على قطاع حساس بالنسبة لعملية التنمية في الجزائر وهو قطاع الصحة ، محاولين من خلال هذا المطلب إن نوضح تأثر الرعاية الصحية بهجرة الكفاءات من هذا القطاع. وحتى يتسنى لنا إدراك هذا التأثير ينبغي التطرق إلى واقع الرعاية الصحية بالجزائر.

أولا: واقع الرعاية الصحية بالجزائر:

لا تقوم التنمية على التكنولوجيا فقط ، بل لا بد من إيجاد المواطن الذي يديرها و يسيرها و يصحح مسارها و لن يتمكن من القيام بذلك إلا إذا كان يتمتع بالسلامة البدنية و الذهنية والاجتماعية، ومن ثم يعكس الحالة الصحية للمجتمع التي تتحدد انطلاق من ثلاث عوامل: الأوضاع الاجتماعية ، الأوضاع البيئية (نظافة الماء و الهواء و التربة)، ثم مدى فاعلية نظام الرعاية الصحية متمثلة في طبيعة الممارسة الصحية ونوعية الخدمات المتوفرة ، وقد اعتبرت تقارير التنمية البشرية الحياة الطويلة الخالية من العلل و الأمراض من أهم الخيارات التي يجب توسيعها أمام الناس ذلك أنها قيمة في حد ذاتها وان التغذية الكافية و الصحة الجيدة ترتبط ارتباطا وثيقا بمتوسط الأعمار.[1]

---

[1]- تقرير التنمية البشرية 1990.

سنحاول الوقوف على الحالة الصحية في الجزائر من خلال مؤشر التنمية البشرية الأكثر علاقة بهذا الجانب وهو العمر المتوقع عند الولادة، ومن ثم التطرق إلى أهم العوامل المؤدية الى تطور هذا المؤشر خلال العشرية الأخيرة.

- العمر المتوقع عند الولادة :

لقد استطاعت الجزائر أن تحقق ارتفاعا ملحوظا في معدل العمر المتوقع عند الميلاد مقارنة بالسنوات الماضية ، حيث انتقل من 72،5سنة 2000الى 75،7 في سنة 2006 مسجلة بذلك زيادة بمقدار 3،2 وكان التمايز بين الذكور و الإناث واضحا(76،7 عند الإناث مقابل 74،6 عند الذكور) (انظر الجدول 32).

جدول 32: تطور معدل العمر المتوقع عند الميلاد من سنة 2000الى 2006 [1]

السنة	2000	2002	2004	2006
الذكور	71،5	72،5	73،9	74،6
الإناث	73،4	74،4	75،8	76،7
المعدل	72،5	73،4	74،8	75،7

وقد اعتبر التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2007 أن ذالك راجع إلى عوامل عدة نذكر منها:

- الانخفاض في معدل وفيات الأطفال خلال هذه الفترة ، مما يدل على تحسن الوضع الصحي لهذه الفئة من المجتمع فقد انتقلت نسبة الوفيات بين الأطفال من36،9 وفاة بالنسبة لـــ1000من الأطفال أحياء عند الولادة سنة 2000 ، إلى 26،9 وفاة لـــ 1000خلال سنة 2006،ورغم التحسن بمقدار 10نقاط إلا أن نسبة الوفيات بين الأطفال تبقى دائما مرتفعة على الرغم من المجودات المبذولة في هذا المجال.[2]

[1] - Rapport national sur le développement humain, conseil national Economique et social , juillet 2008.

[2] -Ibid. , P19

- انخفاض وفيات الأطفال عند الولادة: رغم أن هذا الانخفاض يبقى نسبيا إلا أن جهود مراقبة الحمل قبل الولادة من جهة، ثم التكفل الولادات في المراكز الطبية المخصصة لهذا الغرض حيث تشير الإحصائيات المتوفرة إلى أن 89،4 % من حالات الحمل كانت تحت المراقبة خلا سنة 2006 ، و95،3% من الولادات تتم في المراكز الطبية .[1]

- انخفاض نسبة الوفيات بين السكان: حيث نسجل انخفاض معدل الوفيات العامة بين السكان من 4،59 لكل ألف سنة 2000 إلى 4،30 لكل ألف سنة 2006.نتيجة مخططات التنمية في هذا المجال عن طريق سياسات التكفل الاجتماعي بالسكان و التحسن النسبي لظروف المعيشية.

ويرجع التقرير الخاص بالصحة في العالم التحسن في حالة الصحة في الجزائر إلى عوامل متعددة نلخصها في ما يلي:

- التغطية الصحية الواسعة للمواطنين عن طريق مصالح الصحة العمومية التي فاقت 6501 قطاع صحي، مع المستشفيات(561) و المراكز الطبية الموزعة على مستوى التراب الوطني، وكذا الموارد البشرية المتخصصة في هذا القطاع من الأسلاك الطبية و الشبه الطبية بالإضافة إلى العيادات الطبية الخاصة و الخدمات الصيدلانية. (انظر الجدول34)، حيث شهدت هذه المرافق تطورا تعدى 5% سواء على مستوى القطاعات الصحية أو المستشفيات العامة أو المتخصصة.

[1] Idem.

جدول33: التطور في عدد المرافق الصحية بين 2004/2006[1]

السنوات	2004	2006	نسبة التطور%
قطاع صحي	**6 142**	**6 501**	**5,8**
مستشفى جامعي	**521**	**561**	**7,6**
مستشفى متخصص	**104**	**110**	**5,7**

جدول 34: تطور تعداد الطاقم الطبي في الجزائر من 1999-2004[2]

السنـــــــــــــوات	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**
مجموع الطاقم الطبي	43 624	45 343	47 038	49 184	50 703	52 644
أطباء	30 962	32 332	33 654	35 368	36 347	37 720
جراح أسنان	8 086	8 197	8 408	8 618	8 651	8 842
صيدلي	4 600	4 814	4 976	5 198	5 705	6 082
عدد السكان لكل طبيب	–	–	–	–	–	1354

- سياسة الطب المجاني خاصة بالنسبة للنساء الحوامل و الأطفال و الأمراض المزمنة في مؤسسات الصحة العمومية، بالتزامن مع برامج الحماية الاجتماعية كالضمان الاجتماعي الذي يضم أكثر من 80% من السكان، و التكفل بالعلاج بالنسبة للأفراد عديمي الدخل.[3]
- التعامل الايجابي مع الأمراض المتنقلة عن طريق العدوى (القضاء على داء الكوليرا ،التيفوئيد ،...) ، مراقبة انتشار الأمراض الخطيرة مثل السيدا و السل.

---

1 -: Rapport national sur le développement humain, conseil national Economique et social, juillet 2008 .P13

2-الديوان الوطني للإحصاء على شبكة الانترنت :
معلومات واردة في الموقع الرسمي(ONS http://www.ons.dz/Personnel-medical-et-paramedical.html

3 - Rapport national sur le développement humain, conseil national Economique et social , juillet 2008.P21

- التكوين المستمر للطاقم الطبي من ممرضين وأطباء و أعوان المخابر و الصيدليات حيث تسجل الإحصائيات المتوفرة إلى أن تعداد الطاقم الطبي قد تطور من 1999 غاية 2004 من 43624 **إلى** 52644أي بنسبة 20،67% ، أما على مستوى الأطباء فقط فبلغت نسبة الارتفاع في التعداد 21،82% (30962سنة 1999الى37720سنة2004) ليصل معدل عدد السكان لكل طبيب إلى 1354(انظر الجدول 34) وهي نسبة يظهر من خلالها النقص الكبير في الأطباء رغم ما يتخرج منهم من الجامعات، الشيء لا يمكن تفسيره إلا بفقدان هذه الكفاءات عن طريق الهجرة الدولية من جهة أو عن طريق هجرتهم لهذه المهنة نتيجة البطالة و مزاولة أعمال أخرى بعيدة كل البعد عن مهنة الطب.

- الإنفاق الصحي في الجزائر:

تتمثل النفقات الصحية في المنح والدفعات العينية للأطباء ومزودي الأدوية والمعدات العلاجية وأية سلع أو خدمات أخرى ترمي إلى الإسهام في استعادة الأوضاع الصحية للأفراد أو تعزيزها وهي جزء من النفقات الخاصة.

جدول 35: نسبة الإنفاق على الصحة إلى الناتج المحلي[1]

السنـــــــــــة	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النسبة من الناتج المحلي %	3،6	3،4	* 4،3	*4،4	*5،4	*5،8

عند تحليل نسبة الإنفاق الصحي إلى الناتج المحلي على مستوى مختلف هذه السنوات نلاحظ أن نفقات الصحة العمومية تتطور بخطى حثيثة مع تطور الناتج الوطني الخام منذ 2004 فبعد أن كان خلال سنتي2004و2005 لا يكاد يصل إلى 4% ، ليرتفع بداية من 2006 نتيجة الزيادة في الدخل الوطني الخام بعد الارتفاع في أسعار النفط ،وفق سياسة الإنعاش الاقتصادي

[1] - world health organisation, National HEalth Account Séries,2007-

(2001-2004) ليصل إلى نسبة جد معتبرة سنة 2009 وهي 5،8% ، من خلال البرنامج التكميلي للإنعاش الاقتصادي (2004-2009) ، هذا الارتفاع المطرد في الإنفاق على الصحة يودي بالضرورة إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الصحي. وهو ما يدفعنا إلى القول إن تدخل الدولة في الحماية الصحية للمجتمع لن يتأتى إلا إذا توفرت للدولة موارد مالية تحقق بها معدلات ايجابية في النمو الاقتصادي ، الذي يعود بدوره بالإيجاب على إرادات قطاع الصحة من خلال تدخل الدولة من جهة ثم الحماية الاجتماعية من جهة أخرى، عن طريق زيادة مناصب الشغل و بالتالي ارتفاع عدد المشتركين في الضمان الاجتماعي الذي يعتبر مصدرا هاما من إيرادات الحماية الصحية في الجزائر.

وعموما و رغم ما تنفقه الجزائر من موارد مالية على الرعاية الصحية للمواطن ، من هياكل و تجهيزات و مواد طبية مختلفة ، يبقى النقص قائما نتيجة لتدني مستوى الخدمات الطبية من جهة والضغط الواقع على المؤسسات الإستشفائية من جهة ثانية ، و إذا كان ارتفاع معدل العمر المتوقع عند الولادة(75،7) مؤشرا على التحسن النسبي للحالة الصحية للفرد فإنه في الوقت نفسه سيضع الدولة أمام إشكالية زيادة النفقات الصحية من جهة ثانية ، وأهم من ذلك الزيادة في عدد الأطباء و المؤهلين في هذا المجال و هو ما تفتقده الجزائر نتيجة النـــزيف الذي تعاني منه بسبب الهجرة. فكيف تؤثر هجرة الأطباء على الرعاية الصحية في الجزائر؟

ثانيا: العلاقة بين هجرة الأطباء و التنمية:

تنفرد بعض الدول النامية بخصوصية معينة تتعلق بطبيعة كفاءاتها الأكثر رغبة في الهجرة إلى الدول المتقدمة ، فالأردن مثلا تعاني من هجرة المدرسين ، بينما يتمثل نزيف سريلانكا في المهرة من المحاسبين[1]، و رغم أن هناك ظروف خاصة بهجرة كل فئة مهنية وبكل بلد ، إلا انه في نظرنا تعتبر هجرة الكفاءات الوطنية الجزائرية في مجال الطب أكثر خطورة على التنمية ، لأنها تتعلق بشكل مباشر بحياة المواطن الذي هو أساس كل تنمية و هدفها، بل أيضا وسيلتها.

---

[1]- أوسكار غيش ،"نظرة جديدة إلى هجرة الكفاءات مع إشارة خاصة إلى مهنة الطب "، بحوث ومناقشات الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (أكسوا) ، الأمم المتحدة ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1985.ص268.

وإذا اعتبرنا أن نسبة الكفاءات الوطنية المهاجرة و المقدرة بـــ 18،03% (2006) من مجموع كفاءات الجزائر لا تدعوا إلى التشاؤم مقارنة مع باقي الدول النامية ، ولكن إذا علمنا أن 23،4%[1] من أطباء هذا البلد قد غادروا باتجاه الدول المتقدمة و نحن أحوج ما نكون إلى الموارد البشرية المتخصصة في هذا مجال، يكون كافيا لأن يضعنا موضع القلق على مستقبل التنمية البشرية في الجزائر.

ولا يمكن فهم الآثار الناتجة عن هجرة الأطباء دون الحديث عن أثر الصحة على التنمية الاقتصادية ، إذ أن النقص المسجل في تعداد هؤلاء سيؤدي بالضرورة إلى ارتفاع نسبة عدد السكان لكل طبيب وبالتالي إعاقة المتابعة الصحية للأفراد داخل المجتمع،ويمكن القول أن هذه النسبة تربطها علاقة عكسية مع الرعاية الصحية الجيدة في المجتمع ، ومن جهة ثانية تعتبر مكافحة الأمراض عملا مهما يجنب الأفراد من هم في سن العمل الانخفاض في قدراتهم الإنتاجية .

وقد استنتج Jack William سنة 1999 في دراسة عن مبادئ اقتصاديات الصحة للدول النامية أن إنتاجية عنصر العمل تتوقف على عاملين أساسيين : المهارات الفردية لعنصر العمل والمستمدة من القدرات العقلية و الجسمانية الذاتية للفرد(الصحة)، ثم كفاءة و إدارة عنصر العمل داخل وحدات الإنتاج.[2]

وبالتالي يمكن القول أن الرعاية الصحية تتناسب طردا مع نسبة الناتج المحلي الإجمالي،فكلما كانت الأولى جيدة كانت الزيادة في الإنتاج على مستوى كل الوحدات،وأن الزيادة في نسبة الناتج المحلي الإجمالي ستؤدي حتما إلى نمو رأس المال اللازم للتنمية الاقتصادية،وعليه سوف يكون انعكاس ذلك مباشرا على التنمية البشرية و التنمية الشاملة عموما.

---

[1]- التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية 2008، المرجع السابق الذكر. ص92

[2]- طلعت الدمرداش ، اقتصاديات الخدمة الصحية ، مصر : مكتبة القدس، 2006،ص 17.

وبناءا على ما سبق يمكن توضيح هذه العلاقة من خلال المخطط التالي:

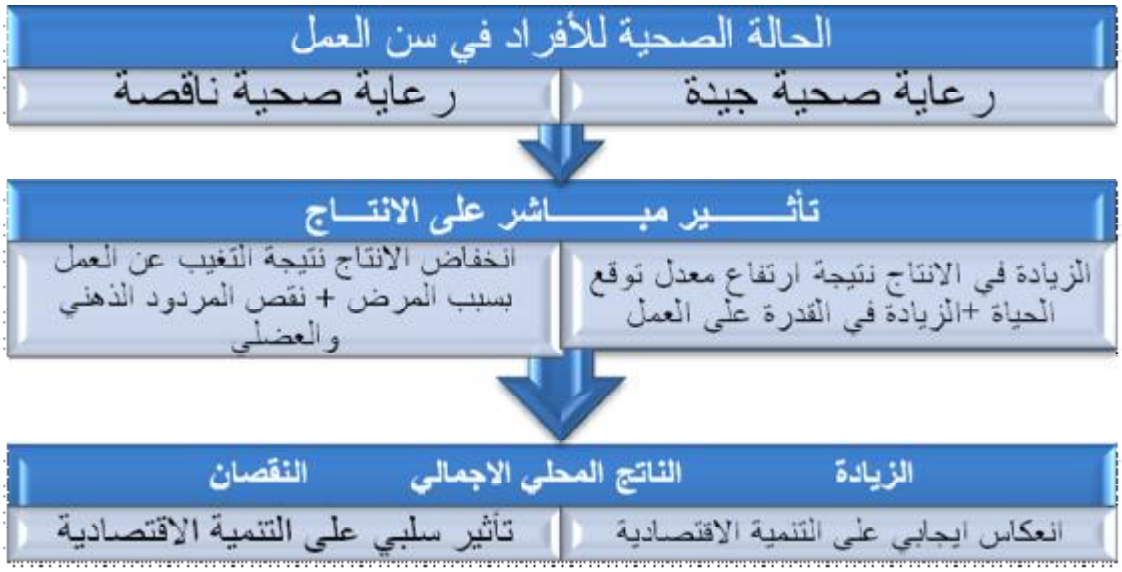

المصدر: من إعداد الباحث

وعليه يمكن القول إن تدهور الحالة الصحية للأفراد يؤدي إلى انخفاض إنتاجية هؤلاء في سن العمل ، ومن ثم تزايد حالات الوفاة أو خروجهم على التقاعد بسبب المرض ، أي سوء الحالة الصحية للفرد تؤدِي إلى ضياع جزء من الناتج كان من المتوقع تحقيقه ، فيترتب عن ذلك انخفاض الناتج القومي الإجمالي.

و بعملية حسابية بسيطة يمكن أن تستشعر أثر هجرة الكفاءات الطبية الوطنية على الرعاية الصحية بالجزائر على النحو التالي: إذا كان عدد السكان لكل طبيب سنة 2005 يمثل354، وبإضافة عدد الأطباء الجزائريين المتواجدين بفرنسا وحدها و المقدر عددهم بـــ 10 آلاف طبيب يتحول نسبة التكفل الصحي لكل طبيب الى688 سكان لكل طبيب[*]، وهو دلالة و واضحة على رعاية صحية أكثر ايجابية تنعكس بشكل مباشر على حياة المواطن ومن ثم على النمو الاقتصادي ككل.

[*] - العدد المحصل عليه هو حاصل قسمة تعداد السكان 2005 المقدر بـــ حوالي 32854000 على عدد الأطباء بما في ذلك المهاجرين إلى فرنسا المقدر بـــ 47720 طبيب.

المطلب الثالث: أثر هجرة الأساتذة و الباحثين على جودة التعليم

إن تكوين رأس المال البشري وتنميته ضرورة حضارية تفرضها متطلبات التطور الذي يشهده العصر ، وقد أثبتت التجارب انه من غير الممكن أن تصور مجتمع متقدم في إمكاناته الإنتاجية و فقيرا في كفاءة رأس المال البشري أو العكس. بل إن الفجوة الموجودة بين الدول المتخلفة و المتقدمة هي في الأصل فجوة المعرفة حيث تتصاعد إنتاجية الأفراد بتزايد خبراتهم ومهاراتهم و لا تتوقف هذه الأخيرة إلا بتوقف العمر الزمني لهؤلاء ، فقد أكدت الدراسات أن الإنسان في الثمانين من عمره لا يفقد أكثر من 3% من قدراته الدماغية مما يعني احتفاظه ب 97% من هذه القدرات وهي الصفة التي تجعل من رأس المال الفكري ثروة و كنز مدفون، وقد يكون ضائعا مهدورا في الدول النامية.[1]

ويعاني قطاع التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر على غرار العديد من الدول النامية نزيفا في الأساتذة و الباحثين عن طريق الهجرة إلى الدول المتقدمة ، ورغم ما حققته الجزائر في هذا المجال بالنظر إلى مؤشرات القطاع فإن التحدي الكبير الذي تواجهه منظومة التعليم العالي هو التزايد في عدد المتمدرسين في الفترة المستقبلية على الرغم من انخفاض النمو الديموغرافي و عليه فان إعداد الأساتذة و المكونين ، وأكثر من ذلك الحفاظ على هذه الثروة داخل الوطن ينبغي أن تكون أولوية الأولويات عند رسم السياسة العامة للدولة، ويمكن تلخيص النتائج المترتبة عن هجرة الأساتذة و الباحثين على المنظومة التعليمية في ما يلي :

أولا: إشكالية ارتفاع نسبة التأطير:

و نقصد بنسبة التأطير عدد الطلاب لكل أستاذ ، و التي ترتبط بعلاقة عكسية مع المردود العلمي حيث يرتفع هذا الأخير بانخفاض النسبة، و يكون ضعيفا كلما كانت النسبة مرتفعة، وإذا اعتبرنا كمرجع المعدل الدولي الذي حددته اليونسكو سنة 1989 المقدر بـــ 9 طلبة لكل أستاذ[2] ، و بالنظر إلى عدد الطلبة الذين استقبلتهم الجامعة خلال2011/2010 المقدر بـــ

---

[1]- عادل حرشوش المفرجي،أحمد علي صالح، رأس المال الفكري : طرق قياسه و أساليب المحافظة عليه ، مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003 ، ص 125-127.

[2]- محمد الأمين لعجال أعجال ، المرجع السابق الذكره ، ص122، نقلا عن : Catalogue II,TH.B science statistiques, vice rectorat de l'information et de l, orientation, septembre 1989.

1250310 مقابل40137 فان نسبة التأطير الوطني ستكون أستاذ لـــ28 طالب لا تزال بعيدة عن المقاييس العالمية ، كما أن هذه النسبة قد تزداد تطورا في ظل نزيف الأساتذة من جهة والزيادة المطردة في عدد الطلبة المسجلين، حيث يتوقع الأستاذ حمزة شريف علي[1] في دراسة إستشرافية حول تطور عدد الطلبة و حاملي الشهادات إلى غاية 2038 أن عدد حاملي شهادة البكالوريا الجدد سينتقل من142,7ألف سنة 2003 إلى حدود210,7 ألف سنة2038.[2]

جدول 36:تعداد الاحتياجات السنوية من الأساتذة الجامعيين (2003-2028)[3]

الفترة	2008/2003	2013/2008	2018/2013	2023/2018	2028/2023
الاحتياجات لسنوية	749	165	15	61	421

جدول37: التطور في عدد الأساتذة و نسبة الطلبة الجدد لكل أستاذ فترة 2002/1998

الفتـــــــــــرة	**99-98**	**2000-99**	**2001-2000**	**2002-2001**
عدد الأساتذة (كل الأصناف)	16260	17460	17780	19275
نسبة الطلبة الجدد لكل أستاذ	4،8	4,7	6,1	6,5

المصدر: المرجع نفسه.

و إذا أضفنا إلى عامل الهجرة ، عوامل أخرى مؤدية إلى تناقص تعداد الأساتذة الجامعيين كالوفاة و التقاعد،فإن حجم ما تحتاجه الجامعة سنويا من 2008 إلى 2013من أساتذة يقدر بـــ165أستاذ ليصل إلى 450 أستاذ سنويا خلال الفترة من2028-2038(انظرالجدول36)على أساس أن وزارة التربية الوطنية قد حدد بلوغ عتبة النجاح في البكالوريا 60% في آفاق 2020 إضافة إلى إجراءات محاربة التسرب المدرسي و التحكم أكثر في نسب الإعادة و الانتقال في الطورين المتوسط و الثانوي.[4] ورغم التطور في تعداد الأساتذة الجامعيين ما خلال الفترة 2002/1998 لينتقل من 16260 الى19275 بنسبة 18،54% يبقى النقص مسجلا بالنظر

---

[1]- أستاذ علم الاجتماع ، قسم الديمغرافيا، معهد العلوم الاجتماعية ، جامعة وهران.

[2] -Hamza Cherif Ali, « contribution à la projection de la population estudiantine et des diplômés de l'enseignement supérieure en Algérie à la l'horizon 2038 »,Revu .Science, technologie et développement n°5, 2009.p251

[3] - Hamza Cherif Ali, Revu. Science, technologie et développement n°5, 2009.p251

[4] -Ibid., p255.

إلى احتياجات السنوات المقبلة ، أما بالنسبة لعدد الطلبة الجدد لكل أستاذ التي انتقلت من 4،8 إلى 6،5 فتجدر الإشارة هنا أن هذه النسبة خاصة بالطلبة المسجلين الجدد فقط دون حساب الطلبة المسجلين من قبل والذين لا يزالون يزاولون الدراسة حيث ترتفع بذلك النسبة لا محالة،أكثر من المستوى المحدد من قبل منظمة اليونسكو للعلوم.

وبناءا على ما سبق يمكن القول انه باستمرار ظاهرة هجرة الأساتذة و الباحثين من المعاهد الوطنية و الجامعات ، وفي ظل التزايد في تدشين الأقطاب الجامعية في مختلف ربوع الجزائر من جهة ، سنكون أمام مشكلة وفرة الهياكل و المسجلين وندرة الأساتذة و المؤطرين ، ولن نجد أمامنا إلا الاستعانة بالأجانب وما يترتب عن ذلك من تكريس للتبعية ومزيدا من التكاليف تضاف إلى الموارد المالية التي تم هدرها في تكوين كفاءتنا المهاجرة.

ثانيا: ضعف التكوين :

إذا كان ضعف المنظومة التربوية في مراحل التعليم ما قبل الجامعي يؤثر بشكل كبير في تدني مستوى التكوين في الجامعة ، فإن هذا الضعف القاعدي سيبقى مستمرا في غياب الأساتذة و المؤطرين المؤهلين من جهة، ثم التوظيف العشوائي في مجال التعليم العالي بحثا عن الكم من أجل سد النقص المسجل نتيجة فقدان الأساتذة المهاجرين، حيث لجأت الوزارة إلى نظلم التدريس بالمشاركة ومن أجل تغطية العجز يتم من خلال انتداب أساتذة من خارج القطاع، كالمحامين و المهندسين الذين قد تنقصهم منهجية التدريس و التعامل مع المادة العلمية، و على الرغم من نقص تكاليف نظام المشاركة إلا انه له آثار سلبية على العائد المعرفي يظهر من خلال ضعف التحصيل لدى الطلبة[1].ويظهر التأثير واضحا في مرحلة ما بعد التدرج على مستوى الإشراف على الرسائل و الأطروحات كذا المشاريع البحثية التي تتطلب مستوى معين و كفاءة عالية ، من خلال النقص الحاد في الأساتذة المؤهلين لذلك.

[1]-عبد الله ساقور،"فعالية النظام الجامعي الجزائري في إنتاج المعرفة واستهلاكها"، مجلة علوم إنسانية، عدد17،2002. ص103.

ثالثا: إشكالية فقدان القدرة القيادية للمجتمع :

أن بناء القيادات الوطنية هو مسار بدايته التكوين الأولي في مراحل التعليم ما قبل الجامعي، لتواصل الجامعة هذا المسار حتى تنتج كفاءات تتمتع بمستوى عال من الجودة و لها القدرة على القيادة بحيث تستطيع إنتاج الأفكار الجديدة في مجال التسيير و المتابعة، و في مجالات أخرى إستراتيجية في بناء المجتمع ، ولها القدرة أيضا على رفع التحدي وتفعيل عملية التنمية.[1]

و الجزائر لها من الثروات الطبيعية بالحجم الذي يجعلها أمام تحدي الحفاظ عليها والرشاد في توظيفها لصالح التنمية، و لن يتأتى لها ذلك إلا بواسطة كفاءات وطنية جزائرية،لأنه إذا جرت العادة الاستعانة بخبرات أجنبية في الجوانب التقنية ، فإنه من غير المقبول سياديا أن يكون جانب التسيير أجنبيا ، وهو الشيء الذي يفرض على الدولة إيجاد السبل والآليات الكفيلة بالحد من ظاهرة هجرة الكفاءات الوطنية و على رأسهم أساتذة التعليم الجامعي بمختلف رتبهم و مستوياتهم وتخصصاتهم.

رابعا: إعاقة التوجه نحو اقتصاد المعرفة :

في إطار هذا الاقتصاد أصبحت المعرفة العامل الأول في توليد الثروة نتج عن ذلك نمو الاستثمار في مجالات كثيفة المعرفة كالتعليم،فبعد أن في وقت مضى ينظر إلى الإنفاق في التعليم على انه شكل من أشكال الاستهلاك ، أصبح اليوم استثمارا في رأس المال البشري،على أساس انه النطاق الذي تبنى فيه الطاقات البشرية [2]، و لكن و إذا أخذنا الوضع في الدول النامية على العموم و الجزائر على وجه التحديد المتمثل في فقدان كفاءاتها بالهجرة يجعلنا من المعتقدين أن هذا الإنفاق هو فعلا استهلاك لموارد مالية بدون مقابل اجتماعي.

---

[1]- محمد الأمين لعجال أعجال، المرجع السابق الذكر ، ص 125.

[2]- بوطالب قويدر ، بوطيبة فيصل ، "الاندماج في اقتصاد المعرفة : الفرص والتحديات" ،الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية ، 10 – 09 مارس2004 ، جامعة ورقلة،كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، 2004.

وعليه فإن هجرة الأساتذة و الباحثين الجزائريين يؤثر بشكل مباشر في عوامل الاندماج في اقتصاد المعرفة وهي : التعليم ، البحث و التطوير، تكنولوجيا الإعلام و الاتصال ، بحيث انه إذا كان فقر الدم عند الإنسان يحدث نتيجة النقص الحاد في عدد الكريات الحمراء التي تحمل الأكسجين و الغذاء إلى الخلايا ، فإن "فقر المعرفة" أساسه النقص في الأساتذة و الباحثين الذين ينقلون العلوم و التكنولوجيا إلى أفراد المجتمع إلى درجة لا تسمح بوصولها بالقدر الكافي و بالكيفية اللازمة.

المبحث الثالث:آليات الحفاظ على الكفاءات الوطنية بين السياسات القائمة والاقتراحات

تتعامل الدول و الحكومات المتقدمة مع الفشل في محاربة الظواهر والآفات المستعصية من خلال مخرجات منظومتها التربوية ، حيث تسعى إلى التقييم و الإصلاح في هذا المجال،فقد ذهبت ألمانيا بعد الفشل في الحرب العالمية الثانية إلى إعادة النظر في النظام التربوي،وتوجهت الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة إلى إصلاح المنظومة التربوية بعد السبق السوفيتي في غزو الفضاء و استكشاف القمر قبلهم ، وهي دلالات واضحة على أن السياسات التعليمية لها الأثر البالغ في تنمية المجتمعات بصفة عامة ، و الجزائر بمعاناتها من ظاهرة استنزاف كفاءاتها بحجم كبير تحاول تسعى إلى إيجاد الآليات من أجل التخفيف من حدة الظاهرة منها على وجه الخصوص إصلاح التعليم ، بدءا بالمنظومة التربوية ثم التعليم العالي .

سنحاول من خلال هذا المبحث الوقوف على هذه الآليات و الإجراءات المتخذة،سعيا إلى التعامل مع ظاهر هجرة الكفاءات الوطنية، محاولين في نهاية المطاف الوصول إلى اقتراحات عملية من اجل التخفيف من آثار هذه الظاهرة، و الاستفادة من تجارب بعض الدول في هذا المجال.

المطلب الأول: إصلاح النظام التربوي الجزائري

إن الهدف الاسمي لأي نظام تربوي يتمثل في عملية إعداد النشء و تربيته وتأهيل الأفراد للقيام بدورهم، شاعرين بانتمائهم إلى جماعة معينة وكيان يمثل أمة بين الأمم الأخرى في بناء صرح الإنسانية، و الجزائر أمة تسعى إلى الارتقاء بمنظومتها التربوية إلى مستوى يحفظ للوطن توازنه واستقراره و يضمن استمراره و تطوره ، ومن أجل تحقيق ذلك جاءت فكرة الإصلاح والتعديل مرتبطة بحاجات المجتمع، و مدى اتساع دائرة هذه الحاجات على مدى العصور والأزمنة، ومن بين هذه الحاجات التواصل بين مخرجات النظام التربوي و ما تتطلبه عملية التنمية بمختلف مستوياتها.

ولقد جاء تعريف الإصلاح التربوي على انه:" عملية تخطيطية و تطبيقية لإستراتيجية محددة، و هي من الناحية الإجرائية مجموعة من التصورات و المبادئ المقررة لخطوات العمل المحددة، التي يتوقع منها تحقيق أهداف الخطة الإصلاحية بكيفية جيدة و بصورة دائمة تقضي على المشكلات المتأزمة في المجتمع ".[1] يظهر من التعريف أن الإصلاح التربوي عملية دائمة و مستمرة باستمرار و تجدد المشاكل في المجتمع التي تعيق الأفراد من تأدية واجباتهم و تؤدي بذلك إلى خلق نوعا من عدم الاستقرار، وانه يهدف إلى إصلاح المجتمع ككل و ليس المؤسسة التعليمية لوحدها.

أولا: معوقات أداء النظام التربوي الجزائري قبل الإصلاح:

رغم الجهود المبذولة في سبيل تطوير النظام التربوي في الجزائر منذ الاستقلال، إلا أن المؤسسات التعليمية لم تتمكن من الوصول إلى مستوى الأداء المطلوب، وذلك لعوامل عديدة حالت دون الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة ، منها الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية نحاول تلخيصها في ما يلي:

---

[1]- علي براجل ، اتجاهات الإصلاح التربوي ومشكلاته في العالم العربي ،سلسلة إصدارات مخبر التربية و التنمية الاجتماعية،دار الغرب، وهران ، 2002، ص22.

- غياب رؤية شاملة حول الأهداف المتوخاة من المنظومة التربوية ، نتيجة لعدم قدرة الدولة على تحديد إستراتيجية واضحة لسنوات بعد الاستقلال انعكس على الدفعات الأولى من خريجي المدارسة الجزائرية .

- التأخر في انجاز العدد الكافي من الهياكل الخاصة باستقبال التلاميذ من مدارس و ثانويات،نتيجة النمو الديمغرافي المتزايد الذي أدى إلى زيادة الأطفال في سن الدراسة. و إذا كان تعداد التلاميذ المسجلين في التعليم الأساسي(سابقا) قد سجل بعض الانخفاض منذ 2002 لينتقل من 6807957 تلميذ إلى 6798912سنة2003، ويصل إلى 6729498 سنة 2004، فإنه على العكس من ذلك قد ارتفع في التعليم الثانوي من1041047سنة 2002 إلى 1122395 سنة 2004 بزيادة 81348 تلميذ.[1] أما بالنسبة لهيئة التدريس فيكاد التعداد يبقى مستقرا رغم ما تسبق ذكره من زيادة في تعداد التلاميذ على الأقل إلى غاية السنة الدراسية 2002/2001 (انخفاض نسبي في عدد التلاميذ) حيث عدد المدرسين في حدود 170956بالنسبة للتعليم الابتدائي لينخفض تدريجيا ليصل إلى 167529سنة2003 نتيجة انخفاض معدلات النمو الديمغرافي ، إن الانخفاض في هذه المرحلة يؤثر بشكل مباشر على نسبة التلاميذ لكل معلم حيث بلغت27.53 مايمثل37 تلميذ في كل حجرة و هي نسبة تعيق التحصيل العلمي خاصة في مستوى الطور الأول و الثاني (انظر الجدول 32) ،أما بالنسبة لهيئة التدريس في التعليم الثانوي و التقني فنسجل زيادة نسبية في هيئة التأطير مقارنة مع الزيادة المطردة في تعداد التلاميذ (855481 تلميذ في96 مقابل52944 أستاذ لتنتقل إلى 1095730 سنة 2003 مقابل 57747 أستاذ) تبقى رغم ذلك معدل الأفواج التربوية في هذا المستوى يتراوح بين 34و36 تلميذ في الحجرة. و إن الارتفاع الواضح في عدد التلاميذ بالنسبة للمعلم الواحد في كافة الأطوار التعليمية راجع بالدرجة الأولى إلى النقص في انجاز هياكل الاستقبال التربوية من جهة ثم التخفيض في توظيف الأساتذة و المعلمين من جهة ثانية ، نتيجة التدابير التقشفية لبرنامج التصحيح الهيكلي. (أنظر الجدول37).

---

[1]- أحلام مرابط،"واقع المنظومة التربوية الجزائرية :دراسة ميدانية على مؤسسات التربية لمدينة بسكرة" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2006،ص92، نقلا عن الديوان الوطني للإحصاء، نشرة 2005، رقم 34، الجزائر بالأرقام، ص 21-22.

جدول 39: تطور عدد التلاميذ و هيئة التدريس وعدد التلاميذ لكل معلم (1997-2003)

السنة الدراسية	الطور الاول و الثاني			الطور الثالث			التعليم الثانوي و الـ	
	عدد التلاميذ	هيئة التدريس	تلميذ/ معلم	عدد التلاميذ	هيئة التدريس	تلميذ/ معلم	عدد التلاميذ	التد
96/97	4694974	170956	27.35	1762761	99004	17.8	855481	52944
97/98	4719137	170460	27.68	1837631	99907	18.39	879090	53343
98/99	4478870	169519	28.19	1898748	100595	18.88	909927	54033
99/200	4843313	170562	28.39	1895751	101261	18.74	975862	55588
2000/20	4720950	169559	27.84	2015370	102137	19.73	975862	55588
2001/20	4691870	170039	27.59	2116087	104289	20.29	1041047	57274
2002/20	4612574	167529	27.53	2186338	104329	20.95	1095730	57747

المصدر:

جمال علي، روابح عبد الباقي، "أثر برنامج التصحيح الهيكلي على قطاع التربية الوطنية :دراسة حالة في الجزائر"،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، الجزائر: جامعة فرحات عباس- سطيف-،العدد06/2006،ص7 . نقلا عن وزارة التربية الوطنية- مديرية التخطيط- مؤشرات احصائية 98/2003 للفترة 94-2003.

- الانخفاض في نسبة الاعتماد المالية المخصصة لقطاع التعليم من مجموع ميزانية الدولة، حيث لم تتعدى 43، 16% مابين 1998 و 2003 و على العكس من ذلك فقد انخفضت سنة 2002 لتصل إلى حدود15 %(انظر الجدول39). كما أنها لم تتعدى 4،74 بالمائة من الناتج الوطني،والملاحظ من الجدول عموما أن ميزانية وزارة التربية الوطنية في تراجع مستمر كنسبة من الناتج الوطني ، و على اعتبار إن بند الأجور يأخذ حصة الأسد من مجموع ميزانية التسيير للقطاع المذكور بحوالي 90 % خلال فترة 98-2003، مما يعني أن البنود الأخرى عرفت تقهقرا كالوسائل واستعمال تكنولوجيا الإعلام الآلي، و الأجهزة العلمية المختلف التي تساعد على بلوغ الأهداف بأقل جهد ممكن.

جدول39: تطور الاعتماد المالية لقطاع التربية الوطنية خلال فترة 98-2003(آلاف الدنانير)[1]

السـنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003
ميزانية التسيير للقطاع	124668015	128048426	132753160	137413766	158109316	171105928
% من ميزانية الدولة	16،95%	15،66	13،75	16،43	15،01	15،59
% من الناتج الوطني	4،74	4،02	3،24	3،24	3،54	--

- الاهتمام من قبل المسؤولين في الجزائر بتحقيق الجانب الكمي على حساب الجانب النوعي.
- اعتماد مناهج التدريس التقليدية لفترة طويلة، و عند محاولة تطويرها جاء الاعتماد على طرائق مستوردة تتطلب من الوسائل المادية والبشرية ما يصعب على الدولة تحقيقه في سنوات سابقة بدءا بالتعداد المنخفض جدا التلاميذ في الأفواج التربوية.

---

[1] - همال علي، روابح عبد الباقي، نقلا عن وزارة التربية الوطنية- مديرية التخطيط- مؤشرات إحصائية 2003/98 للفترة 94-2003.

ثانيا: مشروع إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر:

لقد كانت بداية التفكير في إصلاح النظام التربوي منذ أن حصلت الجزائر على استقلالها، حيث كانت الدعوة إلى إنشاء مدرسة جزائرية قادرة على تكوين نخبة من الجزائريين لها القدرة على تسيير مرحلة ما بعد الاستعمار ، عن طريق سلسلة من الإجراءات منها وثيقة سبتمبر 1969(مدخل إصلاح التعليم) مركزة على مبدأ ديمقراطية التعليم ، والتخلص من التبعية الاستعمارية في هذا المجال.ثم تعريب مرحلة التعليم الابتدائي و إدراج اللغة العربية 1970/1969 إلى أن جاءت أمرية 1976/04/16 بمثابة أول ترجمة حقيقية لإرادة إصلاح التعليم في الجزائر.[1]

ونسعى من خلال هذا الجزء إلى التطرق للإصلاح الذي يتماشى و الإطار الزمني للبحث،تفاديا للانزلاق وراء الإطار التاريخي للنظام التربوي الجزائري و ما تم من إصلاحات متعاقبة ، لنركز على تقرير اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية التي أنشئت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 2000/101المؤرخ في 09 ماي 2000 من أجل تقييم شامل للمنظومة التربوية القائمة قصد إعداد تشخيص مؤهل و موضوعي و مفصل لجميع العناصر المكونة لمنظومة التربية والتكوين المهني و التعليم العالي من أجل إصلاح كلي على ضوء هذا التقييم.[2]ويمكن حصر دواعي إصلاح النظام التربوي الجزائري في ما يلي:

على المستوى الوطني :

- اعتماد التعددية السياسية التي تتطلب إدراج مفهوم الديمقراطية ، و تزويد الأجيال القادمة بروح المواطنة وكل يتفرع عن هذا المفهوم من التفتح و التسامح و التحلي بروح المسؤولية التي تؤدي إلى بناء مجتمع.
- التأسيس لاقتصاد السوق بكل الإجراءات الاجتماعية و الاقتصادية التي تميزه بعد التخلي عن الاقتصاد الموجه وأساليب التسيير الممركز[3].

---

[1]- سلسلة موعدك التربوي، المركز الوطني للوثائق التربوية، الجزائر، 2008، العدد10، ص8.

[2]- المرسوم الرئاسي رقم 2000/101المؤرخ في 05صفر1421 الموافق لـــ 09 ماي 2000 .

[3]- النشرة الرسمية للتربية الوطنية ، القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04 المؤرخ في 23جانفي 2008، عدد خاص ، فيفري2008، ص6.

على المستوى العالمي:

- التطور السريع للمعارف العلمية و التكنولوجية و الوسائل الحديثة للإعلام و الاتصال، تتطلب إعادة النظر في البرامج من أجل اكتساب المعارف العلمية و تنمية القدرات التي تتكيف مع هذا التطور.
- عولمة الاقتصاد التي خلقت جو من التنافس الحاد سواء على المستوى المعرفي أو الاقتصادي،تتطلب تحضير أفراد المجتمع لمواجهة هذا التنافس الذي يميز بداية القرن21.[1]

ثالثا: جـــــــوانب الإصلاح:

أ- على مستوى تنظيم المراحل التعليم:

لقد كانت بوادر الإصلاح أكثر بروزا في التنظيم الجديد لمراحل التعليم على حيث جاء في القانون التوجيهي للتربية أن المراحل التعليمية تتكون من:التعليم التحضيري، التعليم الأساسي الذي يشمل الابتدائي و المتوسط، التعليم الثانوي و التكنولوجي.[2]

- التعليم التحضيري:تم اعتماد التربية التحضيرية ابتداء من السنة الدراسية 04/03 كعملية تهدف إلى تطوير رياض الأطفال في إطار التربية التحضيرية وظلت العملية متواصلة إلى أن تم تعميم التعليم التحضيري بداية من الدراسي 2009/2008 ليشمل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4 الى6 سنوات تهدف إلى: تحضيرهم للحياة الجماعية ، و مساعدة الأطفال على تفتح طاقاتهم و قدراتهم المختلفة، تهيئتهم للدخول المدرسي، بالإضافة إلى إكسابهم العناصر الأولى للقراءة و الكتابة والحساب،ومساعدتهم على التعرف على مكونات البيئة.[3]
- مرحلة التعليم الأساسي:جاءت ابتداء من السنة الدراسية 2004/2003وفق مقاربة تدريجية،وتشمل مرحلة التعليم الابتدائي والمتوسط بعد ماكانت تشمل ثلاث أطـــوار (الطور الأول، الثاني و الثالث)، وهي مرحلة إلزامية للأطفال البالغين من العمر 06سنوات و تمتد إلى

---

[1]- المرجع نفسه ، ص7.

[2]- المرجع نفسه، ص72.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون التوجيهي للتربية، الفصل الثاني، المادة 38-42.

مدى 09 سنوات ، لتشمل الشريحة العمرية من 6الى 16 سنة ، تهدف إلى إعطاء التلاميذ تربية قاعدية مشتركة لتلاميذ هذه المرحلة.[1] تتكون من :

- التعليم الابتدائي :أصبحت مدة التدريس في هذه المرحلة 5سنوات بعد أن كانت 6 سنوات و يركز فيها التعليم بالإضافة إلى منهج اللغة العربية ، التربية الرياضية و المواد الاجتماعية ، يركز على تعزيز مكتسبات جديدة (اكتشاف الوسط الفيزيائي والتكنولوجي و البيولوجي ،و اللغة الأجنبية الفرنسية في السنة الثانية).
- التعليم المتوسط: شرع في تنفيذه سنة 2005/2004 ،حيث أصبحت مدته 04سنوات بعد أن كانت03سنوات(التعليم ألإكمالي)، يركز على تعميق المعارف المكتسبة بوضعيات عملية وواقعية، مع إدماج اللغة الانجليزية في السنة الثانية. ينتقل في نهاية هذه المرحلة التلاميذ إلى مرحلة التعليم الثانوي، أما الذين لم يتمكنوا من الانتقال و بعد استفادتهم من الإعادة يوجهون إلى التكوين المهني، تتكفل بالإشراف عليه وزارة خاصة عي وزارة التكوين المهني.
- مرحلة التعليم الثانوي: بدأ تطبيق ما جاء به الإصلاح بشأن هذه المرحلة سنة 2006/2005، مدته 03سنوات، يرمي إلى إكساب التلميذ المعارف الضرورية لمتابعة الدراسات العليا عن طريق تنمية روح البحث ، والقدرة على التقييم الذاتي و التكيف مع مختلف الوضعيات وتشمل هذه المرحلة نوعين من التعليم :التعليم الثانوي العام ،و التعليم الثانوي العام و التكنولوجي .[1]

ب- على مستوى البرامج و المناهج :

لم يكن الإصلاح على مستوى التسيير و تنظيم المراحل التعليمية كافيا، بل تطلب أيضا أن يشمل إعادة النظر في البرامج و المناهج وقد تمثل ذلك في مجالات مختلفة منه ، بدأت بتغير المناهج التربوية عصرتنها، حيث تميزت قبل ذبك بكونها بعيدة كل البعد عن الواقع و كذا عن المقاييس المعمول بها عند الدول ، كما جاء التركيز على تعليم اللغات الأجنبية في مراحل متقدمة من التعليم استجابة لهذا المطلب، حيث تم إدراج اللغة الفرنسية في السنة الثالثة من التعليم الابتدائي ، وكذا اللغة الانجليزية في السنة الأولى متوسط ،إضافة إلى إدراج اللغة

---

[1]- سلسلة موعدك التربوي، المرجع السابق الذكر. ص32.

[1]- النشرة الرسمية للتربية الوطنية، المرجع السابق الذكر ، ص 8.

الأمازيغية في السنة الرابعة ابتدائي بعد أن تم اعتبارها كأحد ثوابت الأمة الجزائرية وقد تم تعميمها في السنة الدراسية 2005/2006، مع تدريس المواد العلمية كالرياضيات و العلوم التكنولوجية باستعمال طريقة الترميز العالمية و باستعمال اللغة الأجنبية في ذلك، نظرا لكون هذه المواد لازالت تدرس في التعليم العالي باللغة الأجنبية.[1]

المطلب الثاني: إصلاح منظومة البحث العـــــلمي

لقد فرضت المتغيرات الدولية بيئة تعليمية سماتها مجتمع المعرفة و أساسها المورد البشري، حيث لم يعد المصدر الحقيقي للثروة يكمن في امتلاك الخامات أو قوة العمل أو الآلات،و إنما في امتلاك قاعدة بشرية مثقفة و علمية و تكنولوجية. وبذلك أصبح مطلب التقييم والإصلاح لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي في المجتمعات النامية على العموم و الجزائر على وجه التحديد ضروريا ، من خلال إشراكه في التكفل بمستلزمات التطور المفروضة على الجزائر في ظل التحولات على المستوى الدولي ، و بذلك انطلق قطاع التعليم العالي في إصلاح التعليم الذي من شانه أن يجعل الجامعة تلعب دورا مركزيا يتمثل من جهة ، في تطلع المواطنين لاسيما فئة الشباب ، نحو بناء مشروع مستقبلي بالاستفادة من تكوين عالي نوعي يمدهم بمؤهلات ضرورية لاندماج أمثل في ســـــوق الشغل ، ومن جهة أخرى ، في تلبية متطلبات القطاع الاجتماعي الاقتصادي الذي يطمح إلى التنافسية و النجاعة وهذا بإمداده بموارد بشرية نوعية قادرة على التجديد و الإبداع، مع التكفل بجانب هام في مسعى ازدهار البحث العلمي و التنمية.

أولا : تحديات التعليم العالي في الجزائر و دوافع الإصلاح :

يواجه التعليم العالي في الجزائر تحديات مختلفة، منها ما يتعلق بالعنصر البشري ومنها ما يشمل الجانب المادي ، بينما يتعلق البعض منها بالجانب التكويني و التأطير، نذكر منها :

---

[1]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،التقرير العام للجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، ص151-152.

- المناهج المستوردة من الدول المتطورة وعدم توافقها مع البيئة التعليمية في الجزائر، على خلفية مجموعة من الإصلاحات على أساس أنها تجارب ناجحة لدول أخرى تتوافق مع بيئتها نظرا للإمكانيات الضخمة المتوفرة على المستوى المادي و البشري.[1]
- التكوين الكمي على حساب التكوين النوعي و ذلك للتكلفة التي أصبح يتطلبها التعليم الأمر الذي أثقل كاهل الدولة إضافة إلى تغير منظومة القيم المجتمعية بحيث لم يبقى للتعليم نفس المكانة المرموقة التي كان يحظى بها في السابق.
- الطلب المتزايد على التعليم العالي و تزايد أعداد الطلبة حيث أن هذا العدد الذي لم يكن يربو عن 2725 طالبا غداة الاستقلال، قد وصل في السنة الجامعية 1998-1999 إلى 372.772 طالبا، ثم وتضاعف مرتين ليصل إلى 722.000 طالب مع إطلالة سنة 2005 ، هو تزايد بوتيرة مذهلة وضع إمكانيات الدولة وقدرة الهياكل المتوفرة على الاستيعاب أمام تحد لا سبيل لإنكاره.[1]
- قلة التأطير حيث يقدر عدد الأساتذة المؤطرين للطلبة خلال السنة الجامعية 2004-2005 بـــ 25.430 أستاذا، ومن ثم تطور مجموع الأساتذة بشكل عام خلال السنوات الأخيرة إلى ما نسبته 56 بالمائة[2]. رغم ذلك يبقى هذا التطور غير كاف بسبب هجرة الكثير من الأساتذة إلى الدول المتقدمة مما أدى إلى ارتفاع نسبة عدد الطلبة لكل أستاذ .
- التأثير السلبي لمناهج ما قبل التعليم العالي على منهاج التعليم العالي حيث أن ضعف أو قصر المناهج المسطرة من طرف وزارة التربية الوطنية و التي تعتبر القاعدة و المنطلق لمناهج التعليم العالي أثر بشكل مباشر على الطرق التعليمية في الطور الجامعي.

---

[1]- قـــورين حـــاج قـــويدر،" واقع و متطلبات إصلاح مناهج التعليم الجامعي في الجزائر مع الإشارة إلى حالة ماليزيا ومقومات نجاحها "، مجلة علوم إنسانية ،العدد 36، 2008.

[1]- كلمة رئيس الجمهورية بمناسبة افتتاح السنة الجامعية 2005-2006، بجامعة سيدي بلعباس: الثلاثاء 27سبتمبر2005 منشورة بموقع رئاسة الجمهورية على شبكة الانترنت : تاريخ التصفح 2011/07/11
http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm

[2]- المرجـــــــــع نفســـــــــه.

- انفصال المناهج التعليمية عن الواقع المؤسساتي لأنه من المفروض أن الجامعات مولد المورد البشري الذي يستغل مباشرةً من طرف مختلف المؤسسات على مستوى البلد، مما يؤدي إلى ضعف مصداقية المناهج و الطرق التعليمية المتبعة.
- الصعوبة في مسايرة مناهج التعليم الجامعي للتطورات الحديثة في مجالات العلوم والتكنولوجيا المختلفة وتدني مستوى استجابتها لمتطلبات هامة مثل الارتباط باحتياجات سوق العمل ومراعاة التوازن بين النظري والعملي والذي يلاحظ من خلال بطء تفاعل القطاع العام والخاص في تحديد احتياجاته من الخريجين وفي تقديم الخدمات التدريبية أثناء الدراسة .[1]

ثانيا :مظاهر إصلاح منظومة التعليم العالي في الجزائر:

إن إصلاح التعليم العالي في الجزائر جاء استجابة بمتطلبات التغيرات الحاصلة على المستوى الدولي والوطني من جهة و مواجهة التحديات التي تقف عائقا أمام منظومة البحث العلمي.وعموما يمكن رصد مظاهر هذا الإصلاح من خلال الجوانب المختلفة لهذه المنظومة والتي نلخصها في ما يلي:

أ- الجانب التنظيمي للمسار الدراسي : (نظام LMD)

تحاول الجزائر من خلال هذا النظام محاكاة أنظمة التعليم العالي في إتباع تنظيم نمطي يتخذ شكل هيكلة تعليمية من ثلاث أطوار هي : ليسانس ، ماستر، دكتوراه بهدف إعطاء مكانة دولية للمعارف المكتسبة من جهة ثم للشهادات المحصل عليها من جهة ثانية حيث يتشكل كل طور من وحدات تعليمية موزعة على سداسيات.

الليسانس: يشتمل على ستة سداسيات، في مرحلتين تتمثل الأولى في تكوين قاعدي متعدد التخصصات و الثانية في تكوين متخصص.

الماستر : يشتمل على أربع سداسيات ، و يرمي هذا الطور إلى تحقيق مهمتين مهنية و بحثية حيث يمكن الطالب بعد حصوله على الشهادة من الالتحاق بعالم الشعل حسب الاختصاص.

---

[1]- قـورين حـاج قـويدر، مرجع سبق ذكره .

الدكتوراه: يشمل ست سداسيات تكون متوجة بشهادة دكتوراه بعد مناقشة أطروحة مقدمة من قبل الطالب يثبت من خلالها القدرة على البحث العلمي.[1]

ويهدف نظام LMD من خلال أطواره ومناهجه إلى تحقيق ما يلي:

- التفتح أكثر على التطورات العالمية خاصة منها المتعلقة بالعلوم و التكنولوجية.
- تحقيق تفاعل حقيقي مع المحيط السوسيو-اقتصادي عبر تطوير العلاقة بين الجامعة و عالم الشغل.
- تطوير التكيف المستمر لدى الطالب مع المتطلبات المهنية و التطور الحاصل في هذا المجال على المستوى الوطني و الدولي.
- الإشراك الفعلي للجامعة في التنمية المستدامة للبلاد .
- إعداد الطلبة إعداد ملائما يمكنهم من اكتساب المعرفة الوظيفية و المهارات الفكرية و العلمية التي توجههم ايجابيا نحو العمل و المواطنة.[1]

ب- الجانب الإداري و التسييري:

التطور الحاصل على المستوى التنظيمي جاء مرفوقا بعصرنة الإدارة و تحديث التسيير على مستوى الجامعات و المعاهد بهدف تحسين خدماتها عن طريق إدخال التكنولوجيا الرقمية،كتسيير الملفات ببرامج بالإعلام الآلي سواء على مستوى الطلبة أو الموظفين إضافة إلى إقامة مواقع إلكترونية على شبكات الانترنت للتعريف بإمكاناتها المادية و البشرية، إضافة إلى كل هذا تضع كل جامعة شبكة إلكترونية داخلية (انترانت) للتعريف بها داخل المؤسسة الجامعية.[2]

كما تسعى الجزائر إلى إقامة مشروع يعرف بالشبكة الأكاديمية و البحثية و هي شبكة خاصة بالجامعات و المراكز البحثية الموجودة على كافة التراب الوطني الهدف منها هو تطوير خدمات

---

[1]- موقع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي على شبكة الانترنت :
http://www.mesrs.dz/arabe_mesrs/ensup_ref_LMD_a.php تاريخ التصفح : 2011/06/10.

[1]- سميحة زاحي، " المكتبة الجامعية فضاء التعلم و البحث في سياق نظام LMD"، مقال منشور على شبكة الانترنت موقع :http://informatics.gov.sa/details.php?id=333 تاريخ التصفح : 2011/05/14.

[2]- مراد ناصر، " إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي: حالة الجزائر "، مقال منشور على شبكة الانترنت:
http://labograndmaghreb.com/s%E9minaire%20sur%20la%20gestion%20de%20la%20qualit%E9%20totale/communications/Morad%20Nacer.pdf تاريخ التصفح 2011/09/11

الاتصال و تبادل المعلومات بين هذه لمؤسسات و المراكز البحثية، و تقوم هذه الشبكة بتوفير الوسائل التكنولوجية الضرورية للعاملين في قطاع التعليم العالي و البحث العلمي كما تسهل وتدعم عملية التكون عن بعد.[1]

ج ــ الجانب التكويني لهيئة التدريس:

تتلخص جوانب الإصلاح على مستوى الأساتذة والباحثين في محاولة تحقيق ما يلي:

- تنمية فرص البحث المشترك بين مختلف الأقسام و الكليات.
- تشجيع التدريس و التأليف المشترك.
- الدعوة إلى استخدام الوسائط المتعددة في التدريس .
- حضور و إرسال هيئات التدريس إلى مؤتمرات جودة التعليم .
- التطوير التنظيمي لتحسين أدوار الأساتذة.
- إتباع ثقافة جديدة قوامها الشفافية ومشاركة العاملين.
- منح العاملين في الجامعة مزيد من الصلاحيات و المسؤوليات و الحرية في تطبيق ما يناسبهم من أساليب لأداء مهامهم التدريسية و الإدارية.[1]

المطلب الثالث: تثمين دور الكفاءات الوطنية بين الخطاب الرسمي و القرار السياسي

تسعى الهيآت الرسمية في الجزائر إلي تدارك التهميش الذي طال الكفاءات الوطنية خلال حقبة من الزمن، هذه الحقبة كانت كافية لزرع بذرة اليأس ، ليجعلوا من الهجرة إلى العالم المتقدم بديلا يمكنهم من تحقيق ما عجزوا عنه في وطنهم ، فجاء الاهتمام بتثمين دور هذه الكفاءات و أهميتها في التنمية الشاملة، تارة من خلال الخطاب الرسمي بمختلف مستوياته، وتارة أخرى عن طريق القرارات التي تصب في مصلحة الكفاءات الوطنية، نحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى البعض من جوانب اهتمام الدولة بكفاءاتنا الوطنية.

---

[1]- نعيم بن محمد، " التعليم العالي في الجزائر التحديات ، الرهانات وأساليب التطوير"، مقال منشور على شبكة الانترنت موقع :http://www.hoggar.org/index.php?option=com_content&view=article&id=478 &cati=130:benmohammed-naim&Itemid=36 تاريخ التصفح : 2011/07/21

[1]- مراد ناصر، المرجع السابق الذكر.

أولا: على مستوى الخطاب الرسمي :

يعبر الخطاب الرسمي لصانع القرار بصفة عامة الخطوط العريضة التي تتبناها السلطة السياسية بخصوص الموضوع المعبر عنه في أي مجال من المجالات، وقد حاولنا من خلال هذا المطلب أن نقف على بوادر اهتمام النظام السياسي الجزائري بظاهرة هجرة الكفاءات ومدى حرصه على الحد من الظاهرة عن طريق تحليل مضمون الخطاب الرسمي سواء على مستوى رئاسة الجمهورية أو على المستويات الحكومي أو الوزاري.

لقد جاءت خطابات رئيس الجمهورية الخاصة بافتتاح السنة الجامعية منذ1999متضمنة جزء خاصا بالتثمين دور البحث العلمي و الباحثين من جهة ثم إلى التطرق ما تكبده الدولة من جراء هجرة الكفاءات الوطنية ، و كانت العبارات صريحة حول مدى خطورة الظاهرة وانعكاساتها ، ففي إشارة إلى استشعار الدولة للخطر الناتج عن تنامي ظاهر هجرة الكفاءات والأدمغة الوطنية، و ضرورة القضاء على العوامل المتسببة في استمرارها ، ما جاء في كلمة رئيس الجمهورية الموجهة إلى المتفوقين من الناجحين في شهادة البكالوريا 2004: «...على ذكر آفة هجرة الأدمغة الجزائرية، لامناص لي من التنبيه مرة أخرى إلى استفحالها، وتنامي الخسارة الناجمة عنه، وحرمان التنمية الوطنية من إعطاء الكفاءات الجزائرية ذات المستوى العالمي،ولاسيما في بناء منظومة المعرفة الوطنية، فلابد من العمل على التقليل من هذه الهجرة إلى أدنى حد، بالقضاء على أسبابها والعمل على الاستفادة من الكفاءات الجزائرية المهاجرة وإن بقيت مقيمة في المغترب.... إن هذه الظاهرة السلبية تمثل جرحا نازفا يثخن جسد الأمة... وتسهم في تعطيل التنمية الوطنية من خلال استنزاف العنصر الأثمن، والعامل الحيوي من بين العوامل الضرورية للنهوض بتنمية حقيقية متينة الأسس، قابلة للتطور والاستمرار...».[1] وإذا كان من الصعوبة بمكان استقطاب هذه الكفاءات من أجل العودة يتطلب علينا على الأقل الاستفادة منها أينما كانت، عن طريق جسور التواصل معهم و تفعيل رصيدهم العلمي والتكنولوجي وتجربتهم المتقدمة في إثراء منظومتنا المعرفية عن طريق احتكاك الطاقات الوطنية بهم من خلال الملتقيات و المناسبات العلمية.

[1]- كلمة رئيس الجمهورية بمناسبةافتتاح أيام الأبواب المفتوحة على التعليم العالي ، 26 جويلية 2004. منشورة على شبكة الانترنت موقع رئاسة الجمهورية :- http://www.elmouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm

كما يعتبر اختيار شعار(تثمين نتائج البحث العلمي و التكنولوجي و تشجيع الابتكـــار) للتأكيد على الدور الذي يلعبه هذا القطاع في مسار التنمية من خلال الكلمة التي ألقاها رئـــيس الجمهورية بمناسبة افتتاح السنة الجامعية 2010-2009 حيث جاء فيها «...إذا كـــان شـــعار الدخول الجامعي هذه السنة هو "تثمين نتائج البحث العلمي والتكنولوجي وتشجيع الابتكار من أجل بحث علمي مفيد، فإن ما ينبغي تأكيده في هذا المقام هو أن البحث العلمي أصبح يشكل في ظل عولمة الاقتصاد والمبادلات واحدا من أهم الموارد، إن لم نقل أهمها على الإطلاق في التنميـــة الاقتصادية بحيث أضحى استغلال هذه الموارد من خلال الابتكار والتثمين المجسد في المنتجـــات والخدمات والأنساق التكنولوجية ذات القيمة المضافة العالية، يتوقف أساسا على القدرة علـــى التحكم في تطبيقات العلوم..." [1] فقد تضمن الخطاب إشارة واضحة إلى أهمية البحث العلمـــي ومكانته بالنسبة للدولة على أساس أنه استثمار يعطي نتائجه على المدى المتوسط و البعيد ، كما أن الاعتراف بأهميته هو اعتراف ضمني بدور الباحثين و مكانتهم في المجتمع، لأنهـــم الوســـيلة الوحيدة التي يمكن بواسطتها تحقيق التحكم في تطبيقات العلوم بمختلف تخصصاتها.

بالإضافة إلى الإشارة إلى عزم الدولة في على تحسين الظروف المادية و المهنية للأســـاتذة والباحثين، عن طريق توفير مناخ اجتماعي و مهني يشـــكل بيئـــة مســـاعدة علـــى البحـــث والابتكار،من أجل الحفاظ على الطاقات و التقليل من عبء هجرة الكفاءات الوطنية، حيـــث تضمن نفس الخطاب العبارات التالية «... مؤكدين على ضرورة توفير كل الوســـائل الممكنـــة لتحسين النوعية والتأطير وتوفير مناخ اجتماعي ومهني للأساتذة الباحثين لتمكينـــهم مـــن أداء مهمتهم في أحسن الظروف. واعتماد أنظمة تعويضية أكثر جاذبية وتحفيزا من أجـــل تعزيـــز القدرات العلمية والتقنية الوطنية، واستقطاب أفضل الطاقات وتفادي ظاهرة هجرة الأدمغـــة والكفاءات...»[1]. كما أكد رئيس الجمهورية هذا المسعى في مناسبات أخرى نذكر منها مـــا جاء في كلمته بمناسبة افتتاح أبواب مفتوحة على التعليم العالي سنة 2004 بخصوص تكثيـــف الرعاية المادية و المعنوية بالباحثين و الإطارات مع الاهتمام بانشغالاتهم «...فلا بد من مواجهة

---

[1] - كلمة رئيس الجمهورية خلال الافتتاح الرسمي للدخول الجامعي 2009-2010 ،سطيف، 12 نوفمبر 2009 منشورة في موقع رئاسة الجمهورية على شبكة الانترنت :http://www.el-mouradia.dz/arabe/president

[1] - المرجع نفسه.

هذه الظاهرة المضرة بالبلاد بإحاطة العلماء والباحثين بما يستحقونه من عناية ورعاية مادية ومعنوية، وتنمية قدراتنا على استيعاب أصحاب الكفاءات الذين يجدون أنفسهم إما عاطلين عن العمل في القطاع الاقتصادي، و إما أمام مناخ غير لائق في الجامعة وغيرها من المجالات، حيث يعرضون اختصاصاتهم، وإحباط الحيل التي يلجأ إليها الطلبة الموفدون إلى الخارج لاستكمال دراستهم العليا للبقاء في الدول الغنية...» من جهة ثانية تضمن هذا الجزء من الخطاب ضرورة إيجاد إستراتيجية للتصدي لعامل مهم يغذي نزيف الكفاءات وهو هجرة الطلبة من أجل الدراسة حيث يعمل الكثير منهم جاهدا على إيجاد السبل و الحيل من أجل الاستقرار بالدول المستقبلة متجاهلا للموارد المالية التي تنفقها الدولة في شكل منح من أجل إتمام دراستهم في الخارج.

أما الاهتمام باستقطاب النخبة من الجالية الوطنية بالخارج، والعمل من أجل إشراكهم في عملية التنمية في الوطن فقد ورد بوضوح في كلمة الرئيس «... إن تنظيم الكفاءات الوطنية والاستفادة من خبرات الباحثين الجزائرية المقيمين في الخارج وضمان انخراطهم في الجهد الوطني لترقية البحث هو هدف ينبغي بلوغه بغرض تكوين نواة صلبة من الخبرات الوطنية لتجسيد مقاصد السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي. ولقد لمسنا لدى جاليتنا العلمية في الخارج التي أزف إليها بالمناسبة أسمى عبارات التحية والتقدير قلت لمسنا لدى جاليتنا كل الاستعداد للإسهام في تطوير البلاد...».

كما تضمنت خطابات رئيس الجمهورية في مناسبات عدة إدراك مدى العجز الذي سببته هجرة الأساتذة الجامعيين التي كلفت الدولة الكثير من أجل تغطية هذا النقص و توجيه الدعوة لهم من أجل معالجة هذا النقص عن طريق المشاركة في التدريس مع تسهيلات مادية و معنوية وهو ما تضمنه خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة الدخول الجامعي 2004-2005 «... لقد تفاقم هذا العجز بسبب انسحاب العديد من المدرسين المرسمين. و لسد هذا العجز، تم مؤخرا اتخاذ سلسلة من الإجراءات ترمي إلى تمكين المدرسين من تغطية مقدار أوفى من الساعات الإضافية. لكن هذه المشكلة تثبت ضرورة بعث حركة في طور ما بعد التدرج وكذا اعتماد أشكال متنوعة من الشراكة و المساعدة والتعاون مع الجامعات الأجنبية . و من نافلة القول، إنه ينبغي كذلك توجيه النداء إلى كل جامعيينا المتواجدين في الخارج، على أن

يوفر لهم من الأسباب الملائمة والمرنة ما يسمح لهم بالإسهام بصفة "أساتذة مشاركين" في الجامعات التي يختارونها...».[1]

ثانيا: على مستوى القرارات السياسية :

تسعى السلطة السياسية في الجزائر إلى تجسيد ما جاء في الخطاب الرسمي على ارض الواقع عن طريق مجموعة من القرارات السياسية نذكر منها:

- في الجانب المؤسساتي تم تعزيز الهيكل التنظيمي من خلال إنشاء المجلس الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي و مراكز التحويل التكنولوجي، و كذا المجلس لوطني للتقييم التي وهي قرارات تم الإعلان عنها خلال جلسة الاستماع السنوية التي تعقدها رئاسة الجمهورية للإطلاع على مختلف النشاطات الوزارية.[1]
- إضافة إلى تأسيس "جائزة رئيس الجمهورية للعلوم والتكنولوجيا" مع إطار قانوني يخص الإجراءات التحفيزية للإنتاج العلمي، سيما لفائدة أصحاب براءات الاختراع، و تعديل القانون الأساسي لمراكز البحث.
- إصدار مجموعة من النصوص القانونية تخص فئة العاملين في مجال البحث العلمي تحدد الواجبات و تثبت في الوقت نفسه الحقوق و الإمتيارات التحفيزية نذكر منها :
- قانون رقم 99-05 المؤرخ في 04 أفريل 1999 يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي،المعدل و المتمم.
- المرسوم التنفيذي رقم 8-129 المؤرخ في 03 ماي 2008 يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي ، الذي أثبت حقوق هذه الفئة من الباحثين و الامتيازات في المجال المهني و البحثي. حيث حددت المادة 74 نظام التصنيف و التعويض.[2]
- المرسوم التنفيذي رقم 08-130المؤرخ في 03ماي 2008 يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث.

---

[1]- كلمة رئيس الجمهورية خلال الافتتاح الرسمي للدخول الجامعي 2004-2005، ببومرداس ، 11اكتوبر2004 منشورة على موقع رئاسة الجمهورية على شبكة الانترنت.

[1]- انظر نشاطات رئاسة الجمهورية، اجتماع تقييمي مصغر مخصص لقطاع البحث العلمي، 23أوت 2011.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 23.

المطلب الرابع: اقتراحات للحد من الظاهرة و الاستفادة من الكفاءات المهاجرة

ليس من الصعب إعداد إستراتيجية هادفة في هذا المجال، تكون بعيدة كل البعد عن سياسة الوعود، و قوامها الإرادة الصادقة لصانع القرار في الجزائر، وتعبر عن نية حقيقة في إشراك هذه الفئة من المواطنين، و لكن ما هو صعب حقا هو آليات إعادة الثقة بين النظام و النخبة من الكفاءات الوطنية المهاجرة هذه الثقة التي ستكون مفتاح نجاح أي إجراء ستقوم به الدولة في سبيل الاستفادة من هذه الكفاءات. لهذا سنكتفي بتقديم اقتراحات على مستوى جوانب عدة نراها كفيلة بتحقيق اكبر قدر ممكن من الفائدة في تحقيق تنمية شاملة، بمشاركة الأدمغة الجزائرية بالمهجر سواء عن طريق العودة أو من أماكن تواجدهم، ومن بين هذه الاقتراحات:

أولا: مستوى الإعلام و التحسيس :

مهما كانت السياسات المتبعة و الإجراءات المتخذة من طرف الدولة بهدف استقطاب كفاءاتها المهاجرة ، فإنها لا تؤتي ثمارها ما لم تكن متوجة بحملة إعلامية تضمن وصول هذه الإجراءات إلى الفئات المستهدفة من الأدمغة و الإطارات بالخارج ، على أن تكون وفق استراتيجة محكمة للإعلام و الاتصال تشارك فيها الوسائل السمعية البصرية ، و الصحافة المكتوبة ، و شبكة الانترنت بالإضافة إلى مختلف الجمعيات بالخارج ، كجمعية الكفاءات الجزائرية بالخارج التي تم تأسيسها من طرف مجموعة من الكفاءات و الإطارات المقيمة بالمهجر تضم حوالي 1500 عضو و قد تتوسع مستقبلا حسب تصريح نائب رئيسها في مقابلة ليومية الفجر[1]، إذ أن توظيف مثل هذه الجمعيات يحقق إشهارا للامتيازات المتاحة و الفرص المتوفرة لمن يرغب في العودة إلى الوطن خاصة الإطارات التي يمكن إن تلعب دورا فعالا في عجلة التنمية بالجزائر.

ثانيا: المستوى العلمي و الأكاديمي:

العمل على تحريك دافعية البحث العلمي لدى باحثينا و ربط المشاريع البحثية بأهداف المجتمع مما يعطي للباحث قيمته الحقيقية في المجتمع من خلال المشاركة في حل مشاكله في ميدان

---

[1]- نعيم بن محمد، " التعليم العالي في الجزائر التحديات ، الرهانات وأساليب التطوير"، مقال منشور على شبكة الانترنت موقع http://www.hoggar.org/index.php?option=com_content&view=article&id=478:&cati=130:benmohammed-naim&Itemid=36 التصفح :2011/08/13

اختصاصه ، وينمي لديه درجة الثقة في نفسه من جهة و في مجتمعه من جهة ثانية.[1] وخلق جو من المنافسة تظهر من خلاله القدرات و الطاقات الكامنة لدى المهتمين بالبحث لعلمي مع إقرار جوائز مغرية تخص أحسن بحث علمي يعتمد في تقييمه هيئة مستقلة تتكون من نخبة من الأساتذة والباحثين من مختلف المعاهد و الجامعات ، ثم ترشيد الهجرة من أجل الدراسة إلى الخارج عن طريق آليات صارمة تضمن عودتهم مقابل الأموال العمومية التي صرفت من اجل تكوينهم بالخارج طالما إننا لا نستطيع الاستغناء عن هذه الظاهرة في ترقية ملكة العلم و المعرفة لدى كفاءاتنا الوطنية.

ثم زيادة الإنفاق على البحث العلمي مع ترشيد هذه العملية من أجل فتح آفاق جديدة لدى العاملين في مجال البحث العلمي، هذه الزيادة في النفقات ستؤدي إلى توفير الإمكانيات اللازمة للباحث من أجل إتمام بحثه و التوسع فيه و يساعد أيضا على تأمين البنية التحتية اللازمة للبحث العلمي ، بدل التوجه لمراكز البحث الخارجية المتوفرة على أحدث الوسائل، مع الاهتمام بفتح مراكز بحوث وطنية التي تستقطب الكثير من الباحثين الجزائريين بالمهجر ، عملا بالتجربتين الليبية و الكويتية : حيث استطاعت الكويت بعد إنشاء معهد الكويت للأبحاث العلمية من الاستفادة من مساهمات كفاءاتها المهاجرة ، أما ليبيا فقد استقطبت عدد محدود من علمائها بالمهجر بعد إنشاء المعهد الإنمائي العربي.[1]

بالإضافة إلى تقوية العلاقة بين الكفاءات الوطنية المهاجرة و المجتمع عن طريق أنشاء قواعد بيانات منظمة للعقول الجزائرية بالمهجر كما و نوعا ، و العمل على تأسيس آليات للتواصل معهم دوريا سواء عن طرق اللقاءات و المؤتمرات أو عن طرق وسائل الاتصال الحديثة و المختلفة .

---

[1]- عماد أحمد البرغوثي ، محمود أحمد أبو سمرة،" مشكلات البحث العلمي في العالم العربي"، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنساني) المجلد الخامس عشر، العدد الثاني ص - 1133 ص 1155 ،جوان 2007.

[1]- نواز عبد الرحمان الهيتي ، المرجع السابق الذكر.

ثالثا: المستوى المادي و المهني:

لا شك أن الوضع الاجتماعي الجيد للكفاءات عموما و للباحث على وجه الخصوص يزيد من جاذبية البيئة الداخلية لهؤلاء ، بدءا بالتحفيز المتعلق بالراتب وأنظمة الترقي و الفرص الممنوحة في المجال الوظيفي بشكل يحاكي الإغراءات التي توفرها الدول الجاذبة للكفاءات ، وهي كلها عوامل تساعد على توفير الحد الأدنى من الاستقرار النفسي والذهني للباحثين ومنحهم حرية التحرك والتنقل والاتصال، بمعزل عن العوامل السياسية.

فالمبادرات التي تصدر من قبل الدولة في هذا المجال تعكس الإرادة الصادقة من اجل التكفل بهذه العينة من المهاجرين، وهو ما يخلق لديهم قدرا من الثقة في القيادات الوطنية، قد تكون كافية للتأثير في عديد الكفاءات في الخارج من الجزائريين.

رابعا: المستوى الإداري و التنظيمي:

العمل على إزالة كل العوائق الإدارية و التنظيمية التي من شأنها الزيادة في تفاقم الظاهرة و نذكر منها على وجه الخصوص:

- إعفاء الكفاءات الوطنية من الخدمة العسكرية خاصة الذين يزاولون مهامهم في مجال البحث العلمي لأن ذلك يساعد على عودتهم إذا كانوا خارج الوطن، و يسهل حركتهم في إطار التبادل المعرفي بالنسبة لمن هم داخل الوطن عند المشاركة في الملتقيات و المؤتمرات الدولية، على أن يكون ذلك عن طريق نصوص تشريعية تزيد من ثقة الكفاءات المهاجرة في موقف الدولة للاهتمام بهم.
- تذليل كل الصعوبات الإدارية البيروقراطية التي من شأنها إعاقة أي نشاط في مجال البحث والتطوير.
- إعطاء صفة الأولوية في السكن و العمل للكفاءات الوطنية التي ترغب في العودة إلى الوطن وتوفير الظروف المادية و المعنوية من اجل تسهيل عملية الاندماج و التكيف مع متطلبات البيئة الجديدة.

الخـــــــاتمة

إن دراستنا لموضوع هجرة الكفاءات الوطنية ومحاولة ربطها بعملية التنمية في الجزائر قد مكننا من التأكد عن قرب من مدى تعقيد هذه الظاهرة ، لأنها في نظرنا تحددها مصلحتين يصعب التوفيق بينهما عمليا هما : المصلحة الشخصية التي يسعى الإنسان دائما إلى تحقيقها بغض النظر عما يمكن أن تفقده الأمة - التي هو جـــزء منها - من وراء ذلك. والمصلحة الوطنية التي تمثل المصلحة المشتركة للأفراد ونطاق تحقيقها قد يكون على المدى البعيد، وعليه فإن التحكم في الظاهرة يتطلب الوصول إلى التوفيق بين المصلحتين على النحو التالي:

- التربية على المواطنة، ومن خلالها إعداد المواطن الصالح الذي يضحي بمصلحته الشخصية مقابل تحقيق المصلحة العامة، وهي إشارة إلى إعادة النظر في المناهج التربوية و طرائق تدريسها،وصولا إلى المنظومة البحثية بمستوياتها المختلفة.
- الحكم الراشد الذي يجعل من المصلحة الوطنية الإطار الواسع الذي يحتوي مصالح الأفراد ومن خلالهم مصالح الكفاءات الوطنية و يجعل من الوطن بيئة جاذبة محفزة لنقل المعارف التكنولوجيا بدل جعله طاردا للعقول و الأدمغة.

وأما طبيعة العلاقة بين هجرة الكفاءات الوطنية ومسار التنمية، فتقتضي التسليم أولا بأن الإنسان هو محور التنمية وانه الغاية و الهدف كما يسود الاعتقاد بذلك، سواء بالنسبة للمنظور الاقتصادي(الكلاسيكي) للتنمية أو المنظور الحديث، و على هذا الأساس يمكن القول أن عملية التنمية تتأثر طردا برأس المال البشري كما و نوعا – كلما توفر هذا الأخير من كفاءات في مختلف المجالات كان قوة دافعة لعجلة التنمية في المجتمع و العكس صحيح – حيث إن فقدان هذا العنصر سواء بسبب الهجرة أو التهميش سيؤدي إلى السعي إلى تحقيق الوفرة اعتمادا على العنصر الأجنبي وهو ما يرفع من تكاليف التنمية بمختلف مستوياتها.

و إن التفاوت في حجم الكفاءات المهاجرة من أقطار المغرب العربي ، وما نتج عن ذلك تفاوت في مسار التنمية في المنطقة ، كان المحدد الرئيسي للسياسات المتبعة في سبيل الحد من هذه الظاهرة أو على الأقل التخفيف منها ، و التي تسعى في مجملها إلى الحفاظ على الكفاءات المتواجدة داخل الوطن قدر الإمكان ، طالما أن عودة المهاجرين منهم أصبحت من ضرب المستحيل نتيجة الصعوبة في اندماجهم عمليا في مجتمعاتهم الأصلية خاصة بالنسبة لمن استطاع أن يكون عائلته في المهجر. غير انه من جهة ثانية و نتيجة لما تشهده بعض الأقطار العربية من تحول

في اتجاه ترسيخ الديمقراطية و ترقية حقوق الإنسان تجعلنا نعتقد بالتأسيس لوضع جديد على مستوى العالم العربي عموما و المغرب العربي على وجه الخصوص سواء بالنسبة للحياة السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية .

أما بالنسبة للفرضية المتعلقة بالآثار السلبية لهجرة الكفاءات الوطنية على التنمية فإن دلك مرهون بالإطار الزمني لهذه الظاهرة، إذ أن الحديث عن البعد السلبي للظاهرة يتعلق بالمدى القريب،بينما تتحول الخسارة المترتبة عن الهجرة إلى مصدر للفائدة على المدى البعيد بالنسبة لدول الإرسال على النحو التالي :

- يتعلق الأمر بنمو برأس المال معرفي و المهني للكفاءات المهاجرة، فمن خلال إعادة هده الكفاءات، أو توظيفها بأساليب أخرى سيكون رصيدها العلمي و المعرفي قد ازداد نتيجة الهجرة، فتزداد من خلال دلك مساهمتها في دعم جهود التنمية.

- يتعلق الوجه الثاني بالبعد المالي لرأس المال البشري ، فالكفاءات المهاجرة تختلف عن غيرها من فئات المهاجرين في طبيعة مشاريع الاستثمار لتحويلاتهم المالية إلى بلدانهم الأصلية ، فإذا كان عامة المهاجرين يميلون إلى المشاريع ذات الطابع التجاري المحض مع احتمال فشلهم في تحقيق الربح المنشود، فإن غيرهم من النخبة العلمية المهاجرة يسعون في الغالب إلى المشروعات الأكثر تقدما لكونها تقوم على الدراسة العلمية و تفادي عوامل الإخفاق و الخسارة من جهة، ثم استغلال علاقاتهم المبنية مع شخصيات أجنبية خاصة من فئات الباحثين و العلماء وحتى من يشغلون مواقع سياسية و من خلال دلك تكون جسور بين الدول المتقدمة و بلدانهم النامية لصالح تنمية مجتمعاتهم ، فقد أكدت دراسة أجرتها اللجنة العلمية و التكنولوجية في بكين أن 140 ألاف دارس في الولايات المتحدة عادوا إلى الصين خلال الفترة الممتدة ما بين 1996ـ2000 ، أنشأت مجموعة العائدين منهم حوالي 3000 مشروع فاقت مخرجاتها المالية بليون دولار.[1]

[1]ـ التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية 2008، سلسلة دراسات و تقارير حول السكان و التنمية في المنطقة العربية، منشورات جامعة الدول العربية: إدارة السياسات السكانية و الهجرة. ص137.

ـــ و يتعلق الوجه الثالث برأس المال الاجتماعي، الذي ينتج من خلال العلاقات بين شبكات المهاجرين وما يترتب عن دلك من اتصالات و علاقات الكفاءات بمشروعات الدول الصناعية و أسواقها، فضلا عن العلاقات مع مراكز البحث العالمية المختلفة.

و تأسيسا على ما سبق يمكن الأخذ بنظرتين متباينتين حول مستقبل الظاهرة في الجزائر:

الأولى تفاؤلية : وتقوم على الاعتقاد السائد لدى السلطة السياسية بضرورة الاهتمام بجدية بالنخبة من الكفاءات الوطنية، كمدخل بديل من اجل تحقيق قفزة نوعية في التنمية انطلاقا من اعتبار هذه الكفاءات نوع من أنواع الطاقات المتجددة – إن صح التعبير- طالما إن العلم يتميز بالاستمرارية و التطور ، فكيف هو الحال بالنسبة لحملة العلم و المعرفة ؟ وهو ما تحاول السلطة تجسيده من خلال الإصلاح الذي طال كل من المنظومة التربوية و منظومة البحث العلمي خلال العشرية الأخيرة ، وحتى و إن كانت ما تزال غير كافية إلا أنها كانت خطوة نحو تثمين دور مؤسسات المعرفة و محاولة لخلق نوع من التوازن بين سوق الشغل و خريجي هذه المؤسسات. و من جهة ثانية يرى البعض انه بقدر ما أسهمت التطورات السريعة والمتلاحقة في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في تكثيف استقطاب الكفاءات الوطنية نحو الدول المتقدمة فقد ساهمت أيضا في إحلال مفهوم الاستفادة من هده الكفاءات المهاجرة (Brain Gain) محل مفهوم فقدانها أو اعتبارها نزيفا (Brain Drain)، كما بينت هذه التطورات أن الظاهرة في دينامكيتها ليست فقط إسهاما في تنمية بلدان الاستقبال بل أضافت إليها بعدا يرتبط أيضا ببلدان الإرسال ـــ نقل التكنولوجيا ـــ و بالتالي اعتماد مدخل جديد وهو تفاعل و تبادل الكفاءات ثم توزيعها عبر أقاليم العالم (Exchange / Circulation).

والثانية تشاؤمية: تنطلق من واقع الظاهرة، بدءا بمصير الكفاءات الوطنية ممن فضلوا العودة إلى أرض الوطن و محاولة استثمار تحصيلهم المعرفي في مجال البحث العلمي، أو في المجالات التنموية بمختلف مستوياتها، وما يواجهونه من معوقات بيروقراطية، بالإضافة إلى الصعوبة في الاندماج في المجتمع الأصلي بعد بداية التكيف مع عادات و تقاليد المجتمعات في المهجر،وهذا باعتراف الكثير منهم خاصة ممن فضلوا العودة .

و طالما أن هجرة كفاءاتنا تميزها في الواقع صفة الاستمرارية التي ترتبط ارتباطا وثيقا باستمرار الفجوة بين الشمال و الجنوب في جميع المستويات، تبقى الاستراتيجيات الناجعة للتعامل مع الظاهرة من حيث علاقتها بالتنمية في الجزائر، مرهونة بالقدرة على نسج شبكة من العلاقات القوية مع هذه الكفاءات سواء منها المتواجدة على أرض الوطن أو خارج حدودنا الجغرافية.

الملاحق

الوثيقة رقم 1

الثاني عام 1384 الموافق 2 غشت سنة 1964
بالمطارات والمرافق المعدة لسلامة الملاحة
لاسيما المواد 7 و8 و9 منه،

بمقتضى المرسوم رقم 65 ــ 159 المؤرخ في
عام 1395 الموافق أول يونيو سنة 1965
موجبه شروط انشاء واستخدام واستعمال
ومراقبة المطارات المدنية، لاسيما المادتان
4،

بمقتضى المرسوم رقم 81 ــ 98 المؤرخ في
ب عام 1401 الموافق 16 مايو سنة 1981
تعيين مطارات الدولة،

بمقتضى القرار المؤرخ في 7 رجب عام
ق أول ابريل سنة 1982 والمتضمن تصنيف
المدنية التابعة للدولة والمفتوحة للطيران
مومي،

ان ما يلي :

الاولى : تتمم قائمة المطارات المدنية
ضوع المادة الاولى من القرار المؤرخ في
سنة 1982 المذكور أعلاه بالمطار المدني
يجل.

2 : يفتح المطار المدني للدولة بجيجل
لجوي المدني في الصنف ج. د.

3 : يكلف المدير العام للطيران المدني
الجوية الوطنية بتنفيذ هذا القرار الذي
الجريدة الرسمة للجمهورية الجزائرية
لية اشعبية.

بالجزائر في 20 رمضان عام 1403 الموافق
سنة 1983.

وزير النقل والصيد البحري
صلاح قوجيل

وزارة التعليم والبحث العلمي

مرسوم رقم 83 ــ 543 مؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 يتضمن القانون الاساسي النموذجي للمعهد الوطني للتعليم العالي.

ان رئيس الجمهورية،

ــ بناء على تقرير وزير التعليم والبحث العلمي،

ــ وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 111 ــ 10 و 152 منه،

ــ وبمقتضى الامر رقم 76 ــ 35 المؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1396 الموافق 16 ابريل سنة 1976 والمتضمن تنظيم التربية والتكوين،

ــ وبمقتضى المرسوم رقم 65 ــ 259 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد التزامات المحاسبين العموميين ومسؤولياتهم،

ــ وبمقتضى المرسوم رقم 65 ــ 260 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 الذي يحدد شروط تعيين المحاسبين العموميين،

ــ وبمقتضى المرسوم رقم 66 ــ 134 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن تحديد كيفيات تطبيق الامر رقم 66 ــ 133 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية، في المؤسسات والهيئات العمومية،

ــ وبمقتضى المرسوم رقم 76 ــ 43 المؤرخ في 20 صفر عام 1396 الموافق 20 فبراير سنة 1976 والمتضمن احداث الدراسات العليا وتنظيم السنة الاولى منها،

ــ وبمقتضى المرسوم رقم 83 ــ 355 المؤرخ في 8 شعبان عام 1403 الموافق 21 مايو سنة 1983 والمتضمن انشاء مجلس مركزي لتنسيق العلاقات بين مؤسسات التعليم العالي والقطاعات المستعملة،

ــ وبمقتضى المرسوم رقم 83 ــ 455 المؤرخ في 12 شوال عام 1403 الموافق 23 يوليو سنة 1983 والمتعلق بوحدات البحث العلمي والتقني،

ــ وبمقتضى المرسوم رقم 83 ــ 581 المؤرخ في 5 ذي الحجة عام 1403 الموافق 22 سبتمبر سنة

ــ يوفر التعليم الجامعي والدراسات العليا،

ــ يشارك في تنمية البحث العلمي والتقني،

ــ يقوم بجميع الاعمال الرامية الى تحسين المستوى وتجديد المعلومات في ميدان اختصاصه،

ــ ينشر الدراسات ونتائج الابحاث.

المادة 5 : يحدد عدد الفروع وتوزيع الطلبة عليها في كل معهد بقرار وزاري مشترك بين الوزير المكلف بالتعليم والبحث العلمي ووزير التخطيط

ـ ممثل وزير المالية،

ـ ممثل وزير التخطيط والتهيئة العمرانية،

ـ ممثل القطاعات الرئيسية المستخدمة التي تحدد قائمتها في مرسوم انشاء المعهد،

ـ ممثل كاتب الدولة للتعليم الثانوي والتقني،

ـ رئيس المجلس العلمي في المعهد،

ـ ممثل ينتخبه الاساتذة الباحثون والباحثون ان وجدوا،

ـ ممثل ينتخبه أساتذة المعهد،

ـ ممثل ينتخبه الموظفون الاداريون والتقنيون،

ـ ممثل ينتخبه الطلبة.

يحضر مدير المعهد الاجتماعات حضورا استشاريا ويتولى كتابتها.

ويمكن مجلس التوجيه أن يستشير أي شخص يرى فائدة في استشارته نظرا لكفاءته في المسائل المدرجة في جدول الاعمال.

المادة 10 : يعين أعضاء مجلس التوجيه بسبب كفاءتهم لمدة ثلاث سنوات بقرار من الوزير المكلف بالتعليم والبحث العلمي بناء على اقتراح السلطة التي ينتمون اليها.

وفي حالة انقطاع عضوية أحد الاعضاء يكمل العضو المعين الجديد ما تبقى من مدة عضوية من يخلفه.

يعين الممثل الذي ينتخبه الطلبة لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد.

المادة 11 : يجتمع مجلس التوجيه مرة في السنة على الاقل في دورة عادية بناء على استدعاء من رئيسه.

ويمكنه أن يجتمع في دورة غير عادية بناء على طلب من السلطة الوصية أو من مدير المعهد أو من ثلثي أعضائه.

ترسل استدعاءات فردية تبين جدول الاعمال الى أعضاء مجلس التوجيه قبل خمسة عشر يوما على الاقل من تاريخ الاجتماع.

ويمكن تقليص هذا الاجل بالنسبة للدورات غير العادية.

المادة 12 : لا يصح اجتماع مجلس التوجيه الا اذا حضره نصف أعضائه على الاقل.

واذا لم يبلغ هذا النصاب يجتمع المجلس بعد استدعاء جديد مهما يكن عدد أعضائه الحاضرين يصادق على توصيات مجلس التوجيه بأغلبية أصوات الاعضاء الحاضرين.

يصادق على توصيات مجلس التوجيه بأغلبية أصوات الاعضاء الحاضرين.

وفي حالة تعادل الاصوات يكون صوت يكون صوت الرئيس مرجحا.

المادة 13 : تدون مداولات مجلس التوجيه في محاضر تسجل في دفتر خاص ويوقعها الرئيس وكاتب الجلسة.

تبلغ محاضر الاجتماعات الى السلطة الوصية في الايام الثمانية الموالية لتوافق عليها.

المادة 14 : يدرس مجلس التوجيه في اطار التنظيم المعمول به ما يأتي :

ـ آفاق تطوير المعهد،

ـ الاقتراحات المتعلقة ببرمجة أعمال التكوين والبحث،

ـ الحصيلة السنوية للتكوين والبحث،

ـ مشاريع الميزانية وحسابات المعهد،

ـ قبول الهبات والوصايا،

ـ القروض المتعاقد عليها،

ـ شراء العقارات وبيعها أو ايجارها،

ـ المصادقة على التقرير السنوي عن النشاط وحساب التسيير اللذين يقدمهما مدير المعهد.

يدرس مجلس التوجيه جميع الاجراءات الكفيلة بتحسين سير المعهد والتي تساعد على تحقيق أهدافه، ويقترحها.

يبدي رأيه في جميع المسائل التي يعرضها عليه مدير المعهد.

المادة 25 : تكون مداولات مجلس التوجيه قابلة للتنفيذ بعد ثلاثين (30) يوما من ارسال المحاضر الى السلطة الوصية الا في حالة اعتراض صريح منها خلال هذا الاجل.

ولا تكون مداولات مجلس التوجيه الخاصة بالميزانية والحساب وشراء العقارات وبيعها وايجارها وقبول الهبات والوصايا، قابلة للتنفيذ الا بعد الموافقة الصريحة المشتركة بين الوزير المكلف بالتعليم والبحث العلمي ووزير المالية.

الفصل الرابع

المدير

المادة 26 : يعين المدير بمرسوم بناء على اقتراح الوزير المكلف بالتعليم والبحث العلمي وتنهى مهامه بالكيفية نفسها.

المادة 27 : يتولى مدير المعهد تسييره ويعتبر الآمر بصرف ميزانيته وبهذه الصفة يلتزم بالنفقات ويدفع مبالغها في حدود الاعتمادات المقررة في الميزانية.

ـ يبرم جميع الصفقات والاتفاقيات والعقود والمعاهدات في اطار التنظيم المعمول به،

ـ يمثل المعهد أمام العدالة وفي كل أعمال الحياة المدنية،

ـ يمارس السلطة السلمية على جميع مستخدمي المعهد،

ـ يعين المستخدمين الذين لم تقرر كيفية أخرى لتعيينهم وذلك في اطار القوانين الاساسية التي يخضعون لها،

ـ يضبط النظام الداخلي بعد مداولة مجلس التوجيه،

ـ يحضر اجتماعات مجلس التوجيه ويتولى تنفيذ قراراته،

ـ يعد التقرير السنوي عن النشاط ويرسله الى الوزير الوصي بعد موافقة مجلس التوجيه.

المادة 28 : يساعد مدير المعهد في مهامه الاشخاص الآتون :

ـ مدير مساعد يتولى الدراسة،

ـ مدير مساعد يتولى البحث اذا اقتضى الامر،

ـ رؤساء الاقسام التربوية،

ـ مديرو احداث البحث اذا وجدت.

المادة 29 : يعين المدير المساعد الذي يتولى الدراسة رؤساء الاقسام التربوية لمدة ثلاث سنوات بقرار من الوزير الوصي بناء على اقتراح مدير المعهد من بين الاساتذة الباحثين.

ويعين المدير المساعد الذي يتولى البحث حسب الاشكال والشروط نفسها من بين الاساتذة الباحثين أو الباحثين.

الفصل الخامس

المجلس العلمي

المادة 30 : يرأس المجلس العلمي أستاذ باحث أو باحث في المعهد يعين من بين الاساتذة الباحثين أو الباحثين الذين لهم أعلى رتبة أو درجة لمدة ثلاث سنوات.

ويتكون المجلس العلمي زيادة على ذلك من :

ـ مدير المعهد،

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 83 ـ 543 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن القانون الاساسي النموذجي للمعهد الوطني للتعليم العالي،

يرسم مايلي :

الباب الاول
الجامعة

الفصل الاول
أحكام عامة

المادة الاولى : الجامعة مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالتعليم والبحث العلمي.

المادة 2 : تحدث الجامعة بمرسوم بناء على اقتراح الوزير المكلف بالتعليم والبحث العلمي وتتكون من معاهد. ويحدد رسوم احداثها وعدد المعاهد التي تتكون منها واختصاصاتها.

ويتم احداث المعاهد الجديدة بمرسوم بناء على تقرير الوزير المكلف بالتعليم والبحث العلمي.

المادة 3 : تتمثل المهمة الاساسية المنوطة بالجامعة فيما يأتي خاصة :

ـ تساهم في تعميم نشر المعارف واعدادها وتطويرها،

ـ تكون الأطارات اللازمة لتنمية البلاد وفقا للاهداف المحددة في التخطيط الوطني،

ـ تضطلع بترقية الثقافة الوطنية،

ـ تساهم في تطوير البحث وتنمية الروح العلمية،

ـ تتولى تلقيح الطلاب مناهج البحث،

ـ تقدم بأي عمل لتحسين المستوى وتجديد المعلومات والتكوين الدائم،

ـ تتولى نشر الدراسات ونتائج البحث.

الفصل الثاني
التنظيم الاداري والعلمي في الجامعة

المادة 4 : تتولى الجامعة، في اطار مهامها، تنسيق أعمال المعاهد التي تتكون منها، والمصالح التقنية والادارية المشتركة، والمعاهد الوطنية للتعليم العالي الملحقة بها.

المادة 5 : يحدد التنظيم الاداري ونوعية المصالح المشتركة في كل جامعة بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالتعليم والبحث العلمي، ووزير المالية، وكاتب الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الاداري.

يحدد التنظيم التربوي في الجامعة بقرار من الوزير المكلف بالتعليم والبحث العلمي.

ويحدد التنظيم العلمي في الجامعة طبقا للتنظيم الجاري به العمل.

المادة 6 : تتكون الاجهزة المركزية في الجامعة من :

ـ مجلس توجيه الجامعة،

ـ المجلس العلمي التابع للجامعة،

ـ ادارة الجامعة.

الفصل الثالث
مجلس توجيه الجامعة

المادة 7 : يتكون مجلس توجيه الجامعة من :

ـ الوزير المكلف بالتعليم والبحث العلمي أو ممثله رئيسا،

ـ ممثل وزير المالية،

ـ ممثل وزير التخطيط والتهيئة العمرانية،

ـ ممثلي القطاعات الرئيسية المستخدمة التي تحدد قائمتها في مرسوم احداث الجامعة،

ـ ممثل كاتب الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الاداري،

ـ ممثل كاتب الدولة للتعليم الثانوي والتقني،

ـ ويمثل الاشخاص الآتون :

رؤساء المجالس العلمية في المعاهد التي تتكون منها الجامعة،

ـ مدير المعاهد،

ـ ممثل ينتخبه الاساتذة الباحثون في كل معهد،

ـ ممثل ينتخبه الباحثون في كل معهد ان وجدوا،

ـ ممثلان ينتخبهما الموظفون الاداريون والتقنيون،

ـ ممثلان ينتخبهما الطلبة،

ـ مديرو المعاهد الوطنية للتعليم العالي التابعة للوزير المكلف بالتعليم والبحث العلمي.

يشارك مدير الجامعة في الاجتماعات مشاركة استشارية ويتولى كتابتها.

يمكن مجلس توجيه الجامعة أن يستشير أي شخص يرى فائدة في استشارته نظرا لاختصاصه في المسائل المدرجة في جدول الاعمال.

المادة 8 : يعين الوزير المكلف بالتعليم والبحث العلمي بقرار أعضاء مجلس توجيه الجامعة بسبب اختصاصهم لمدة ثلاث (3) سنوات، بناء على اقتراح السلطة التي ينتمون اليها.

وفي حالة انقطاع عضوية أحد هؤلاء الاعضاء يكمل العضو الجديد الذي يخلفه مدة عضويته.

يعين ممثل الطلبة المنتخب لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد.

المادة 9 : يجتمع مجلس توجيه الجامعة مرة واحدة في السنة على الاقل في دورة عادية بناء على استدعاء من رئيسه.

ويمكنه أن يجتمع في دورة غير عادية بناء على طلب من السلطة الوصية أو من مدير الجامعة أو بطلب من ثلثي أعضائه.

ترسل استدعاءات فردية تبين جدول الاعمال الى أعضاء مجلس التوجيه الجامعي قبل خمسة عشر (15) يوما على الاقل من تاريخ الاجتماع.

ويمكن تخفيض هذه المدة في الدورات غير العادية.

المادة 10 لا يصح اجتماع مجلس توجيه الجامعة الا اذا حضر نصف أعضائه على الاقل.

واذا لم يبلغ هذا النصاب صح اجتماعه بعد استدعاء جديد ويتداول في جدول الاعمال مهما يكن عدد أعضائه الحاضرين.

يصادق على توصيات مجلس توجيه الجامعة بأغلبية أصوات الاعضاء الحاضرين وفي حالة تعادل الاصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.

المادة 11 : تدون مداولات مجلس توجيه الجامعة في محاضر تسجله في دفتر خاص ويوقعها الرئيس وكاتب الجلسة.

المادة 12 : يدرس مجلس توجيه الجامعة في اطار التنظيم الجاري به العمل المسائل على الخصوص ما يأتي :

ـ آفاق تطوير الجامعة والمخططات السنوية والمتعددة السنوات الخاصة بالجامعة،

ـ الاقتراحات المتعلقة ببرمجة أعمال التكوين والبحث،

ـ مشاريع الميزانية وحسابات الجامعة،

ـ قبول التبرعات والوصايا،

ـ القروض التي يتعاقد عليها،

ـ شراء العمارات وبيعها أو ايجارها،

ـ الموافقة على التقرير السنوي عن النشاط، وحساب التسيير اللذين يقدمهما مدير الجامعة يدرس مجلس توجيه الجامعة ويقترح جميع التدابير التي تساعد على تحسين سير الجامعة وتسهل تحقيق أهدافها.

ويبدي رايه في جميع المسائل التي يعرضها عليه مدير الجامعة.

المادة 13 : تكون مداولات مجلس توجيه الجامعة نافذة بعد ثلاثين (30) يوما من ارسال المحاضر الى السلطة الوصية ما لم يكن ثمة اعتراض صريح يبلغ أثناء هذه المدة.

لا تكون مداولات مجلس توجيه الجامعة التي تتعلق بالميزانية والحسابات، وعمليات شراء العمارات وبيعها وايجارها، وقبول الهبات والوصايا، نافذة الا بعد موافقة صريحة مشتركة بين الوزير المكلف بالتعليم والبحث العلمي والوزير المكلف بالمالية.

الفصل الرابع

المجلس العلمي في الجامعة

المادة 14 : يتكون المجلس العلمي في الجامعة كما يأتي :

ـ مدير الجامعة رئيسا،

ـ نواب مدير الجامعة،

ـ مديرو المعاهد،

ـ رؤساء المجالس العلمية في المعاهد،

ـ مديرو وحدات البحث في المعاهد ان وجدت،

ـ ممثل ينتخبه الاساتذة،

ـ ممثل ينتخبه الباحثون ان وجدوا.

يمكن المجلس العلمي في الجامعة ان يستشير اي شخص يفيده في مداولاته بسبب اختصاصه.

المادة 15 : تحدد شروط عمل المجلس العلمي في الجامعة وكيفيات تعيين ممثلي الاساتذة والباحثين بقرار من الوزير المكلف بالتعليم والبحث العلمي.

المادة 16 : يتم اختيار الاعضاء الاساتذة والباحثين في المجلس العلمي في الجامعة من بين الاساتذة أو الباحثين غير الذين لهم أعلى درجة أو رتبة.

المادة 17 : يجتمع المجلس العلمي مرتين (2) في السنة في دورة عادية ويمكنه أن يجتمع في دورة غير عادية بناء على استدعاء من الوزير المكلف بالتعليم والبحث العلمي أو من رئيسه أو بطلب من أغلبية أعضائه، وكلما اقتضت الحاجة ذلك.

المادة 18 : يدلي المجلس العلمي في الجامعة بآرائه وتوصياته فيما يلي :

ـ المخططات السنوية والمتعددة السنوات للتعليم والبحث العلمي بالجامعة،

ـ المشاريع الخاصة بانشاء أو تعديل أو حل معاهد أو وحدات للبحث،

ـ برامج المبادلات والتعاون العلمي بين الجامعات،

ـ برامج التظاهرات العلمية والتقنية التي تنظمها الجامعة،

ـ قائمة التأهيل لوظائف نواب مدير الجامعة،

ـ الحصائل العلمية للبحث والتعليم بالجامعة.

الفصل الخامس
ادارة الجامعة

المادة 19 : تتكون ادارة الجامعة، الموضوعة تحت سلطة مدير الجامعة من :

- نواب مدير الجامعة الذين يحدد عددهم ووظائفهم في مرسوم احداثها،
- الامين العام.

المادة 20 : مدير الجامعة هو مسؤول عن سيرها العام مع مراعاة الصلاحيات المسندة الى الهيئات الاخرى التابعة لها.

- يمثل الجامعة في جميع أعمال الحياة المدنية ويمارس السلطة السلمية على جميع موظفيها،
- يبرم جميع الصفقات والاتفاقات والعقود والمعاهدات في اطار التنظيم المعمول به،
- يسهر على تطبيق التشريع الجاري به العمل في مجال التعليم والدراسة،
- يعد الآمر بصرف ميزانية المصالح المشتركة في الجامعة،
- يتخذ جميع التدابير الكفيلة بتحسين التعليم مع مراعاة اختصاصات الهيئات الاخرى في الجامعة،
- يعد المسؤول عن المحافظة على النظام والانضباط،
- يسلم الشهادات بتفويض من الوزير المكلف بالتعليم والبحث العلمي،
- يتولى صيانة المحفوظات والمحافظة عليها.

المادة 21 : يعين نواب مدير الجامعة بقرار من الوزير المكلف بالتعليم والبحث العلمي لمدة ثلاث سنوات من بين الاساتذة المسجلين في قائمة التأهيل التي يعدها المجلس العلمي في الجامعة بناء على اقتراح من مديرها.

ويجب أن تضم هذه القائمة عددا من المترشحين يساوي ضعف المناصب المطلوبة شغلها.

يعين الامين العام بقرار من الوزير المكلف بالتعليم والبحث العلمي من بين الموظفين الذين ينتمون على الاقل الى السلم 13 من الوظيفة العمومية، الذين لهم خمس سنوات على الاقل أقدمية في السلك.

الباب الثاني
المعهد
الفصل الاول
احكام عامة

المادة 22 : يعد المعهد وحدة من وحدات التعليم والبحث بالجامعة في ميدان من ميادين العلم والمعرفة.

ويتولى على الخصوص ما يأتي :

- توفير التعليم لنيل شهادة الليسانس والدراسات العليا،
- القيام بأعمال البحث العلمي في اطار التنظيم الجاري به العمل.

المادة 23 : يحدد عدد الفروع التعليمية والاقسام التربوية وتوزيع عدد الطلبة على الفروع التعليمية في كل معهد بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالتعليم والبحث العلمي ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية طبقا لمخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

يحدد برنامج الدراسات في كل فرع من الفروع التعليمية بقرار من الوزير المكلف بالتعليم والبحث العلمي.

وثيقة رقم 2: الإحصائيات الصحية العالمية 2010

الشكل 12: التوزيع العالمي للقوى العاملة الصحية (لكل 10 000 نسمة) 2000-2009

الأطباء

كثافة الأطباء (لكل 10 000 نسمة)
- <5
- 5 - 19,9
- 20 - 29,9
- ≥30
- لا تتوافر بيانات

الممرضات والقابلات

كثافة الممرضات/ القابلات (لكل 10 000 نسمة)
- <20
- 20 - 49,9
- 50 - 99,9
- ≥100
- لا تتوافر بيانات

قائمة الجداول و المخططات

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مخطط ترابط عناصر التنمية	17
02	حجم الإنفاق العسكري من الدخل المحلي الخام لبعض الدول العربية	45
03	معدل نسبة الإنفاق من الدخل الوطني الخام على البحث العلمي و التطوير لبعض دول العالم فترة 1990- 1995	45
04	مخطط مقارنة عوامل هجرة الكفاءات الوطنية	48
05	النسبة المئوية للأجانب بدول منظمة التعاون الاقتصادي OCDE	56
06	مقارنة هجرة كفاءات المغرب العربي ببعض الدول العربية باتجاه دول OCDE	56
07	النسب المئوية للمهاجرين مقارنة مع معدل الكفاءات المهاجرة من دول المغرب العربي	57
08	الهجرة من اجل الدراسة من قارة إفريقيا باتجاه مختلف مناطق العالم من 1999الى 2006	60
9	الدول الأكثر استقبالا للطلاب المهاجرين الأفارقة ما بين فترة: 2002ـ2006	61
10	تعداد الطلبة الأجانب المسجلين بفرنسا من دول المـــــــغرب العربي(تونس +المغرب)مقارنة مع تعداد الطلبة من دول أفريقية أخرى.(2002ـ 2004).	62
11	الطلبة الأجانب المسجلين في الخارج:ترتيب 19 دولة من دول المنشأ الأكثر تعرضا للهجرة الطلابية	64
12	: تطور تعداد الطلبة المغاربة المسجلين بفرنسا منذ 1999 إلى 2006	67
13	النوعية المؤسساتية لبلدان المغرب العربي عام 2007	69
14	النمو السكاني بدول المغرب العربي مقارنة مع بعـــــض دول الاستقبال (كندا - فرنسا) فترة 2015/2005	71
15	مقارنة معدل المنشورات العلمية لمليون شخص والأنفاق على البحث و التطوير من مجموع سكان للدول العربية 2008/2002	74
16	عدد الأطباء و الممرضين من المغرب العربي المقيمين بدول OCDE(2007	78
17	الاستفادة من تقنيات المعلومات و الاتصال دول المـــــغرب العربي2005	80
18	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لبعض بلدان المغرب العربي سنة 2002/2008	81

19	معدلات النمو السكاني فترة 1990الى2007 لدول اتحاد المغرب العربي	82
20	إحصائيات حول الموارد البشرية في مجال البحث العلمي ما بـــين 1998و 2002	94
21	عدد الباحثين لكل مليون نسمة بدول المغرب العربي لسنة 2007	95
22	إحصائيات حول الإنتاج العلمي في المغرب فترة 1998-2002	96
23	تطورنفقات البحث العلمي مقارنة مع الدخل الوطني الخـــــــام بتونس(00-04)	98
24	تطور عدد الباحثين لكل1000 نسمة بتونس(1998-2007)	99
25	مقارنة الإنتاج العلمي بتونس خلا سنتي 2000-2008	100
26	نفقات التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر كنسبة من الميزانية العامة (1995-2002)	125
27	تطور نصيب الفرد من الناتج الوطني الخام من 2007الى2011	129
28	الفرق بين دخل المهاجرين في بلد الاستقبال و الناتج المحلي الفردي ببلد الأصل	130
29	مقارنة بين الراتب الأدنى و متوسط الراتب السنوي 2006/99 بين فرنسا و الجزائر($)	131
30	تطور تعداد الطلبة المهاجرين بفرنسا منذ 99ال 2006	141
31	خريطة تمثل النسبة المئوية للكفاءات المهاجرة إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي OCDE من مجموع كفاءات البلد الأصلي.	146
32	تطور معدل العمر المتوقع عند الميلاد من سنة 2000الى 2006	148
33	التطور في عدد المرافق الصحية بين 2006/2004	149
34	تطور تعداد الطاقم الطبي في الجزائر من 1999-2004	150
35	نسبة الإنفاق على الصحة إلى الناتج المحلي	151
36	تعداد الاحتياجات من الأساتذة الجامعيين حسب الاختصاص (2003-2028)	156
37	التطور في عدد الأساتذة و نسبة الطلبة الجدد لكل أستاذ فترة 2002/1998	156
38	تطور عدد التلاميذ و هيئة التدريس وعدد التلاميذ لكل معلم (1997-2003	162
39	تطورالاعتمادات المالية لقطاع التربية الوطنية خلال فترة 98-2003	163

المصـــــــادر و المراجـــــــــع

القـــرآن الكريم

1)الكـــــــتب:

أ- باللغة العربية:

1-إبراهيم أحمد السيد إبراهيم، التعليم والتنمية البشـــرية(خبرات عالمية)، الإسكنـــدرية، دار الوفاء،د ت ن.

2-الجابري محمد عابد ، دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب و تونس و الجزائر،الدار البيضاء :دار النشر المغربية،1989.

3-الزيداني عبد الله بن علي وآخرون، الأندلس قرون من التقلبات والعطاء ط1،الرياض:مكتبة الملك عبد العزيز العامة،1996.

4-المفرجي عادل حرشوش، علي صالح أحمد، رأس المـــال الفـــكري: طرق قياسه و أساليب المحافظة عليه،مصر : منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.

5- الأسعد محمد مصطفى، التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، 2000.

6- الشيخ محمد صالح، الآثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، الإسكندرية :مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، 2002.

7- العيسوي إبراهيم، التنمية في عالم متغير:دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها، ط2، القاهرة : دار الشروق ،2001.

8-بوعبد الله لحسن، مقداد محمد، تقويم العملية التكوينية في الجامعة، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية 1998.

9- زين إلياس ،هجرة الأدمغة العربية، بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1972.

10- منال طلعت محمود، الموارد البشرية و تنمية المجتمع الكلي، ددن ، 2003.

11-محمد الربيع ، هجرة الكفاءات العلمية، الكويت: جامعة الكويت، 1973.

12-مدكور علي أحمد، لتعليم العالي في الوطن العربي الطريق إلى المستقبل،ط1،القاهرة:دار الفكر العربي،2000.

13-عيسى محمد عبد الشفيع، العالم الثالث و التحدي التكنولوجي الغربي ،بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر،1984.

14-عبد الباقي الجويلي مها ،التربية والمجتمع الاتجاهات الحديثة في التوظيف الاجتماعي للتربية،الإسكندرية: دار الوفاء ، 2001.

15-عبد القادر محمد عبد القادر عطية،اتجاهات حديثة في التنمية،الإسكندرية:الدار الجامعية.2003.

16-عبد القادر صالح حسين، الموارد و تنميتها:أسس و تطبيقات على الوطن العربي، عمان:دار وائل للنشر، 2002.

17-عابد الجابري محمد و آخرون، التنمية البشرية في الوطن العربي ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995.

18-عجمية محمود عبد العزيز،ناصف إيمان عطية، التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية،الإسكندرية، 2003.

19-عمر محمد التومي الشيباني، مناهج البحث العلمي، لبنان:الشركة العامة للنشر و التوزيع،1975.

20-عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1999.

21-رزيق المخادمي عبد القادر،هجرة الكفاءات العربية دوافعها و اتجاهاتها،الجزائر :وزارة الثقافة والاتصال.

22-رشوان حسين عبد الحميد،التربية و المجتمع-دراسة في علم اجتماع التربية،مصر:المكتب العربي الحديث ،2002.

23-غنيم عثمان محمد ، احمد أبو زنط ماجدة ،التنمية المستدامة :فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها،ط1، عمان : دار صفاء للنشر و التوزيع ،2007.

24- سعيد أبو طالب ، عبد الخالق رشراش ، عوامل التربية ، ط1، بيروت : دار النهضة،2001.

25- سرحان منير مرسي، في اجتماعيات التربية، ط3، بيروت: دار النهضة العربية ،1981.

26- شلبي أحمد، موسوعة التاريخ الإسلامي،الجزء4، القاهرة:مكتبة النهضة العربية ط10،1995.

ب ــ باللغة الأجنبية:

27- Carroué Laurent, Géographie de la mondialisation, Armand Colin, Paris, 2002, 52-53**.**

28- Jacques Gaillard ،coopérations scientifiques internationales, volume 7,l'institut française de recherche scientifique et de développement en coopération , Paris 1996.

29- Jean – Marie Harribey, le développement soutenable, Economica, Paris 1998.

30-Jean.D. Bernel : Science in history, Penguin Books,1969, vol 17 , p 17**.**

2- المناجد و المعاجم :

31- معلوف، لويس ، المنجد في اللغة و الأدب و لعلوم ،بيروت :المطبعة الكاثوليكية،1960.

32- بدوي، أحمد زكي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت: مكتبة لبنان، 1986.

33- معتوق فريدريك ، معجم العلوم الاجتماعية ، أكاديميا ، بيروت :لبنان ، ط1، 1993**.**

3- المقـــــــالات:

أ- باللغة العربية:

34- أحمد بهاء الدين،"المثقفون والسلطة في عالمنا العربي"، مجلة العربي الكويت،أكتوبر1999.

35- البدراني عبد الناصر احمد عبد السلام، "هجرة الكفاءات البشرية العربية"، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، ISSN: 1902-8458 1999

36- الحسيني عادل، "تصدير العقول"، الأسبوعية الاقتصادية أسواق ، البحرين، العدد 95،5-12 ديسمبر 2010.

37- المختار محمد المدني،"سياسات التعليم العالي و الثانوي وآفاق التنمية في تونس"،مجلة الجامعة المغاربية ، العدد الثامن ،2009.

38- الهيتي نوزاد عبد الرحمن ،"مستقبل التنمية في الوطن العربي في ظل التغييرات العالمية المعاصرة"، مجلة علوم إنسانية ، العدد 31، نوفمبر2006 .

39- بويل و آخرون ،" الهجرة الدولية عام 2000، المجلة الدولية لعلوم الاجتماعية ،القاهرة : مركز المطبوعات لليونسكو، العدد 169،سبتمبر2006.

40- براجل علي، اتجاهات الإصلاح التربوي ومشكلاته في العالم العربي،سلسلة إصدارات مخبر التربية و التنمية الاجتماعية ، دار الغرب، وهران ، 2002.

41- حاج قويدر قوربن ،"واقع و متطلبات إصلاح مناهج التعليم الجامعي في الجزائر" مجلة علوم إنسانية،العدد36،السنة لخامسة ، 2008.

42- ياقوت محمد مسعد، "البحث العلمي العربي: معوقات وتحديات"، مجلة علوم انسانية العدد 24، سبتمبر 2005.

43- كرم أنطونيوس،"العرب أمام تحديات التكنولوجيا"، عالم المعرفة ، العدد 59 ، يناير 1978.

44- ساقور عبد الله ،"فعالية النظام الجامعي الجزائري في إنتاج المعرفة واستهلاكها"، مجلة علوم إنسانية، عدد17 ،2002.

45- سلسلة موعدك التربوي، المركز الوطني للوثائق التربوية، الجزائر، 2008، العدد10.

46- عارف محمد كامل ، الحجاح علي حسين ، مستقبلنا المشترك،عالم المعرفة،الكويت:العدد142،اكتوبر1989

47- عبد الرحمان أسامة ،"البيروقرطية النقطية و معضلة التنمية"،عالم المعرفة،العدد 57 الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب

48- علي همال ،و عبد الباقي روابح ، "أثر برنامج التصحيح الهيكلي على قطاع التربية الوطنية :دراسة حالة في الجزائر"،ماجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة فرحات عباس- سطيف-،العدد06/2006

49- تركي رابح،"وظائف التعليم في المرحلتين الثانوية و الجامعية"، مجلة الثقافة،العدد63 الجزائر :الشركة الوطنية للنشر و التوزيع.

ب ــ باللغة الأجنبية :

50- Cherin ,cheri ,Mobilisation des Diaspors Qualifiées Au profit du Developpement de leur pays d'origine, etude diagnostique, octobre 2005**.**

51- Hocine Abdellaoui , la migration des etudiants algériens vers l'etranger : les effets pervers d'une gestion étatique, cahier de l'URMIS, unité de recherche migration et société ,n°2 juin 1997**.**

52- Hamza Cherif Ali, « contribution à la projection de la population estudiantine et des diplômés de l'enseignement supérieure en Algérie à la l'horizon 2038 »,Revu .science, technologie et développement n°5, 2009.

53- Ibrahima Amadou Dia , Migrations internationales estudiantines, internationalisation de l'enseignement supérieur et fuite des cerveaux , rapport du commission mondiale sur les migrations internatioanales(CMN), N°54, novembre 2005

54- Rafik Boukli hassane , « La migration hautement qualifiée de vers et à travers les pays de l'est et de sud de la Méditerranée et l'Afrique subsaharienne recherche transversale document Algérie » , Séries CARIM AS , n° :33,Robert Schuman center for Advanced studies , Institut universitaire européen, 2010**.**

55- world health organization , National Health Account, Séries,2007**.**

56- Mohammed Harfi ,claude Mathieu, Mobilité internationale et attractivité des étudiants et des chercheurs, Horizons ,Revue Trimestriel du centre d'analyse stratégique,n°1,Juille 2006.

57- Contabilisation des immigrés et des èxpatriès dans les pays de L'OCDE: une nouvelle perspective, Tendances des migrations internatioanles-SOPEMI-Edition2004 –OCDE 2004**.**

58- Speranta Dumitru, « L'éthique du débat sur la fuite des cerveaux », *Revue Européenne des Migrations Internationales*, *n° 25,* 2009**.**

59- Sibry JM Tabsoba, Sabiou kassoum, Exode des compétences et développement des capacités en Afrique ,Archive tapsob n° 118149.

60- Guillaume Vuilletet , comparaison international des politiques d'accueil des étudiants étrangèrs : quelles finalités ? quels moyens ?*avis et rapports d*u conseil economique et social , France ,2005.

1- الوثائق غير المنشورة:

أ- باللغة العربية:

61- البدراني عبد الناصر احمد عبد السلام ، هجرة الكفاءات العربية الأسباب و النتائج : العراق نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة ،الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد،2009.

62- باشا رابح حمدي، أزمة التنمية و التخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر:كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2007.

63- ياسمينة زرنوح،إشكالية التنمية المستديمة في الجزائر:دراسة تقييميه،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة ،جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،2006.

64- لعجال أعجال ، محمد الأمين ، إستراتيجية الإتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي،أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2005.

65- ـــــــــــــ، ـــــــــــــ، هجرة الكفاءات العربية : الأسباب والمقترحات للحد منها (حالة الجزائر) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية.1998.

66- مناد زهور ، مسألة الهجرة في العلاقات الاورومغاربية : الرهانات و الآفاق ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة ،جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام،2004.

67- نحوى بوزيد، وضعية الخريج الجامعي في المؤسسات الصناعية، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة باتنة ،كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإسلامية، 2010.

68- مرابط، "واقع المنظومة التربوية الجزائرية : دراسة ميدانية على مؤسسات التربية لمدينة بسكرة"،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2006.

ب- باللغة الأجنبية:

63- Elie Mambou, la diaspora africaine aux états -unis de 1960 à nos jours : intégration et/ ou assimilation ? thèse pour obtenir le grade de doctorat , université françois-rabelais – tours , 2008.

69- Nil Demet Gungor, Brain drain from turkey:an empirical investigation of the determinants of skilled migration and student non-return , in partial ufillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy in the deprtment of economics, the graduate school of social sciences of middle east technical university, december 2003.

5 – الملتقيات و الندوات العلمية :

أ- باللغة العربية :

70- بوطالب قويدر، بوطيبة فيصل، "الاندماج في اقتصاد المعرفة : الفرص والتحديات"،الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية - 09 10مارس2004 ، جامعة ورقلة، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية.

71- بوقصاص عبد الحميد، "البحث العلمي كأساس للتنمية الشاملة"،مداخلة في ملتقى الأسبوع العلمي الوطني الرابع للجامعات ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، 16-21 افريل 2005.

72- جفال عمار، الهجرة الشرعية للعمالة العادية، ورقة مقدمة إلى ندوة الهجرة العربية الإفريقية إلى الخارج : مشكلات و حلول ،من تنظيم جامعة الدول العربية، 17-18 نوفمبر 2008.

73- زحلان أنطوان وآخرون، هجرة الكفاءات العربية، بحوث ومناقشات الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (أسكوا)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،1985.

74- حقي رافع إبراهيم ،"واقع التعليم الجامعي في البلدان العربية و الطموح إلى الجودة"،ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الاول حول جودة الجامعات ومتطلبات الترخيص و الاعتماد، جامعة الشارقة : الإمارات العربية المتحدة، 23-26افريل2006.منشورات المنظمة لعربية للتنمية الإدارية (جامعة الدول العربية) ،2009.

75- طاشمة أبو مدين،"دور البحث العلمي في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة"،مداخلة مقدمة خلال الأسبوع العلمي الوطني الرابع للجامعات، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، 16-21 أفريل 2005.

76- قدي عبد المجيد، مداخلة بالملتقى الدولي حول " إشكالية التنمية البشرية في ظل العولمة وفرص الإندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات تنمية الموارد البشرية"جامعة ورقلة،10/9 مارس2004

77-عصام خوري، هجرة الكفاءات العلمية العربية مع إشارة للجمهورية العربية السورية، دراسة بحثية عن مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية،دمشق،سوريا،2008.
78-فرج عبد الفتاح فرج" العولمة و مقتضيات التنمية البشرية في شمال إفريقيا"، مداخلة في الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية،جامعة ورقلة،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية،9ـ10مارس 2004.
79-غربي علي،"عولمة الفقر"، مداخلة مقدمة في اليوم الدراسي حول التحديات المعاصرة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2002.
80-غيش أوسكار،"نظرة جديدة إلى هجرة الكفاءات مع إشارة خاصة إلى مهنة الطب"، بحوث ومناقشات الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (أكسوا)، الأمم المتحدة، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،1985.

ب- باللغة الأجنبية :

75- Antoine Benjamin Zahlan, "The Arab Brain Drain, Innovation and Development" paper presented at: The ALECSO-UNESCO Conference on the Arab Brain Drain, Amman, Jordan, 27 November-1 December 2004.
76- Bouhafs Mobarki , « Implementing higher éducation reforms in Maghreb countries in the light of the Bologna process model" Higher Education International conférence, May 4-6 ,2010, Beirut, Lebanon
77- Charef Mohammed, « les migrations qualifiantes au Maghreb : entre, fuite de compétence ou mobilité de compétence ! ,cinquième conférence sur la population africain, ARUSHA, TANZANIE : 10-14 decembre2007
78- Hacen boubekri, « La Tunisie et ces migrations », Débat sur les moteurs de l'immigration université de Sousse, Tunisie juin 2009.

6- مواقع الانترنت:

79- تقرير التنمية البشرية لسنة 1990.منشور في موقع هيئة الأمم المتحدة : http://hdr.undp.org/en/media/hdr_1990_fr_chap1.pdf
80-تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003منشور في موقع هيئة الأمم المتحدة: http://www.un.org/arabic/esa/rbas/ahdr2003/pdf/report2003.pdf

81- تقرير التنمية البشرية 2007/2008 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منشور على موقع: hdr.undp.org/en/media/HDR_20072008_AR_complete.pdf

82- محمد عدنان وديع ،" قياس التنمية و مؤشراتها "، مقال منشور على شبكة الانترنت موقع: http://www.4geography.com/vb/showthread.php?t=9145

83- إحصائيات بموقع الأمم المتحدة : http://huwu.org/ar/events/migrantsday/background.shtml

84- نادر فرجاني،" هجرة الكفاءات من الوطن العربي في منظور إستراتيجية لتطوير التعليم العالي"، مقال منشور على موقع *www.4geography.com/vb/t491.htm*:

85- تقرير اليونسكو عن العلوم لعام 2010 منشورة على شبكة الانترنت موقع http://unesdoc.unesco.org/images/0018/001898/189883a.pdf تاريخ التصفح 2/12/10

86- تقرير اليونسكو عن العلوم لسنة 2005 و 2006 منشور في موقع هيئة اليونسكو على شبكة الانترنت : http://www.unesco.org/ar/services/publications/unesco-science-report-2005/better-prospects-for-africa-and-the-arab-states

87- خضير عباس النداوي ، هجرة العقول العربية ، مقال منشور على شبكة الانترنت موقع : **http://www.iraqwriters.com/iNP/view.asp?ID=67**

88- تقرير السكان و التنمية الصادر عن اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) 2007، موقع الانترنت: http://www.oecd.org/dataoced .

89- التقرير الإقليمي للهجرة العمل العربية " هجرة العمل العربية هجرة الكفاءات أم نزيف فرص؟" جامعة الدول العربية، إدارة السياسات السكانية و الهجرة 2008 منشورة على شبكة الانترنت موقع: www.poplas.org /migration

90- المهدي المنجرة،" الشباب المغربي و تحدي هجرة الكفاءات"، ترجمة إدريس ولد القابلة،محاضرة منشورة على شبكة الانترنت موقع: http://www.tanmia.ma/article.php3?id_article=3224&lang=fr

91- الموقع الرسمي لاتحاد المغرب العربي: *www.maghrebarabe.org/fr/base20%de donnees20%uma20%frontoffice.htm*

92- حسن محمد شعبان، " إشكالية التنمية في البلدان العربية و التخطيط لها "، مقال منشور على شبكة الانترنت موقع: http://www.calameo.com/books/00023262584e82da9e5f3

93- عبد الله تركماني، " جدل التنمية و الديمقراطية في الوطن العربي "مقال منشور بموقع مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، http://www.dctcrs.org/s5066.htm

94- عبد الكبير بلاوشو، الحسين زايد،"مقاربة تحليلية لبعض مؤشرات نمو البحث العلمي والتقني "مقال منشور على شبكة الانترنت موقع:
www.ipac.kacst.edu.sa/edoc/1425/145681_1.pdf

95- سمية زاحي،"المكتبة الجامعية فضاء التعلم و البحث في سياق نظام LMD "، مقال منشور على شبكة الانترنت موقع:http://informatics.gov.sa/details.php?id=333

96- إبراهيم ياسين،"إصلاح التعليم العالي و الإصلاح الشامل في المغرب"، مقال منشور على شبكة الانترنت موقع:http://www.almarrakchia.net/islah27.htm

97- محمد عارف، "حركة الكفاءات العربية، الإقليمية و الدولية "، مقال منشور على شبكة الانترنت موقع:http://www.institut-arabe.org/add/showmain.php?main=1060

98- مجدي عبد القادر إبراهيم، "القضايا الأساسية للهجرة الدولية والتنمية في إقليم المشرق العربي ودول مجلس التعاون الخليجي " ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، هيئة الأمم المتحدة.2010. موقع اللجنة على شبكة الانترنت :
http://css.escwa.org.lb/SDD/1321/2_ar.pdf

99- تقرير صندوق النقد الدولي حول الجزائر في مارس 2011 موقع الصندوق :
http://www.imf.org/external/french/pubs/ft/scr/2011/cr1139f.pdf

100- تقرير اللجنة الاقتصادية بشمال إفريقيا،"الهجرة الدولية والتنمية في شمال إفريقيا"، 2007 منشورة على شبكة الانترنت موقع هيئة الأمم المتحدة ، مكتب شمال إفريقيا :
http://uneca-an.org/arabe/publications/Migration%20ARFinal.pdf

101- موقع الديوان الوطني للإحصاء على شبكة الانترنت :
http://www.ons.dz/Personnel-medical-et-paramedical.html

102- موقع رئاسة الجمهورية على شبكة الانترنت :
http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm

103- موقع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي على شبكة الانترنت :
http://www.mesrs.dz/arabe_mesrs/ensup_ref_LMD_a.php

104- مراد ناصر، " إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي: حالة الجزائر "، مقال منشور على شبكة الانترنت:

http://labograndmaghreb.com/s%E9minaire%20sur%20la%20gestion%20de%20la%20qualit%E9%20totale/communications/Morad%20Nacer.pdf

105- نعيم بن محمد،" التعليم العالي في الجزائر التحديات، الرهانات وأساليب التطوير"، مقال منشور على شبكة الانترنت موقع:

http://www.hoggar.org/index.php?option=com_content&view=article&id=478: &cati=130:benmohammed-naim&Itemid=36

106- نعيم بن محمد، " التعليم العالي في الجزائر التحديات ، الرهانات وأساليب التطوير"، مقال منشور على شبكة الانترنت موقع:

http://www.hoggar.org/index.php?option=com_content&view=article&id=478: &cati=130:benmohammed-naim&Itemid=36

ب ــ باللغة الاجنبية :

107- Anne Marie Guillard, Jaques Guillard, Fuite des cerveaux, circulation des compétences et développement En Afrique :un défi global , http://horizon.documentation.ird.fr/exl-doc/pleins_textes/divers09-03/010038540.pdf.

108- Immigrer et s'installer au Québec , Gouvernement du Québec , http://www.immigration-quebec.gouv.qc.ca/fr/immigrer-installer/index.html

109- Jamel Bouoiyour, « Migration diasporas et développement humain », article publié sur internet : www.rdh50.ma/fr/pdf/contributions/GT3-8.PDF ,

110- Toufik Bougaada , « Les universitaires algériens protestent contre les restrictions imposées à leurs déplacements »,publié sur internet ,site : http://www.scidev.net/fr/news/les-universitaires-alg-riens-protestent-contre-les-restrictions-impos-es-leurs-d.html

7 - الجرائد و اليوميات:

أ- باللغة العربية:

111- يومية الخبر، بتاريخ 2010/04/25.

ب – باللغة الأجنبية:

112- Journal Actualité, du 18/04/2011.

113- Journal Liberté du 03/10/2006.

الفـــــــهرس

مقدمـــــة	1
الفصل الأول: التأصيل النظري للتنمية وظاهرة هجرة الكفاءات	55\13
المبحث الأول: التنميـــــة: دراسة للمستويات و المؤشرات	14
المطلب الأول: مفهوم التنمية ومستوياتها	14
المطلب الثاني: مستلزمات التنمية	29
المطلب الثالث :مؤشرات قياس التنمية	31
المبحث الثاني:مفهوم هجرة الكفاءات و الاتجاهات المفسر لها	36
المطلب الأول:هجرة الكفاءات: تعريفها وأنماطها	36
المطلب الثاني: الاتجاهات المفسرة لهجرة الكفاءات	43
المطلب الثالث: أسباب هجرة الكفاءات	46
خلاصة و استنتاجات	56
الفصل الثاني:هجرة الكفاءات وواقع التنمية في المغرب العربي(المغرب وتونس نموذجا)	115-57
المبحث الأول:واقع هجرة الكفاءات المغاربية:الحقائق،الأسباب والانعكاسات	57
المطلب الأول:حقائق و إحصائيات حول هجرة الكفاءات المغاربية	57
المطلب الثاني: أنماط هجرة كفاءات الوطنية	61
المطلب الثالث :العوامل المؤدية إلى هجرة الكفاءات الوطنية.	70
المبحث الثاني:واقع التنمية بمنطقة المغرب العربي	77
المطلب الأول: جهود التنمية بدول المغرب العربي	78
المطلب الثاني: دعائم و إمكانيات التنمية بالمنطقة	82
المطلب الثالث: معوقات التنمية المغاربية	84
المبحث الثالث:التعليم في المغرب العربي بين تحديات الواقع و ضرورة الإصلاح	87
المطلب الاول: واقع التعليم العالي بدول المغرب العربي	87
المطلب الثاني: تحديات التعليم العالي مغاربيا ومحاولات الإصلاح	98
المطلب الثالث: إصلاح منظومة التعليم العالي	101
المبحث الرابع:أثر هجرة الكفاءات الوطنية على التنمية و آليات الحد منها مغاربيا	104
المطلب الاول: الآثار المترتبة عن هجرة الكفاءات	104
المطلب الثاني: الاستراتيجيات المغاربية للاستفادة من هجرة الكفاءات	107

المطلب الثالث: اقتراحات للتكيف مع ظاهرة هجرة الكفاءات الوطنية	110
خلاصة و استنتاجات	114
الفصل الثالث:هجرة الكفاءات الوطنية الجزائرية وأثرها على التنمية فترة1999/2010	114-168
المبحث الأول: عوامل هجرة الكفاءات الوطنية الجزائرية	117
المطلب الأول: العوامل التعليمية و الثقافية	118
المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية و الاجتماعية	121
المطلب الثالث: العوامل السياسية و الإدارية	126
المطلب الرابع: الهجرة من أجل الدراسة	131
المبحث الثاني: انعكاس هجرة الكفاءات الوطنية على التنمية بالجزائر	134
المطلب الأول: إحصائيات عن الكفاءات الوطنية في المهجر	134
المطلب الثاني: هجرة الكفاءات وأثرها على الرعاية الصحية	137
المطلب الثالث: أثر هجرة الأساتذة و الباحثين على جودة التعليم	144
المبحث الثالث:آليات لحفاظ على الكفاءات الوطنية (السياسات القائمة و لاقتراحات)	148
المطلب الأول: إصلاح النظام التربوي الجزائري	148
المطلب الثاني: إصلاح منظومة البحث العـــــلمي	157
المطلب الثالث: تثمين دور الكفاءات الوطنية في الخطاب الرسمي و القرارات السياسية	161
المطلب الرابع: اقتراحات للحد من الظاهرة و الاستفادة من الكفاءات المهاجرة	166
الخـــــــــاتمة	169
الملاحق	171
الجداول و الأشكال	172
قائمة المراجع	175
الفهرس	186